ملتقى النساء
في السياسة
بالمنطقة العربية

التقرير السنوي الثاني
لأوضاع النساء و السياسة
بالمنطقة العربية
2018

المحتوى

المقدمة

الفصل الأول: أوضاع النساء باليمن في ظل الصراع المسلح

الفصل الثاني: تأثير الوضع الأمني والصراع على المشاركة السياسية للنساء في ليبيا

الفصل الثالث: أثر الصراع على أوضاع النساء العراقيات

الفصل الرابع: الانتخابات التشريعية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الفصل الخامس: تقرير متابعة الانتخابات البلدية واللامركزية في الأردن من منظور النوع

مقدمـــــة التقـــــــرير

للعام الثامن على التوالي تعاني المنطقة العربية من حالة عدم استقرار سياسي وأمني، والتي حدثت في أعقاب (حالة الحراك الشعبي) الذي انطلق في أواخر عام 2010، وهو ما أثّر وبشكل مباشر على وضع النساء بدول المنطقة؛ فمن ناحية وضعت تحديدات متعددة أمام نساء المنطقة لتكون جزءا من استراتيجية حل الصراع بدول المنطقة، ومن ناحية أخرى دفعت تلك الحالة غير المستقرة بالمنطقة الحركة النسوية لوضع أجندة عمل للحصول على حقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية، غوفي ضوء هذا المشهد سعى ملتقى النساء في السياسية بالمنطقة العربية لتعزيز دور النساء في المجال العام بدول المنطقة برصد وتحليل الإشكاليات التي تواجهها النساء في مناطق النزاع والصراع بالمنطقة، والتي تفرض ضرورة العمل على تأهيل النساء للمشاركة في حل النزاعات الوطنية؛ مما يساعد على وضع الأهداف النسوية كجزء من خارطة الطريق بدول الصراعات، وهو ما سيتم تناوله بالأوراق الثلاث الخاصة بوضع ودور النساء بدول **(ليبيا- اليمن- العراق)** وسوف يتم ملاحظة تفاوت بين الدول الثلاثة في وضع النساء على المستوي السياسي من حيث القيود المفروضة على النساء، ولكن في مجمل تلك الدول الثلاث تعاني النساء على المستوى السياسي من التقييد كمرشحات وكناخبات أو مسؤولات سواء في مكاتب الاقتراع، أو الخدمة المدنيّة، أو في القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وهذا يحدث على الرغم من قدرتهن كقائدات ورائدات في عملية التغيير، بالإضافة إلى حقهن في المشاركة في العملية الديمقراطية بشكل متساوٍ مع الرجل. وتواجه النساء العديد من المعوقات التي تحول دون مشاركتهن في السياسة، الحواجز الهيكليّة التي تفرض من خلال مؤسسات وقوانين لا تزال تحد من خيارات نساء في الترشّح للمناصب.

وقد اتفقت كافة الأوراق على تعرض النساء بدول الصراع الثلاث لانتهاكات أثناء مراحل الصراع المختلفة، ووضع اللاجئات بتلك الدول **(ليبيا- اليمن- العراق)** ومحاولات السلطة بتلك الدول الثلاث إقصاء النساء من عملية التسوية السياسية الداخلية.

وفي القسم الثاني من التقرير سيتم تناول تجارب النساء في المشاركة السياسية بخوضهن الاستحقاقات التي أجريت خلال عام 2017 بدول المنطقة، حيث شهدت المنطقة العربية استحقاقين خلال عام2017 الأول الانتخابات البرلمانية التي شهدتها دول **الجزائر** في مايو 2017 الثاني/ انتخابات البلدية في المملكة الأردنية، والتي أجريت في أغسطس 2017، حيث شهدت الأخيرة مراقبة من قبل ملتقى النساء بالمنطقة العربية للانتخابات وهو ما سوف يتم تناوله بمزيد من التفاصيل داخل محتوى التقرير برصد وتحليل مسار العملية الانتخابية وتحليل النتائج.

وفي النهاية أتقدم بالشكر لكل من ساهم في كتابة هذا التقرير من عضوات الملتقى، وللزميلة **مرثا عدلي** والزميل **أحمد كامل** لتحرير هذا التقرير.

- **مزن حسن،** عضوة اللجنة التحضيرية لملتقى النساء بالسياسة بالمنطقة العربية

الفصل الأول: أوضاع النساء في اليمن في ظل الصراع المسلح [1]

مقدمة

المبحث الأول: أوضاع النساء في التشريعات

المبحث الثاني: أوضاع النساء الإنسانية

المبحث الثالث: أوضاع النساء السياسية ودورهن في عملية بناء السلام

المبحث الرابع: الفرص والتحديات

(1) ورقة مقدمة من عضوة ملتقى النساء في السياسة بالمنطقة العربية د/ انطلاق محمد عبد الملك المتوكل

مقدمـــــة التقـــــــرير

تتعرض النساء للتهميش ولجرائم العنف بدرجات أكبر خلال الحروب وبعدها. ونادرا ما يُراعى فيها منظور النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ. وبالتالي لابد من التنبه إلى واقع النساء في ظل الحرب وما بعد الحرب عن طريق إجراء الدراسات الميدانية للنظر في احتياجات النساء وأوضاعهن، وإعداد البرامج الملائمة في مجال معالجة آثار الحرب والنزاعات المنعكسة على النساء، وكيفية حماية حقوقهن المكتسبة سابقا التشريعية أو العملية. فالدراسات الحالية المتوفرة في اليمن تشير إلى تفاقم الفقر بين النساء، وازدياد نسبة المعيلات للأسر والضغوط النفسية التي تؤدي إلى اضطرابات نفسية جسيمة بين أوساط النساء. فتشير الدراسات الحالية إلى تدهور أوضاع النساء أثناء النزاع في اليمن في جميع المجالات التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية؛ بل إن هناك تخوفا من تراجع الإرادة السياسية في تفعيل مشاركة النساء، وتطبيق ما أنجزته النساء في كسر القيود الاجتماعية والثقافية في 2011، ومخرجات الحوار منها "الكوتا" مما يؤدي إلى تراجع في جميع الإنجازات التي حققتها النساء في العقود الماضية.

استطاعت النساء عبر التاريخ أن يتركن بصمتهن السياسية على عملية انتقال بلادهن إلى مرحلة السلام، وأن يلعبن دورا فاعلاً وحاسما أحيانا في إعادة السلام والأمن إلى أوطانهن بعد أن كاد النزاع المسلح يقضي على كل مظاهر الحياة ويمزق النسيج الاجتماعي. وعلى الرغم من أن قرارات واتفاقيات عملية السلام بشكل مباشر تؤثر على حياة النساء والفتيات، نجد أنه فقط 92 من 585 اتفاقية سلام منذ عام 1990 حتى 2010 تضمنت الإشارة إلى النساء[2]. فإشراك النساء في عملية السلام وسماع أصواتهن أولا: يوصل إلى سلام دائم وشامل، فيمكن للنساء تقديم الكثير من القضايا التي تتصل باحتياجات مختلف قطاعات السكان وليس النساء فقط والتي يجب أن تناقش وتتضمن اتفاق السلام. ثانيا: تعتبر قبول المشاركة في عملية بناء السلام مؤشرا هاما على قبول الديمقراطية الحقيقية والشراكة الفعلية مع جميع أطياف المجتمع" ديمقراطية بدون نساء زيف" . حتى لو لم تصنف النساء كأطراف مباشرة في حوارات السلام فقد استطعن المشاركة الخلاقة وطرح المبادرات التي حسنت عملية السلام. وعلى سبيل المثال في سريلانكا وأوغندا وكوسوفو وتشيلي والأرجنتين وكولومبيا هناك لجان كشف الحقيقة. وبرغم إهمال أصواتهن من طاولة المفاوضات الرسمية لم يتوقفن حتى تم الاستماع لهن وصرن جزءا من تلك اللجان.[3] وبالرغم من النماذج الناجحة التي قامت بها النساء إلا أنه بشكل

(2) Bell, ChristineandC.O'Rourke (2010) "PeaceAgreementsorPiecesofPaper?TheImpactofUNSCResolution1325onPeaceProcessesandtheirAgreements,"InternationalandComparativeLawQuarterly,p.59.at: https://bit.ly/2aYVVIR 12/9/2016

(3) نفس المرجع

عام يتم استبعاد النساء من عملية بناء السلام وطاولة المفاوضات في كثير من النزاعات، ويتم تجاهل دعوة النساء إلى طاولة المحادثات الرسمية بشكل خاص، وفي رسم السياسات المستقبلية التي تؤثر على حياة الجميع، ولأهمية مشاركة النساء في عملية بناء السلام ونجاح عدد من التجارب الدولية في السلام شاركت فيها النساء، قامت الأمم المتحدة بإصدار عدد من القرارات الدولية لدعم مشاركة النساء منها قرار1325.

ومن هنا تأتي أهمية مشاركة وتمثيل النساء في عملية السلام في اليمن على جميع المستويات وتناول قضايا النساء في اتفاقية السلام اليمنية الحالية؛ وذلك لأن آثار النزاع والحروب يختلف بين النساء والرجال نتيجة للأدوار الاجتماعية المختلفة والعوامل الثقافية والاقتصادية التي أدت إلى عدم المساواة. ففي أثناء الحروب تتفاقم معاناة النساء بشكل خاص وتصعب المطالبة بالتغيير وإقرار وتنفيذ حقوق النساء. فعلى سبيل المثال نسمع الكثير من صناع القرار في اليمن عندما يشار إلى موضوع مشاركة النساء في العملية السياسية وعملية بناء السلام يكررون "مش وقت الآن النساء نحن الآن في فترة حرب." بل إن ممثلي المبعوث الأممي جمال بن عمر وإسماعيل ولد الشيخ كررا في أكثر من لقاء أثناء فترة الصراع أن أطراف النزاع تتفق جميعا حين يتم مناقشة مواضيع مشاركة النساء.

سيتناول التقرير التالي أوضاع النساء بشكل عام أثناء الصراع: الوضع التشريعي، الوضع الإنساني، ووضع مشاركة وتمثيل النساء السياسية في اليمن، وأهم الفرص والتحديات التي تواجه النساء في اليمن للمشاركة والتمثيل السياسي في عملية بناء السلام.

المبحث الأول: أوضاع النساء التشريعية [4]

اهتم دستور الوحدة اليمنية (1990) بوجود قاعدة أساسية للقضاء على التمييز ضد النساء وفقا لاتفاقية السيداو في المواد 24-27. ولكن كان هناك تراجع في دستور 1994م بعد حرب 1994 بالنص على أن {النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة، وينص عليه القانون.} وهذا النص يخضع مشاركة النساء للجدل الفقهي وخاصة في تولي الحكم والقضاء، وكذلك في الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق.

عُدل دستور الجمهورية اليمنية بعد حرب 1994م بين صانعي الوحدة على السلطة، وكانت القوة والغلبة في وقتها للمؤتمر الشعبي العام وشريكه حزب الإصلاح حيث حذفت المادة (27) وحلت محلها المادة (31) والتي تنص على أن (النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون) .

هذا، ويلاحظ أن هذا النص رغم ما يذهب اليه من مساواة النساء مع الرجل في الحقوق والواجبات إلا أنه في حقيقته نص فيه تراجع عن القضاءعلى التمييز ضد النساء ومساواتهن مع الجنس الآخر ،فهذا النص في مضمونه من ناحية أولى يقيد بالاختلافات الفقهية حقوق النساء والتي تقيدها هذه الآراء في معظم الأحوال، من ناحية أخرى تركت حقوق النساء للقانون تتجاذبها الأحزاب السياسية التي تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية، والمهَيمن عليها من قبل النخب التقليدية التي تؤمن بالعادات والتقاليد والثقافات الفكرية التي لاتزال بعيدة جدا عن الاعتراف بحقوق النساء في جميع مجالات الحياة، كل هذا أدى إلى تدني مستوى المشاركة والتمثيل للنساء اليمنيات في جميع مجالات الحياة، وعلى رأسها مشاركتهن السياسية. وفي البرلمان والقضاء، وهدر حقوقهن في معظم القوانين الصادرة وفقا لهذا الدستور كما سنرى لاحقا.[5]

ومن أهم الاتفاقيات بعد ثورة الشباب 2011 والتي كانت الأساس القانوني للمرحلة الانتقالية؛ المبادرة الخليجية والتي ضمنت مشاركة النساء في عملية السلام بناء على انخراطهن الفاعل في 2011، ووثيقة الحوار الوطني الشامل والتي تمت بمشاركة النساء مشاركة فعالة في مؤتمر الحوار الوطني، وقد كانت أهم مخرجات الحوار الوطني تضمين وثيقة المؤتمر مجموعة من القواعد التي تتلاءم مع القرار 1325م بمحاوره الأربعة، على الرغم من عدم وجود معلومات كافية عن هذا القرار أثناء الحوار ،وقد وجدت الكثير من النصوص

(4) الهام محمد عبد الملك المتوكل " الوضع التشريعي والقانوني للنساء في اليمن أثناء الصراع" 2016

(5) لمزيد من التفاصيل على التطور القانوني والتشريعي يمكن الاطلاع على كل من دراسة د.إلهام محمد عبدالملك المتوكل" الوضع التشريعي للنساء في اليمن أثناء الصراع"، تقرير البنك الدولي "وضع النساء من الطموح إلى تحقيق الفرص" مايو 2014. أيضا كتاب أنا وورث عن قانون الأحوال الشخصية بعد الوحدة، 2003. ودراسة أمل الباشا (2014):" الخطاب الدستوري اليمني حول المساواة بين الجنسين." منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان

التي تضمن مشاركة النساء، وكذلك النصوص التي تضمن الوقاية والحماية للنساء ضد العنف بأنواعه، أيضا حرصت مخرجات الحوار على النص على دور النساء بعد الصراع وفي المرحلة الانتقالية من حيث إسهامهن في العملية التنموية وحمايتها، وجبر الضرر بعد انتهاء النزاعات المسلحة . وقد عززت هذه القواعد ومشاركة النساء في مؤتمر الحوار في المرحلة الانتقالية قرارات دولية منها قرار 2014 في 21 أكتوبر 2014، وقرار 2140 في فبراير 2014، واللذان يؤكدان على مشاركة النساء مشاركة على قدم المساوة على مستوى صنع القرار، وقرار 2216 في 14 في إبريل 2015، والذي أشار إلى مشاركة النساء والشباب، وكذلك اتفاقية السلم والشراكة التي نصت على أنه يتم توزيع مقاعد الحكومة على المكونات السياسية وكذلك تمثيل النساء والشباب ولكن يلاحظ أنها لم تشر بوضوح إلى الكوتا المخصصة للنساء في مخرجات الحوار بما لا يقل عن 30% .

تمت كتابة مسودة الدستور الاتحادي بمشاركة أربع نساء من سبعة عشر عضوا وعضوة مع مراعاة التخصصات القانونية والنوع الاجتماعي، وإن لم تصل للنسبة المُقرة وهى 30%. تضمنت مسودة الدستور الكثير من محتوى هذا القرار بمحاوره الأربعة، ومعظم هذه النصوص تطبيقا للقواعد المنصوص عليها في وثيقة الحوار الوطني، لكن نجد أنه لم يتسن للدستور الاتحادي التطبيق العملي في اليمن، وذلك نتيجة للصراع والحرب الداخلية بين الفرقاء على السلطة في الحكم، والبدء في الحرب الخارجية بتدخل قوات التحالف كل ذلك أدى إلى تعطيل واستكمال التصحيح القانوني بما يوافق مسودة الدستور الاتحادي وخاصة فيما يتعلق بالنساء وتوسيع مشاركتهن في الحياة العامة وفقا للقرار 1325.

ومن أهم الفرص في المجال التشريعي نقل حقوق النساء نقلة نوعية في مؤتمر الحوار الوطني من حيث توسيع مشاركة النساء في الحكم السياسي والإداري والثقافي والاجتماعي بجانب الرجل، ومحاولة إدراج معظم هذه النصوص في مسودة الدستور الاتحادي، ووجود نص صريح بأن لفظة مواطن تنصرف إلى الجميع ذكورا وإناثا. لكن نجد أن التحدي الحقيقي يكمن في تنفيذ النصوص الدستورية الخاصة بالنساء، وإدراجها في القوانين، وإبعادها عن الجدل الفقهي حول النساء في مجالات مختلفة تؤدي إلى عدم ممارستهن لحقهن في مشاركة الرجال في اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات، كذلك تفعيل النصوص التي تؤدي إلى القضاء على العنف والتمييز ضد النساء، وأن يكون هناك مشاركة فعالة من النساء في وضع هذه القوانين من مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

المبحث الثاني: أوضاع النساء الإنسانية أثناء الصراع[6]

في 30 أكتوبر 2016 وبعد زيارته لليمن حذر بشدة ستيفان أوبراين -وكيل المبعوث الأممي للشؤون الإنسانية- في كلمته أمام مجلس الأمن من تدهور الأوضاع الإنسانية المتسارعة في اليمن معلنا للعالم أننا على وشك "أكبر كارثة إنسانية من صنع الإنسان" لا يمكن حلها إلا باتفاق سياسي بإنهاء الحرب والصراع المسلح مناشدا جميع أطراف الصراع المحلية والإقليمية والدولية بالمساعدة في منع حدوث هذه الكارثة الإنسانية.

"القشة التي قصمت ظهر البعير".

قبل انفجار الوضع في 2011 لم تكن اليمن تنعم باستقرار وتنمية ونمو اقتصادي، بل كانت جميع التقارير الدولية تُحذر من الوضع السياسي والاقتصادي والإنساني المتردي في اليمن: حراك سلمي ومظاهرات في الجنوب، حروب في صعدة وقتل ونزوح بالآلاف، صراعات قبلية وثارات مستمرة، جماعات إرهابية متزايدة وقتل وتشريد ونزوح في أبين، انتهاكات لحقوق الإنسان على جميع الأصعدة، عنف مبني على أساس النوع الاجتماعي، زواج للصغيرات، فساد مستشري، منازعات على الأراضي، عدم عدالة في توزيع الثروة، تجنيد للأطفال.

كرر البنك الدولي في تقاريره المطالبة بسرعة الإصلاحات معلنا أن اليمن تعتبر أفقر دولة عربية محذرا من هشاشة الدولة وسقوطها.[7] فهناك ارتفاع متسارع في السكان من 16 مليون إلى حوالي 25.9 مليون، والذي لا يتوازى مع نمو اقتصادي فهناك بطالة بين الشباب الذين يمثلون ما يزيد عن نصف السكان. ومع انفجار الوضع السياسي والاقتصادي في 2011 ونتيجة لسنوات من ضعف التنمية أصبح 42% من السكان يعيشون تحت خط الفقر وانخفض دخل الفرد في 2014 من 559$ إلى 500$. وهناك 10.5 مليون من السكان لا يجدون طعاما كافيا، و13 مليون من السكان لا يستطيعون الوصول إلى ماء نظيف. ووصل عدد النازحين داخليا إلى 80.000 شخص.

بدء الحرب الداخلية والخارجية في مارس 2016 واستخدام جميع الأسلحة المتطورة عالميا حتى المحظور منها دوليا- كانت القشة التي أدت إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي من قبل جميع الأطراف منذرة بـ "أكبر كارثة إنسانية من صنع الإنسان". ارتفع عدد القتلى من 6063 في 25 نوفمبر 2015 إلى 10000 شخص

(6) انطلاق محمد عبدالملك المتوكل "دراسة أولية مقدمة لبرنامج تعزيز مشاركة النساء في عملية بناء السلام وأجندة مابعد الصراع في إطار الشراكة مع واتحاد نساء اليمن مارس 2016 (GIZ) قرار 1325" للوكالة الألمانية للتعاون الدولي

(7) Alma Abdul HadiJadaallah(June 2015):"Conflict Analysis of the Republic of Yemen for United National Country Team"،pp. 20-25

في أكتوبر 2016. ارتفع عدد الأشخاص الذين بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة إلى 82% أي 21.2 مليون شخص و14.1 مليون شخص بحاجة إلى حماية. ارتفع عدد النازحين إلى 2.76 مليون منهم من يسكن في 260 مدرسة تعذر إعادة طلابها للتعلم فيها .[8]

وكما أشار أوبراين أن أطراف الصراع مازالت مستمرة في استهداف المنشآت التعليمية والصحية. وهناك تسارع في تدهور الخدمات الصحية، ومع استمرار الحصار وإغلاق مطار صنعاء هناك نقص حاد في الأدوية الضرورية للأمراض المزمنة .[9] ونتيجة للحصار والحرب تأثر القطاع الخاص الذي يعتبر شريان هام لاستمرار الحياة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين/ات .[10] هناك انتشار للأوبئة المعدية منها الكوليرا التي انتشرت في 10 محافظات يمنية، مع عدم وجود المراكز الصحية الكافية للقيام بالمعالجة، تزايد سريع في أعداد المصابين الذي ارتفع من 61 حالة في أكتوبر 2016 إلى 13942 و98 حالة وفاة في 156 مديرية في 3 يناير2017.[11] وفي كلمته يحذر أوبراين من عدم دفع مرتبات موظفي الحكومة الذي سيؤدي إلى تعطيل كامل في تقديم الخدمات الأساسية ومنها الانهيار الكامل في المؤسسات العامة .

(9) كلمة أوبراين أمام مجلس الأمن أكتوبر 2016 بعد زيارة أجراها لليمن لتفقد الأوضاع الإنسانية. أشار تقرير الأمم المتحدة عن الوضع الإنساني في اليمن 2016 أن الأمراض المزمنة قد تسببت في 39% من جميع الوفيات في اليمن في عام 2014

(10) يلعب القطاع الخاص دور كبير في تقديم الكثير من الخدمات الأساسية وخاصة في مجال التعليم والصحة ومنذ بدء النزاع في 2011 بدأ القطاع الخاص بالهجرة ومع الحرب المسلحة والحصار واستهداف عدد من المنشآت الخاصة والمصانع والمعامل من قبل دول التحالف بحجة تخزين الأسلحة أو دعم السلطة في صنعاء أصبح هذا القطاع مهددا مما يؤثر بشكل مباشر في هذا القطاع الحيوي. والجدير بالإشارة إليه أن القطاع الخاص بالذات الوطني منه لم يعد قادرا على تحمل انعدام الأمن والقانون وارتفاع الضرائب من قبل السلطة السعودية عند المداخل البرية والسلطتين اليمينتان المتصارعتان والذي ينعكس على ارتفاع الأسعار وإنهاك المواطنين/ات وتجويعهم

(11) WHO Cholera/AWD weekly update Yemen

أكدت جميع تقارير الأمم المتحدة والدراسات عن تفاقم الوضع الإنساني بين أوساط النساء أثناء الحرب حيث تواجه النساء صعوبة كبيرة في مواجهة الحياة نتيجة للجهل والظروف الصحية الصعبة، وقيامهن بإعالة أسرهن، ورغم أن هناك انخفاضا حادا في الإنتاج الزراعي الذي تمثل النساء فيه حوالي 80% من الأيدي العاملة. وقد كانت هناك حالات عنف مبني على النوع الاجتماعي حيثي للعنف أثناء الصراع حوالي (600 فرد) 70% منهم نساء . بما في ذلك العنف الجنسي، التحرش والعنف الجسدي خاصة للناشطات، وظهر ذلك بوضوح في ثورة الربيع العربي 2011م، كذلك العنف الأسري وخاصة بين النازحات. كما أدى الصراع السياسي والمسلح إلى ارتفاع ملحوظ في زواج الصغيرات، والتراجع وتهديد ثمرة الإنجازات والجهود السابقة في هذا المجال .

نتيجة النزاع المسلح ارتفع عدد المعيلات للأسر إلى ثلاثة أضعاف عما كان عليه قبل الحرب مما ضاعف من الأعباء على النساء مع شحة في الموارد وارتفاع في أسعار السلع الغذائية، وانخفاض حاد في الإنتاج الزراعي الذي تمثل النساء فيه حوالي 80% من الأيدي العاملة. وأضيف إلى أعباء الأسرة والنساء بالذات الاهتمام والرعاية بأعداد متزايدة من المعاقين من أطفالهن وأزواجهن الذين تعرضوا للإعاقة نتيجة للحرب، مع قلة الدعم والبرامج المخصصة لهذه الفئة التي تعتبر أكثر الفئات هشاشة وتوقف ما يقارب 86% من الخدمات[12] المخصصة لهذه الفئة وبالإضافة إلى الأضرار النفسية التي تعاني منها النساء من فقدان أزواجهن وآبائهن وأولادهن في المعارك، اضطرت كثير من النساء إلى القبول بأعمال مدرة للدخل لم يكن مقبول اجتماعيا أن تقوم بها النساء، بما فيها التسول وبشكل واسع. تشير الدراسات أنه في ذلك مؤشر إيجابي قد يؤدي إلى تغيير اتجاهات المجتمع نحو عمل النساء، ولكن أيضا تحذر من تعرض النساء للعنف وخاصة بين النساء الأشد فقرا والنازحات والمهاجرات.[13]

بالرغم من عدم توفر البيانات الدقيقة والبلاغات الوافية من الضحايا عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي لعوامل أمنية، وعدم وجود إجراءات حماية كافية للضحايا حين البلاغ وفيما بعده، وعوامل ثقافية خوفا من الانعكاسات الاجتماعية ووصمة العار، استطاعت الدراسات الميدانية الوصول إلى أنه يتعرض أثناء الصراع حاليا حوالي (600 فرد) 70% منهم نساء. بما في ذلك العنف الجنسي، التحرش والعنف الجسدي، العنف الأسري، بالإضافة إلى العنف اللفظي والتشهير. وقد أشارت قاعدة بيانات اتحاد نساء اليمن للعنف

---

(12) في اللقاء البؤري (14 فبراير 2017) تحدثت رجاء المصعبي رئيسة المؤسسة العربية لحقوق الإنسان والتي تعمل مع هذه الفئة من منظور حقوقي عن معاناة هذه الفئة وخاصة النساء وعدم توجه برامج الإغاثة الإنسانية في تخصيص دعم أو برامج لهذه الفئة. أشارت الدراسة الميدانية لأوكسفام أدناه أنه من ضمن 544 أسرة تمت مقابلتها 6.7% لديهم أفراد معاقون

Oxfam; Care International; Gencap (IASC)(2016):From the Ground Up: Gender& Conflict Analysis in Yemen. Available online https://bit.ly/2kIEZLe

(1. 1. 2017)،.Pp. 13-21.

(13) Oxfam; Care International; Gencap (IASC)(2016):From the Ground Up: Gender& Conflict Analysis in Yemen& UNO-CHA (2016) Overview of Humanitarian Needs

المبني على النوع الاجتماعي أن حالات العنف تتضاعف بين شهر وآخر ففي ديسمبر 2016 كان هناك (1085) حالة عنف مبني على النوع الاجتماعي منها 889 ضد النساء و196 ضد الرجال بينما كان إجمالي عدد حالات العنف (754) في نوفمبر 2016 و(402) في أكتوبر 2016.[14]

أكدت جميع الدراسات الميدانية وتقارير الأمم المتحدة على انتشار ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي بجميع أشكالها بين مجتمعات النازحين/ات واللاجئين/ات ومنها العنف الجنسي والأسري. وذلك يرجع لظروف النازحين/ات واللاجئين/ات النفسية والسكنية والمعيشية وغياب القانون خاصة بالنسبة للاجئين/ات الذين لا يحصلون على وضع الهجرة القانونية في اليمن.[15] وبالرغم من تحفظ الضحايا من التحدث أو الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي، ولكن أكدت تقارير الأمم المتحدة عن حالات اغتصاب والحاجة إلى خدمات نفسية وقانونية وسريرية فعالة لمعالجة هذه الحالات.[16] وأشارت قاعدة بيانات اتحاد نساء اليمن إلى 23 حالة اغتصاب منها 7 في أبين و6 في الحديدة.[17]

تعرضت النساء في الأماكن العامة لتحرش. أثناء الصراع في اليمن ضعفت إلى حد الهشاشة العديد من التقاليد والقيم الاجتماعية التي كانت تضمن حماية النساء من العنف الجسدي المبني على النوع الاجتماعي في الأماكن العامة . ففي دراسة ميدانية (2013) عن المعوقات الأمنية أمام مشاركة النساء العامة في كل من مصر وليبيا واليمن أكدت عينة البحث أن هناك ارتفاعا في ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي نتج عن الظهور المتزايد للمرأة ونشاطها السياسي منذ عام 2011، وأنه متعمد من قبل القوى التقليدية والمتشددة لوقف نشاطهن السياسي، بالإضافة إلى العوامل الأخرى منها غياب الأمن الموحد وانتشار الأسلحة والحالة الاقتصادية والإنسانية المتدهورة.[18]

بالرغم من القبول العام بل التشجيع على مشاركة النساء في ثورة الربيع اليمني في جميع الساحات يلاحظ أنه منذ 2011 وبداية الصراع المسلح هناك ارتفاع في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ففي ساحة الجامعة

---

(14) اتحاد نساء اليمن (ديسمبر 2016): قاعدة بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي

(15) لمزيد من التفاصيل يمكن النظر إلى صبرية الثور ود. طارق الكبسي (2013)" دراسة المعرفة والاتجاهات والممارسات للعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في محافظات حضرموت والحديدة وأبين ولحج بالتعاون مع اتحاد نساء اليمن وأوكسفام. ودراسة مكتب الأمم المتحدة للسكان عن الزواج المبكر أثناء الصراع 2016

(16) Oxfam; Care International; Gencap (IASC)(2016):From the Ground Up: Gender& Conflict Analysis in Yemen. And UNO-HA(2016):Overview of Humanitarian Needs
UNOHA(2016):Overview of Humanitarian Needs

(17) قاعدة بيانات اتحاد نساء اليمن عن العنف المبني على النوع الاجتماعي لشهر ديسمبر
(Women's Union GBV Monthly Analyses Dec. 2016)

(18) سيفرورلد (2013):"هناك خطر إذ كنت الأولى: حواجز الأمن أمام المشاركة العامة للمرأة في مصر ليبيا واليمن"، ص 3

تعرضت بعض الناشطات للضرب من قبل جنود الفرقة الأولى مدرع بعد انتقاد الرئيس السابق خصومه السياسيين في ساحة التغيير بالسماح بالاختلاط غير المقبول شرعا بين الرجال والنساء في الساحة والاعتصامات[19]

شهدت صنعاء وعدن اعتقالات لناشطات سياسيات وفي تمييز وعنف صارخ مبني على النوع الاجتماعي ولم يتم إطلاقهن إلا بحضور وتعهد ولي الأمر[20] هناك ارتفاع في عدد الاختطافات للنساء من قوى متطرفة. كانت الاختطافات لبعض الأجانب -ذكور وإناث- تحدث من قوى قبلية مقابل مطالب سياسية أو أموال، ولكن كانت الضحايا تُعامل بشكل لائق ومحترم. أثناء الصراع حدثت اختطافات وعنف لفتيات يمنيات من قبل قوى متشددة منها قضية اختطاف الشابة اليمنية شيرين مكاوي وحالات اختطاف مماثلة سابقة في الحروب الست بين الدولة وحركة أنصار الله.[21]

لم ترتفع نسبة تعرض العنف القائم على النوع الاجتماعي على الناشطات السياسيات فقط بل أيضا على النساء بشكل عام "نحن لا نستطيع الخروج وحدنا، وقد أصبح التحرش الآن حدثا متكررا بالأسواق والشوارع والأماكن العامة".[22]

---

(19) في خطاب للرئيس السابق في "ساحة السبعين" خاطب معارضيه في ساحة التغيير بجامعة صنعاء قائلا" ادعوهم إلى منع الاختلاط في شارع الجامعة الذي لا يقره الشرع...الاختلاط حرام". وعلى أثر ذلك الخطاب بتاريخ 17 ابريل 2011، خرج عدد من المسيرات في صنعاء وغيرها من المدن احتجاجا على ذلك." تم الاعتداء من قبل أفراد من الفرقة أولى مدرع وأعضاء في لجنة النظام ينتمون لحزب الإصلاح أيضاً يمكن الرجوع إلى مقال أطياف زيد الوزير، "وما.www.yemen.netعلى وداد بدوي، وهدى العطاس، واروى عثمان" 27-9-2016 Open Democracy 50. 50 inclusive Democracy).يزال الطريق طويلا" 3 ديسمبر 2012

(20) تم اعتقال الناشطة السياسية من حزب الإصلاح أمة السلام الحاج من الشارع من قبل أنصار الله وحجزها لعدد من الساعات باتهام بالمشاركة ضمن أعضاء من حزب الإصلاح في الإعداد لمظاهرات تخل بالأمن العام (نوفمبر 2015). ولم يتم إخلاؤها إلا بحضور وتعهد ولي أمرها بعدم التكرار. من التمييز الواضح المبني على النوع الاجتماعي أنه لم يطلب من الناشطة أمة السلام التعهد كما يحدث مع الرجال ولكن كان لابد من إحضار ولي أمرها-ابنها- وكتابة التعهد والتوقيع عليه من قبلها وقبل ولي الأمر. وفي عدن قام أحد أعضاء الحزام الأمني بمحاولة ضرب ومحاولة اختطاف الناشطة الحقوقية لميس حسن الحامدي (صباح 18 فبراير 2017-) في أتوبيس راحة إلى صنعاء لأنها قامت بتصوير المشادة بينه وبين سائق الأتوبيس، وأُرغمت لميس لحمايتها من الاعتقال من النزول من الأتوبيس وعدم مواصلتها لرحلتها إلى صنعاء، وفي تعز كتب مصطفى المغربي عن اختطاف لتلميذات من مدرسة الدرة (13 مارس 2017) من قبل المقاومة وفي دراسة سيفرورلد (2013) أبلغ عدد من النساء في عدن عن تعرضهن لاعتقالات تعسفية واحتجازات نتيجة لنشاطهن السياسي ص 12

(21) تواصلت شخصيا مع شيرين للاستئذان بإضافة قصة اختطافها. ومؤخرا قامت بنشر قصة اختطافها على صفحتها في التواصل الاجتماعي بتاريخ 8 مارس 2017 تروي فيها فظاعة ما حدث لها. حيث تم اختطافها مع الصحفية الفرنسية إيزابيل من وسط مدينة صنعاء بتاريخ 24/2/2015 وإخفاؤهما لحوالي شهر من قبل عناصر من القاعدة. يلاحظ أيضاً أنه تم اعتقال واحتجاز نساء في الحروب الست بين الدولة وأنصار الله (2004-2008) منهن حنان الوادعي مسؤولة حقوق الطفل في المنظمة السويدية لحماية الأطفال حينها والتي تم اختطافها أثناء خروجها من عملها القريب من السفارة الإيرانية وتوقيفها في السجن المركزي في (2003/3/17) بتهمة دخولها السفارة الإيرانية. وانتصار السياني في (2005/5/4) حيث تم مداهمة منزلها ليلا واعتقالها وزوجها من قبل جماعة مسلحة من الأمن السياسي وبعد أربعة أيام تم اعتقال أخيها 13 عاما كرهينة لإطلاق سراحها، وهذا يؤكد هشاشة القيم الاجتماعية والثقافية أثناء الحروب وزيادة تعرض النساء للخطر

(22) امرأة من عدن في ديسمبر 2012 " هناك خطر إذ كنت الأولى: "حواجز الأمن أمام المشاركة العامة للمرأة في مصر ليبيا واليمن"، ص 9

وبالرغم من أن الثقافة المحلية تمثل نوعا ما حماية بالنسبة للنساء أثناء التنقل بين المدن، أو بين النقاط الأمنية للأطراف المتصارعة من الاعتقالات التي تحدث للرجال في مناطق الصراع، فتقوم النساء بالتسوق والتنقل عبر نقاط التماس بين أطراف الصراع، ولكن لا يخلو ذلك من الخطورة .حيث تتعرض بعض النساء خاصة المهمشات والمهاجرات إلى التحرش من قبل النقاط الأمنية.[23] ومع تعدد الفصائل وثقافتها منعت النقاط الأمنية التابعة للقاعدة قيودا على تنقل النساء دون محرم؛[24] حيث تشير نساء في أبين أن النقاط الأمنية للقاعدة في أبين تمنع النساء من الذهاب إلى أعمالهن دون محرم. والجدير بالإشارة أن هناك مقاومة لهذا التطرف من مجتمع مدينة عدن خاصة النساء. مؤخرا دخلت النساء في عدن مجالات جديدة كانت محصورة على الرجال منها محلات إصلاح التليفونات أو قيادة عربة نقل لكسب العيش.[25]

ساعدت سهولة استخدام وانتشار قنوات التواصل الاجتماعي في خلق منهجية متعمدة لعنف لفظي وقذف وتشهير مبني على النوع الاجتماعي خاصة ضد النساء الناشطات في المجال العام. ومنذ بداية الصراع في 2011 وتفكك النسيج الاجتماعي حدث انهيار للقيم والأخلاق الاجتماعية، فكانت النساء الناشطات في الحياة العامة أولى ضحايا ذلك الصراع ومن قبل جميع الأطراف المتصارعة. حيث تتعرض العديد من النساء بشكل متواصل ممنهج للإساءة اللفظية واستخدام ألفاظ بذيئة للغاية. فعند مهاجمة النساء-وليس الرجال- لتوجهاتهن السياسية يُلاحظ أن الحياة الخاصة والعائلية تصبح مادة للتشهير، لا يستثنى منها حتى نشر صور عائلية واتهامهن بممارسة الدعارة أو التكفير.[26] وكل تلك الاتهامات قد تعرض حياتهن للخطر، إما للقتل والتصفية الجسدية، أو الطلاق، أو أقلها الانعزال عن المشاركة في الحياة العامة. تؤكد الدراسات في اليمن أو في دول عربية مشابهة (مصر وليبيا) أن المقصود من القذف والتشهير هو تحجيم وإبعاد النساء عن المشاركة في الحياة العامة، وتهديد للأسر التي تسمح لبناتها بالمشاركة في الحياة العامة. وبالفعل يلاحظ غياب بعض

---

(23) Gencap (IASC)(2016):From the Ground Up: Gender& Conflict Analysis in Yemen, p. 34

(24) Ibid.ظاهرة الحد من تنقل النساء بدأت تظهر على دول الربيع العربي. مصر منعت عدد من القيادات النسائية من السفر قبل بضعة شهور، وفي فبراير 2017 صدر قرار بمنع الليبيات خارج ليبيا دون محرم. وهذا مؤشر على تراجع الإنجازات والمواطنة التي حصلت عليها النساء في دول المنطقة والرجوع إلى تقاليد موجودة في المملكة العربية السعودية

(25) محادثة مع آثار محمد في عدن – إحدى المؤسسات لمؤسسة ألف باء ومديرة التخطيط والتطوير- (21 فبراير 2017) التي أشارت إلى أن هناك حاليا المعروفة بخالة ندى من عدن متوسطة العمر تقود عربة أجرة لنقل الركاب من الجنسين وأيضاً محل إصلاح التليفونات بطاقم نسائي تديره المهندسة. الجدير بالإشارة أن أول امرأة تقود سيارة أجرة في الستينات في الجزيرة العربية كانت في عدن في معروفة بالخالة عائشة يوسف

(26) من الشخصيات التي هاجمت قياديات نسائية وقدمت بهم بلاغات إلى النائب العام منذ 2011 للعلم لا للحصر منير الماوري، حميد الأحمر، ومحسن عائض والذي يلقب نفسه ب طاهش الحوبان.....وقد تقدمت كل من أروى عثمان ببلاغ لنائب العام ضد حميد الأحمر في 2012 ومنير الماوري وحاليا يناير 2017 تقدمت ماجدة الحداد ببلاغ ضد محسن عائض، يتم اللجوء أيضاً إلى الأسرة أو القبيلة والقنوات غير الرسمية أحيانا لإيقاف مثل هذا التشهير. عند الزيارة الرسمية لنساء قياديات من التوافق النسوي من أجل الأمن والسلام للكويت (مايو 2016) لدعم المفاوضات اليمنية للسلام وإرسال رسائل من النساء للمتفاوضين تم مهاجمة النساء وتناول حياتهن الشخصية من قبل اقلام جميع أطراف الصراع في صفحات التواصل الاجتماعي

من القياديات النسائية أو تقليص نشاطاتهن[27]. وبالرغم من البلاغات الرسمية ضد عمليات التشهير منذ 2011 من قبل بعض القيادات النسائية لم يتم أي إجراء ضد المتهمين، وهذا ما يعكس ضعف الإرادة السياسية في التعامل بقضايا النساء بجدية .

أدى الصراع السياسي والمسلح إلى ارتفاع ملحوظ في زواج الصغيرات، والتراجع وتهديد ثمرة الإنجازات والجهود السابقة في هذا المجال. أشار مسح الزواج المبكر لبرنامج تضافر من أجل السن الآمن للزواج - مؤسسة تنمية القيادات الشابة بالتعاون مع اليونسف (2016م) في ست محافظات صنعاء، عدن، الحديدة، ذمار، إب، حجة، أن هناك ارتفاعا في عدد الفتيات اللاتي يتزوجن مبكرا نتيجة للحرب؛ حيث أفادت نسبة 66% من النساء من عينة المسح (1519) بارتفاع ملحوظ بالرغم أن غالبية عينة المسح حوالي 90% نساء ورجالا- لا تؤيد زواج الصغيرات، وتعي وتدرك المخاطر الصحية والاجتماعية لزواج الصغيرات، وأنه يؤدي إلى عدم نجاح الزواج[28]. وأشار المسح أن الارتفاع أساسا ناتج عن الحرب، حيث أن ظاهرة زواج الصغيرات مرتفعة في المحافظات التي استقبلت أعدادا كبيرة من النازحين/ات في فترة الحرب مثل محافظة الحديدة، وإب وحجة وصنعاء وعدن، وأن هناك زواجا مبكرا بين النازحين/ات إما نتيجة لحاجة أولياء الأمور للمال وأوضاعهم الاقتصادية الصعبة نتيجة لفقدان ممتلكاتهم وبيوتهم، أو خوفا على بناتهم من التحرش والانحراف. من ناحية أخرى تلعب الظروف الاقتصادية دورا في تخفيض مهور البنات بين النازحين مما يسهم في تشجيع سكان المجتمع المستضيف للزواج من صغيرات السن النازحات لانخفاض تكاليف الزواج. بل أصبح تزويج الفتيات مصدرا للرزق. ويسعى البعض لتزويج بناته من المجتمع المستضيف ليكون صلات قربى وقبول داخل المجتمع تجعله أكثر قربا لأفراد المجتمع، ويهيئ الفرصة لاستقرار الأسرة النازحة بشكل دائم في المجتمع[29].

---

(27) هناك خطر إذ كنت الأولى: حواجز الأمن أمام المشاركة العامة للمرأة في مصر وليبيا واليمن"(2013) ص العموم بالمقارنة مع كل من ليبيا" ومصر تعتبر حالات التحرش الجنسي مازالت أقل.

(28) صبرية الثور (ديسمبر 2016): مسح الزواج المبكر لبرنامج تضافر من أجل السن الأمن."مؤسسة تنمية القيادات الشابة، يونسف.ص16.
أكد أيضاً تقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) و(INTERSOS) يوليو 2016 في 6 محافظات في الجنوب وخمس محافظات الشمال نفس المعلومة بارتفاع ملحوظ في زواج الصغيرات أثناء الصراع
(UNFPA&INTERSOS:(July 2016) Thematic Assessment GBV-Child Marriage, p5)

(29) نفس المرجع، ص 33

المبحث الثالث: أوضاع النساء السياسية أثناء الصراع، وأدوارهن في عملية بناء السلام[30]

بالرغم من الزخم الثوري في 2011م والفعال في مشاركة النساء في ساحات التغيير والذي ترتب عليه فوز توكل كرمان بالجائزة الدولية للسلام، لم تقف القوى المتشددة من محاولة تقليص وتحجيم مشاركة النساء في الساحات واستخدام قضايا النساء في الصراع السياسي لإثارة العامة. ومع هذا فرضت المشاركة الفاعلة للنساء في الساحات مشاركتهن في عملية بناء السلام في إطار المبادرة الخليجية حيث شاركت في لجنة الاتصال واللجنة الفنية ومؤتمر الحوار الوطني وفي لجنة صياغة الدستور، وإن لم تكن المشاركة في السلطة التنفيذية في مستوى الزخم والطموح حيث نجد أن قرارات التعين في المرحلة الانتقالية في مواقع صنع القرار كانت متواضعة ولم يتم الالتزام بتطبيق نسبة ال 30% .

تراجعت مشاركة النساء في العملية السياسية وبشكل ملحوظ بعد الحرب/ مارس 2015، حيث كانت مشاركتهن متواضعة في المحادثات الرسمية، وتكوين بعض الكيانات السياسية النسائية والمبادرات ومساهمات منظمات المجتمع المدني؛ فيلاحظ أن مشاركة النساء في الأمن ضعيفة ومحدودة بالرغم من أهمية الجانب الأمني في تحقيق السلام والوصول إلى العدالة، وكذلك لا وجود للنساء في لجان الأمن والتهدئة الخاصة بعملية السلام بالرغم من أهمية ذلك. فيجب أن تولى مشاركة النساء ودمج منظور النوع الاجتماعي في عملية بناء السلام اهتماما وتخصيص دعم أكبر ورؤية وخطط وآليات واضحة من قبل الأمم المتحدة وأطراف الصراع والحكومة والمجتمع المدني لتعزيز دور النساء في جميع المستويات السياسية والإغاثية والحقوقية على المستوى الوطني والمحلي، بالإضافة إلى ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع اتفاقيات السلام الأساسية والفرعية. إن عدم التنسيق بين جميع البرامج والجهود المبذولة لتعزيز دور النساء في بناء السلام سيضعف من مخرجات هذه الجهود والبرامج، بل سيلقي بضلاله على إضعاف أو تغييب قضايا ودور النساء في أجندة ما بعد الصراع ومرحلة الإعمار ومنها بناء دولة ديمقراطية عادلة. ومن هنا تتضح أهمية التخطيط الاستراتيجي المسبق، وإعداد الدراسات والبيانات كخطوة أساسية للضغط بتنفيذ إدماج النساء في عملية إعادة الإعمار وتنفيذ الالتزامات المحلية والدولية، وهناك مخاوف تغييب وتراجع النساء في مرحلة الإعمار وتراجع مشاركتهن على جميع المستويات إذا لم يتم انخراط النساء من الآن في عملية بناء السلام وتضمين اتفاقية السلام قضايا النساء بشكل واضح مراعية أثر النزاعات على النساء .

---

(30) انطلاق محمد عبدالملك المتوكل "دراسة أولية مقدمة لبرنامج تعزيز مشاركة النساء في عملية بناء السلام وأجندة مابعدالصراع في إطار بالشراكة مع واتحاد نساء اليمن مارس 2016 (GIZ) قرار 1325" للوكالة الألمانية للتعاون الدولي

ما بين 1994-2011 اتسمت هذه الفترة بمشاركة النساء السياسية الرسمية بحركات تواترية من المد والجزر. سمحت التعددية السياسية بعد الوحدة ونشوء الأحزاب إلى إيجاد مساحة للمشاركة السياسية للنساء. حيث سعت جميع الأحزاب إلى محاولة زيادة عضواتها، ولكن بشكل عام ظلت مشاركة النساء في مراكز صناعة القرار في الأحزاب السياسية محدودة. فالأحزاب السياسية "حتى التقدمية منها لا تعتبر الاهتمام بتمكين النساء سياسيا قضية ذات أولوية، واعتبارها أساسا في التنمية الاجتماعية. كما لا تخصص الأحزاب جزء من ميزانيتها للدفع بالمشاركة السياسية للنساء".[31]

أشار التقرير الوطني السابع والثامن حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء 2006-2012 إلى تدني مشاركة النساء في مناصب قيادية حتى 2009. ففي حزب المؤتمر الشعبي العام هناك 5 عضوات في اللجنة العامة من 34 عضو، و89 عضوة في الأمانة العامة من 886 عضو، وفي حزب الإصلاح حتى عام 2008 هناك عضوة واحدة فقط في الأمانة العامة من 15 عضوا، و13 عضوة من 130 عضوا، وفي الحزب الاشتراكي اليمني حتى عام 2009 هناك فقط 4 عضوات من 27 عضوا في المكتب السياسي وفي اللجنة المركزية 13 عضوة من 270 عضوا.[32]

وفي الانتخابات تشير الدراسات أن الأحزاب السياسية لم تشجع النساء على الترشح، وذلك يعود إلى أن الأحزاب اليمنية لازالت ضعيفة، وتفتقر إلى الديمقراطية الداخلية، ومهيمن عليها من قبل النخب التقليدية؛ لذلك فإن هذه الأحزاب كانت عاجزة عن ترشيح النساء في الانتخابات، ففي الانتخابات البرلمانية عام 2003 خاض السباق الانتخابي 1396 مرشحا ومرشحة، منهم 1385 مرشحا من الذكور و11 مرشحة من الإناث، وكان عدد المرشحين والمرشحات المستقلين 405 مرشحا ومرشحة، منهم 400 مرشحا من الذكور وخمس مرشحات من الإناث، وبلغ عدد المرشحين الحزبيين 901 مرشحا ومرشحة، ينتمون إلى 21 حزبا وتنظيما سياسيا، منهم 895 مرشحا من الذكور و6 مرشحات من الإناث، وتنتمي مرشحة واحدة للمؤتمر الشعبي العام، وأخرى للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وثالثة للجبهة الديمقراطية، وثلاث مرشحات للحزب الاشتراكي اليمني، أما باقي الأحزاب المشاركة وعددها 17 حزبا فلم تقدم أي مرشحات من الإناث. وبالرغم من أن هناك نساء كن يرغبن في الترشح باسم أحزابهن في الانتخابات البرلمانية والمحلية ولكن لم تتم الموافقة لهن، ولم يستطعن أن يترشحن كمستقلات بسبب عدم امتلاكهن إمكانات مادية للإنفاق على الحملة الانتخابية.[33]

تشير النساء الحزبيات في الدراسات الميدانية عن مشاركة النساء الأحزاب السياسية، أن الأحزاب السياسية ليست أداة فعالة لتمكين النساء من المشاركة السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار. وأن الأحزاب السياسية غير راغبة في توفير قنوات للوصول إلى السلطة، أو تمثيل قضايا النساء، أو تضمين النساء في

---

(31) رنا غانم "العنف السياسي ضد النساء في اليمن"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني الثاني لمناهضة العنف ضد المرأة" صنعاء 7-8 مارس 2010م ص 5.

(32) الأحزاب السياسية 2011 م من التقرير الوطني السابع والثامن لسيداو 2006-2012. اللجنة الوطنية للمرأة، 2013م ص 22

(33) منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، تجربة النساء في الانتخابات، صنعاء، 2005، ص. ص 61، 66، 70. من عادل الشرجبي (2012):"المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة،" اللجنة الوطنية للمرأة

هياكلها. وأن مشاركة النساء ديكورية حيث أن أهم القرارات الحزبية السياسية تتم في مجالس القات، أو في اجتماعات في أوقات متأخرة لا يمكن للنساء حضورها. وقد عبرت الحزبيات عن سخطهن من ممارسات الأحزاب تجاه النساء، وأن كلا من الحكومة والأحزاب السياسية لعبت دورا في تشويه صورة النساء.[34]

تمثيل النساء في السلطة التنفيذية في المناصب القيادية –على الرغم من الكفاءات المتزايدة والأرقام المتزايدة من أعداد النساء المتخصصات في كافة المجالات- مازالت ضعيفة وديكورية، في بعض الأحيان توضع النساء في مناصب قيادية نمطية. ففي كل الحكومات المتعاقبة لم يزد عدد الحقائب عن حقيبتين هما وزارة حقوق الإنسان، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

تمثيل ومشاركة النساء في العمل النقابي محدود إذ لم تتعدَ مشاركة النساء نسبة (12%) أما بالنسبة لمواقع صنع القرار فقد يكون معدوما ماعدا استثناءات بسيطة للغاية.[35]

تمثل المنظمات غير الحكومية متنفسا للقيادات النسائية، حيث تمكنت بعض النساء القياديات من إنشاء منظمات وقيادتها والبروز للعمل العام والسياسي من خلال تلك المنظمات، ولكن ذلك أيضا مازال محدودا.[36]

برغم أهمية تمثيل ومشاركة النساء في الجيش والأمن لكنها أقل القضايا التي تناولتها الدراسات والحركة النسوية، أو البرامج التنموية الدولية والمحلية والحكومة. فلا تتضمن تقارير السيداو أو منهاج بيجن في اليمن عن مشاركة النساء في هذا القطاع.[37] في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (YDPR) كانت هناك نساء في الجيش والشرطة والقضاء. وبعد الوحدة 1990 وبضغط من القوى التقليدية في النظام تم نقلهن إلى العمل في المكاتب بالرغم من أهمية عمل النساء في المحافظة على الأمن، وفي مراكز الشرطة التي تستقبل شكاوي المواطنين/ات؛ حيث أن عدم حساسية أقسام الشرطة والقضاء للنوع الاجتماعي قد حد من وصول النساء للعدالة والاستفادة من الخدمات الأمنية.[38]

---

(34) سيفرورلد (2013):"هناك خطر إذ كنت الأولى: حواجز الأمن أمام المشاركة العامة للمرأة في مصر ليبيا واليمن"، ص 17-18

(35) التقرير الوطني السابع والثامن حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (السيداو) 2006-2012م. المجلس الأعلى للمرأة-اللجنة الوطنية للمرأة، يونيو 2013

(36) لمزيد من التفاصيل حول المشاركة السياسية والمعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تواجه مشاركة وتمثيل النساء اليمنيات إلى ما قبل 2011 يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية: عبدالقادرالبناء- المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بين المعوقات الاجتماعية والثقافية وازدواجية المشروع الديمقراطي، اللجنة الوطنية للمرأة، 2003.فؤاد الصلاحي،" الوضع السياسي للمرأة في إطار مفهوم الكوتا، "ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني الثاني للمرأة، صنعاء8-10مارس2003. عبدالعزيز الشعيبي، بلقيس أبوأصبع، محمدمغرم، آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية من خلال نظام الحصص، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء،2004. عبد الباقي شمسان، النساء والأحزاب السياسية، مركز أسوان للدراسات، صنعاء، أغسطس 2010. عبدالله الفقيه، واقع المشاركة السياسية للمرأة، ورقة مقدمة إلى حلقةالنقاش التي نظمها المنتدى الاجتماعي الديمقراطي "الأحزاب واستنهاض ثقافة المشاركة السياسية للمرأة" فيعدن خلال الفترة (4–8فبراير2009). سهام عبدالله محمد الإرياني، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قناة السويس، السويس، 2008

(37) في تقرير السيداو المعد من اللجنة الوطنية تم ذكر القوانين التي تم تعديلها ومن ضمنها التعديلات في قوانين الشرطة والأمن

(38) Joan Cook(December Joana(2015):"Women's Role in Yemen's Police Force: Background Paper." Saferworld P. 6.

منذ عام 2001 ومع التوجه إلى تطوير وتعزيز وإصلاح الجيش والأمن عادت النساء للدخول في سلك الأمن؛ وذلك بتخرج الدفعة الأولى من الشرطيات من أكاديمية الشرطة. وبمساعدة بعض البرامج الدولية قامت كلية الشرطة بإضافة بعض البرامج الخاصة والتدريبات، وتمكين الملتحقات بسلك الأمن من الحصول على فرص متساوية في التدريب، والتمكين بحيث يتمكنّ من المزيد من المشاركة والترقية كزملائهن للوصول إلى مناصب قيادية.[39] تم أيضا إنشاء نماذج لإعادة هيكلة الأمن ليتناسب مع إدماج النساء في الأمن، منها إنشاء مركز في عدن والذي يقوم بخدمة السكان المحليين والمهاجرين. وفي صنعاء وعدن في مركزين للشرطة تم إدخال وحدة خاصة باستقبال النساء. برغم وجود الدعم القانوني لمشاركة النساء في الأمن في قرار 1325 ومخرجات الحوار كما تمت الإشارة إليها سابقا، وبرغم أهمية مشاركة النساء في الأمن في إحلال العدالة وجودة الخدمات الأمنية والعملية السلمية فإن جهود مشاركة النساء في الأمن تعتبر محدودة للغاية وتواجه تحديات وصعوبات. تمثل النساء نسبة 1.7 من الشرطة أي 2868 سيدة من 168 و966 فقط. وصلت فقط 16 سيدة إلى رتبة عقيد، وسيدة واحدة فقط إلى رتبة مقدم، و3 إلى رتبة نقيب، و2 إلى رتبة ملازم أول.[40] تواجه مشاركة النساء في اليمن تحديات مؤسسية تتركز في الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي عند إعادة هيكلة الجيش، والتي لم تتم بشكل جاد في الفترة الانتقالية، ولا تتم الآن من قبل أطراف الصراع، وتحديات في البنية التحتية للمراكز الأمنية؛ حيث لا تجد الشرطيات في مراكز الشرطة بعض الأساسيات لتواجدهن، فمثلا ليس هناك أماكن خاصة للراحة، أو حتى دورات للمياه، أو ملابس خاصة بهن. ضعف الإرادة السياسية بتطبيق قوانين المساواة للنساء؛ حيث لا يسمح للنساء بالانضمام إلى كلية الشرطة إلا بموافقة خطية من قبل ولي الأمر، وهو ما يتم أيضا في الحصول على جواز للسفر مع أن القوانين اليمنية لا تنص على ذلك. بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية التي تعتبر عمل النساء عيبا، وأنه عمل خاص بالرجال، وبالرغم أن قياس توجهات المجتمع أظهرت أن (51. 64%) يؤمنون بانضمام النساء للشرطة فقط 80% لا يؤيدون انضمام بناتهم إلى الشرطة.[41] وفي القوات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع (الجيش، القوات البحرية، الطيران العسكري،ومكافحة الإرهاب) تم في (2006) إنشاء وحدة خاصة بالنساء في قوات محاربة الإرهاب، وحصلت الملتحقات (20 سيدة) على تدريب عالٍ بدعم من الولايات المتحدة، ولكن ظل عملهن محدودا بالتفتيش على المشتبهات، وهناك عدد من الملتحقات في الجهاز الإداري واللاتي يتمتعن بمهارات وقدرات ممتازة.[42] أشارت الدراسة أن دعم مشاركة النساء في مكافحة

---

(39) لمزيد من التفاصيل في وضع النساء في الأمن يمكن الرجوع إلى تقارير المركز اليمني لقياس الرأي العام حول الأمن والنساء واتجاهات الناس حول عمل النساء في الأمن عام 2013 منها:

Marrie-Christine Heinze,Sarah Ahmed(June 2013:"Integrating Women's Security Interests into Police Reform in Yemen," YPC Policy Report.

في 2013 عن طريق برنامج القيادة النسائية من الشرطة البريطانية أرسلت امرأتين إلى بريطانيا للمشاركة في برنامج القيادة وإدارة التغيير

(40) Joan Cook (2015): "Women's Role in Yemen's Police Force." P. 5

(41) أشارت الدراسة أن المركز اليمني لقياس الرأي أعد عدداً من التقارير حول الأمن والسلام ستنشر في 2015 .Ibid

(42) Joan Cook(May 2016):"Analyzing the formal & informal roles of women in security & justice in Yemen." Canadian net

الإرهاب قد يكون بداية لإشراك واسع للنساء في الجيش والأمن، ولكن هناك مخاوف أن الدعم الخارجي لمشاركة النساء في هذه الوحدة قد يكون له رد فعل عكسي من المجتمع يحد من مشاركة النساء؛ حيث سينظر إلى مشاركة النساء في الأمن والجيش على أساس أنه تدخل استعماري، ولذا نؤكد على أهمية الشركاء المحليين، وأن أهمية المشاركة نابع من حاجة المجتمع لدعم مشاركة النساء في الأمن والجيش.[43]

الجدير بالملاحظة أن قضايا النساء ومشاركتهن في الحياة العامة والسياسية تتعرض وتتأثر بالتجاذبات والاختلافات بين القوى السياسية. حيث تستخدم القضايا المتعلقة بالنساء كإحدى شماعات السلطة الحاكمة أو المعارضة لإلهاء الشعب أو قواعد الأحزاب عما يحدث في هرم السلطة. فعلى سبيل المثال ما حدث في قانون سن الزواج، أو ما حدث من هجوم ضد مركز الأبحاث التطبيقية والدراسات النسوية بجامعة صنعاء ومديرته الأكاديمية والناشطة السياسية د. رؤفة حسن عام 2000 قبيل الانتخابات الرئاسية لتمرير قبول حزب الإصلاح بإعادة ترشيح الرئيس على عبدالله صالح؛ حيث أن الحزب أعلن مسبقا لقواعده عزمه على دخول الانتخابات كمنافس، وكانت قيادات الإصلاح قد توصلت إلى اتفاق مع الرئيس السابق بترشيحه، وأعلن الشيخ عبدالله الأحمر رئيس حزب الإصلاح كلمته الشهيرة "جني نعرفه خير من إنسي لا نعرفه".[44] وفي عام 2008 كانت هناك محاولة من قبل الحزب الحاكم بإقرار كوتا نسائية ب 15% في البرلمان، ولكن استخدمت أيضا القضية سياسيا وتمت مهاجمة ذلك من قبل القوى الدينية والقبلية؛ مما أفشل المحاولة معلنة أن "مكان النساء البيت ".[45]

ترجع العديد من الدراسات السابقة أسباب ضعف المشاركة السياسية للنساء إلى عدد من العوامل من أهمها:

1) عوامل اجتماعية: تتجذر في الثقافة اليمنية دور الرجل في حماية النساء؛ فتنتقل حماية النساء من ولي الأمر الأب أو الأخ أو الزوج إلى ولي الأمر الذكر في الحياة العامة. فالمجال السياسي يعتبر في "العالم الثالث" ومنها اليمن مجال خطر يعرض الشخص لكثير من المخاطر تصل إلى الاعتقال والاغتيال.

ومن منظور حماية النساء والتي تتردد على لسان كثير من القيادات، تُحجم مشاركة النساء السياسية من قبل الأسرة أو القيادات السياسية، وهنا تلتقي الأحزاب الليبرالية واليمينية والدينية والقبلية على السواء .

(43) work for research on terrorism, security &society(TSAS)،P.

(44) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى انطلاق محمد عبد الملك ا المتوكل في
Gender and the writing of Yemeni Women's Writer. Amsterdam, Dutch University Press, 2004.

(45) Alma Jaddalah, p. 13. quoted from " Country Information: Yemen's OECD، 2015.

2) عوامل ثقافية: المد الديني المتشدد يلعب دورا كبيرا في الحد من وصول النساء إلى مواقع صنع القرار. بالرغم من استقطاب الأحزاب الدينية للنساء على مستوى القاعدة، حيث تشكل أعداد النساء نسبة كبيرة، وفي الانتخابات حيث وصلت نسبة الناخبات إلى 42% ولكن يحرم على النساء الوصول إلى مراكز صنع القرار- مناصب ولاية الأمر. وقد تم استخدام الخطاب الديني ضد قضايا النساء والمشاركة السياسية للنساء منها الكوتا، وتعريض حياة الناشطات السياسيات إلى الخطر.[46]

3) عوامل سياسية: ضعف الإرادة السياسية في الدفع بمشاركة وتمثيل النساء

4) عوامل شخصية تنافسية: خوفا من منافسة النساء على المقاعد السياسية

5) والعوامل التشريعية تمت مناقشتها ضمن فصل الوضع التشريعي

مشاركة وتمثيل النساء السياسية في المرحلة بعد الانتقالية[47]

في ثورة الربيع اليمني (11 فبراير 2011) واصلت النساء اليمنيات جهودهن لكسر حاجز الصمت والشلل الحركي الاجتماعي والثقافي، خرجت نساء اليمن من جميع الأطياف والطبقات إلى جميع الساحات بما فيها ساحات النظام السابق. شاركت النساء بالكلمة (خطابات- شعر- قصة- رواية- مقالات)[48]، شاركت بالتدريب والمسيرات جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل. لم تكتف النساء بعبور شوارع المدن والساحات بل شاركت النساء في المسيرات بين المدن، وبكل شجاعة وإصرار وقوة شاركت حفيدات بلقيس وأروى في مسيرة الحياة سيرا على الأقدام من تعز إلى صنعاء، والتي بدأت من تعز في (20-12-2011) واُغتيلت في دار سلم (25-12-2013) وبرغم الصعاب وصلت المسيرة إلى ساحة التغيير بصنعاء[49]. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن جميع هذه المشاركات تمت بدعم قوي من المجتمع ومن الأسرة (الأب، الأم، الزوج، الأخ، القبيلة..) بل إن بعض الأسر انتقلت للعيش في خيم الساحات. هذه القوى هي نفس القوى التي تشير كثير من الدراسات وقوفها مع عادات وقيم تقليدية ضد تطور النساء ووصولهن إلى المواطنة المتساوية التي أقرتها تعاليم الدين الإسلامي الحنيف[50]. وبالرغم من الزخم الثوري والفعال في مشاركة النساء في ساحات التغيير لم تقف القوى المتشددة عن محاولة تقليص وتحجيم مشاركة النساء في الساحات، واستخدام قضايا النساء في الصراع السياسي لإثارة العامة .

فرضت مشاركة النساء الفاعلة في الساحات مشاركة النساء في عملية بناء السلام اللاحقة حتى اليوم وإن تخللها أيضا مد وجزر تلعب فيها القوى السياسية العليا تبعا لمكاسبها السياسية. فقد تم كسر الحاجز الزجاجي

---

(46) أصدر ملتقى الفضيلة الأول في 15 يوليو 2008 كتيبا لتحريم نظام الكوتا في الهيئات السياسية المنتخبة

(47) استعنت في هذا الجزء على مشاركة الباحثة في عملية السلام ودراسة قدمت لمؤسسة تمنية القيادات الشابة في برنامج النساء في السياسة. انطلاق محمد عبد الملك المتوكل

(48) انطلاق محمد عبدالملك المتوكل (2014): "مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الخاصة بالنساء: الفرص والتحديات"، ورقة عمل مقدمة 23 إلى احتفالية اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2014 –صنعاء

(49) نفس المصدر، ألفت الدبعي، مسيرة الحياة: الضوء القادم من تعز، فبراير 2012

(50) في دراسة سابقة للكاتبة عن النوع الاجتماعي وكتابات الأديبات اليمنيات أكدت الدراسة الميدانية والنظرية أن الأسرة لها دور أساسي في تقدم أو إعاقة حياة الأديبات كنساء وأدب

الثقافي الذي تستخدمه القوى السياسية لتحجيم دور النساء القيادي، وتم الاعتراف الدولي والمحلي بأن مشاركة النساء السياسية ترجع أساسا لغياب الإرادة السياسية، وليس للعوامل الاجتماعية والثقافية فقد استقبلت القوى التقليدية فوز **توكل كرمان** بجائزة نوبل "الغربية الاستعمارية" ورفعت صور **توكل** في الساحة من قبل رجال دون تحرج. أكدت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية (23 نوفمبر 2011م) على مشاركة النساء .وكانت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل د. أمة الرزاق على حُمد –ممثلة للمؤتمر الشعبي- من ضمن الأعضاء الموقعين على المبادرة الخليجية (الرياض-المملكة العربية السعودية 7 ديسمبر 2011). وخصصت بنود من الآلية التنفيذية لمشاركة النساء في مراكز صنع القرار، كما ذكر سابقا يشير البند (18) إلى وجوب تمثيل النساء في كل الوفود الممثلة لكل طرف من الأطراف التي سوف تشارك في مؤتمر الحوار الوطني، وأنه يجب ألا يقل تمثيل النساء عن 30% . وينص البند (22) على: تنشئ حكومة الوفاق الوطني لجنة دستورية فور انتهاء مؤتمر الحوار الوطني، في مدة أقصاها ستة أشهر لصياغة مشروع دستور جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها، وألا تقل نسبة تمثيل النساء في اللجنة الدستورية عن 30%، بما يكفل صياغة دستور حساس للنوع الاجتماعي.

في تشكيل لجنة الاتصال (6 مايو 2012) تم تعيين امرأتين[51]، واللتين لعبتا ضمن الفريق بدور الوسيط لإقناع الأطراف بأهمية الجلوس إلى حوار وطني شامل. تعيين امرأتين في لجنة بهذا المستوى أعطى إشارة بجدية السعي نحو مشاركة النساء في حوار السلام لليمن الجديد. فالجدير بالذكر أنه خلال الأزمة السياسية قبل 2011 لم تشارك النساء في حوارات المعارضة الممثلة باللقاء المشترك مع السلطة[52]. في اللجنة الفنية للتحضير

لمؤتمر الحوار (14 يوليو 2012) تم تعيين عدد أكبر من النساء (6 نساء) بواقع 19%. وتناقصت هذه النسبة إلى 16% عندما أضيف عدد من الأعضاء إلى اللجنة الفنية. وتم اختيار سيدة كمتحدثة رسمية للجنة الفنية[53]. أثمرت مشاركة النساء الجادة والفاعلة في اللجنة الفنية مع الدعم الدولي بإقرار حصة النساء بما لا يقل عن 30% في مؤتمر الحوار الوطني، وإلزام جميع الأحزاب بهذه النسبة في قوائمها للأعضاء المشاركين في الحوار.

كان المتوقع أن تصل نسبة الإناث إلى المناصفة، وذلك من خلال مشاركتها ضمن مكونات أخرى (الشباب والأحزاب) وهذا ما تم تأكيده قبيل انتهاء اللجنة الفنية من عملها في مقابلة مع رئيس اللجنة الفنية د. عبدالكريم الإرياني مع عدد من أعضاء وعضوات التحالف المجتمعي من أجل مشاركة فاعلة للنساء[54]. انتهى القرار النهائي أن تكون مشاركة النساء 30% من مجموع العدد الكلي للأعضاء (565) .

---

(51) ناديا عبد العزيز السقاف وراقية حميدان. الجدير بالإشارة إلى هناك العديد من المبادرات الفردية لنساء قياديات في عملية السلام والوساطة ولكن لم تصبح هذه الجهود كمنهجية متبعة ونظام دائم

(52) رنا غانم، ص 2

(53) تم اختيار أمل الباشا كمتحدثة رسمية للجنة الفنية

(54) انطلاق محمد عبدالملك المتوكل، "مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الخاصة بالنساء: الفرص والتحديات

تمت مشاركة النساء الفعلية بنسبة 29.4% بواقع 166 عضوة مقابل 399 عضوا حسب إحصائية الأمانة العامة للمؤتمر[55]. غُيبت النساء من هيئة رئاسة المؤتمر إلا من امرأه كنائبة للمقرر، وقد مثلت المكونات المستقلة الثلاثة (النساء، الشباب، والمجتمع المدني) وقد أشارت كلمة النساء المستقلات في الجلسة العامة الأولى بأن القيادة السياسية تعاملت مع هذه المكونات كدعاية الشامبو " 3 في 1"[56]. وهذا في إشارة إلى عدم جدية القوى السياسية في التعامل مع هذه القوى الجديدة. وفي خطوة إيجابية تُحسب لهيئة رئاسة المؤتمر والأمانة العامة تقرر أن يكون رؤساء فرق العمل من المكونات غير الممثلة في رئاسة المؤتمر، وعليهم ترشيح ثلاث نساء لرئاسة فريق الحقوق والحريات، فريق الحكم الرشيد، و**فريق صعدة** الذي رفضت فيه القوى التقليدية المكثفة في هذا الفريق القبول برئاسة امرأة، وتعطل عمل الفريق لحوالي شهرين، ومن ثم استسلمت هذه القوى للأمر الواقع وانتصرت الإرادة السياسية[57]. وهنا يجب الإشارة ثانية إلى أهمية دور الإرادة السياسية في تمكين النساء من مراكز صنع القرار مقارنة بدور القيم الاجتماعية التقليدية، الإرادة السياسية هي اللاعب الرئيسي في تمكين النساء على مر التاريخ، فقد اعتز بل أشاد اليمنيون واليمنيات دائما بحكم **بلقيس وأروى**. أود الإشارة أن عملية اختزال مشاركة القوى المستقلة وبالذات النساء لصالح قوى أخرى استمرت في اللجنة المصغرة للقضية الجنوبية حيث مُنحت النساء والمجتمع المدني مقعدا واحدا فقط كان من نصيب ممثل المجتمع المدني. وفي لجنة الأقاليم التي جاءت بعد الحوار مباشرة كانت مشاركة النساء بمعدل 8.7% سيدتان من ضمن 23 عضوا وعضوة فقط، مما خيب الأمل وأضعف مصداقية مخرجات مؤتمر الحوار الوطني[58].

أكد عدد من الدراسات التي تناولت مؤتمر الحوار على المشاركة الفعالة للنساء. وفي دراسة سابقة للباحثة أكدت الدراسة أن مستوى مشاركة النساء في مؤتمر الحوار الوطني الشامل في جميع القوى السياسية كان متميزا وجادا وفعالا من خلال مؤشرات علمية[59]. فمن حيث الحضور والجدية في الأداء والنقاشات وعدد المخرجات الخاصة بالنساء. في مقارنة بين نسبة حضور النساء إلى حضور الرجال تفوقت النساء بنسبة 92.4% نساء إلى 86.6% رجال . وتم طرح ومناقشة قضايا خاصة بالنساء (صحية وثقافية وتعليمية واقتصادية وسياسية)

---

(55) انطلاق محمد عبدالملك المتوكل، " مستوى مشاركة النساء في مؤتمر الحوار الوطني وانعكاسها على أدوارهن القيادية في المستقبل"، ورقة عمل قدمت في مركز دراسات الشرق الأوسطية.برلين 17 ديسمبر 2013 برلين حسب تقرير عن مشاركة النساء في المؤتمر للفترة من تاريخ 18 مارس 2013 إلى 8 نوفمبر 2013.إدارة علاقة المشاركين والأعضاء وحدة الاستحقاقات المالية والإحصاء - الأمانة العامة – مؤتمر الحوار الوطني

(56) انطلاق محمد عبدالملك المتوكل، كلمة النساء المستقلات في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحوار الوطني 19 مارس، موفنبيك. 2013. 114 كانت الوحيدة في هيئة الرئاسة كسكرتيرة ناديا السقاف ممثلة عن المكونات الثلاث؛ النساء الشباب والمجتمع المدني

(57) فريق الحقوق والحريات أروى عثمان، فريق الحكم الرشيد أفراح بادويلان، فريق صعدة نبيلة الزبير

(58) انطلاق محمد عبدالملك المتوكل "مستوى مشاركة النساء في مؤتمر الحوار الوطني وانعكاسها على أدوارهن القيادية في المستقبل." شاركت في لجنة الأقاليم امرأتين- أفراح الزوبة ونادية السقاف – من ضمن 23 عضو من ضمنهم رئيس الجمهورية كرئيس للجنة حسب وثيقة لجنة الأقاليم متوفرة على الإنترنت: https://bit.ly/2J9o0w7 (21 يناير 2017)

(59) نفس المرجع

لأول مرة على هذا المستوى من حضور للقيادات وصناع القرار، وتم نشرها في جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة. وقد وصلت القرارات الخاصة مباشرة بقضايا النساء إلى (168) مادة. في استطلاع قام به مكون النساء المستقلات أشاد جميع أعضاء هيئة الرئاسة والأمانة العامة ورئيسات ورؤساء الفرق التسع بالأداء الفعال والمتميز للنساء .

شاركت أربع نساء في لجنة صياغة مشروع الدستور كما تمت الإشارة سابقا، عكست مسودة مشروع الدستور العديد من مخرجات الحوار الخاصة بالنساء في مواقع صنع القرار. لم تكن المواد في مستوى طموح مخرجات الحوار بالنسبة لقضايا النساء، ولكن مقارنة مشروع الدستور اليمني بالدساتير في المنطقة العربية التي تمت صياغتها بعد الربيع العربي يعتبر من أفضل تلك الدساتير التي تضمنت التأكيد على المواطنة المتساوية بين النساء والرجال .[60]

كمشاركة في صياغة الدستور الجدير بالذكر أن عملية تحقيق تمثيل النساء السياسية تصبح أكثر صعوبة في المستويات العليا من صانعي القرار. فتم تمثيل النساء في ساحات 2011 في مواقع قيادية بسهولة، وتم في الحوار الوطني إقرار تمثيل النساء بما لا يقل عن 30% في كافة السلطات المعينة والمنتخبة في جميع الفرق بيسر، ومنها فريق القضية الجنوبية الذي أقر أقوى نص بخصوص مشاركة النساء في صنع القرار، وكادت تتعرقل في فريق بناء الدولة الذي كان يضم العديد من صانعي القرار في الدولة، حيث تم إقرار حصة النساء بما لا يقل عن 30% فقط في المجالس التشريعية. في مشروع الدستور الجديد تعتبر المادة الخاصة بتمثيل النساء تقدما كبيرا في النظام التشريعي في اليمن، نصت مادة (76) "تفعيلا لمبدأ المواطنة المتساوية تعمل الدولة على سن تشريعات واتخاذ إجراءات لتحقيق مشاركة سياسية فاعلة للنساء بما يضمن الوصول إلى نسبة لا تقل عن 30% والهيئات" كان هناك طموح بالإشارة الواضحة والتأكيدية لنسبة مشاركة النساء في المواد الخاصة بالسلطات الثلاث، كما يتم في الدساتير الحديثة ما بعد النزاعات كدستور جنوب أفريقيا أو كينيا، فقد أشارت المواد المتعلقة بالقضاء أو السلطة التنفيذية في مشروع الدستور فقط بمراعاة تمثيل النساء ولكن على العموم عند صياغة القوانين يمكن العودة إلى النص الأصلي في الدستور الذي حدد نسبة بما لا يقل عن 30% عند سن أية قوانين أو إجراءات .

ارتفعت نسبة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في السلطة التنفيذية، لكنها لم تكن في مستوى طموح الزخم الثوري ومخرجات مؤتمر الحوار في 2012 أو البدء بتطبيق الكوتا المقرة في المؤتمر وتكليف نساء في السلطة التنفيذية أو مواقع صنع القرار على الرغم من توفر الكفاءات المطلوبة. من ضمن قرارات التعيين العديدة في السلطة التنفيذية كمحافظين ووكلاء ونواب وزارات كادت نسبة النساء تكون معدومة.[61] تم تعيين سيدة كمستشارة للرئيس في شؤون النساء، حين كان الطموح أن تكون هناك سيدة ضمن الهيئة الاستشارية الرئيسية للرئيس، والتي تكونت من أعضاء من الأطراف السياسية الرئيسية في اليمن منها حزب الإصلاح، حزب المؤتمر، الحزب الناصري، ومكون أنصار الله والحراك الجنوبي.

---

(60) نفس المرجع

(61) فائقة السيد عضوة المؤتمر الشعبي

وفي أواخر 2012 تم تعيين قاضيتين[62] ضمن اللجنة العليا للانتخابات والتي تضم 9 قضاة. وضمت حكومة الوفاق ثلاث وزيرات، وزيرة حقوق الإنسان، وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة شؤون الدولة.[63]
وفي حكومة الكفاءات تم تعيين وزيرتين، وزيرة للإعلام ووزيرة للشؤون الاجتماعية[64]. لم تكتف التحالفات النسوية من النساء والرجال بالمطالبة بزيادة مشاركة النساء والعمل الحثيث من أجل الضغط نحو زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار؛ وذلك عن طريق الضغط والمناصرة والتحالفات وعقد مقابلات مع صناع القرار منهم الرئيس شخصيا والدول الراعية لعملية السلام ومبعوث الأمم المتحدة .

وفي إطار الأحزاب حديثة النشأة، حققت النساء تقدما نسبيا في التمثيل في هيئاتها القيادية، مثل حزب الربيع العربي في اليمن والذي ترأسه سيدة، وفي حزب العدالة والبناء الأمينة العامة المساعدة للحزب سيدة، وتمثل النساء في الهيئات القيادية للحزب بنسبة (18%)، وفي حزب وطن الأمينة العامة للحزب سيدة، وتمثل النساء فيه 30%[65]، وتمثل النساء في هيئات حزب التضامن الوطني بنسبة 25% .

قامت نساء الأحزاب في 2014 بتأسيس "ائتلاف معا لإشراك النساء سياسيا" (أمل) وهو تحالف نسوي حزبي يسعى لإشراك النساء سياسيا بنسبة لا تقل عن 30%. فقد شارك الائتلاف في الضغط على الأحزاب المشاركة في الحوار الوطني على الموافقة على الكوتا النسائية؛ حيث تم توقيع عريضة من قبل أعضاء الحوار الوطني لدعم مشاركة النساء، والنزول لعدد من المحافظات، واللقاء بقيادات المحافظات لكسب التأييد والمناصرة للكوتا وقضايا النساء في الحوار الوطني، وأخذ تدابير وآليات لتعزيز مشاركة النساء في إعادة هيكلة الجيش والأمن .[66]

شاركت العديد من منظمات المجتمع المدني في دعم قضايا النساء في الحوار الوطني. منها على سبيل المثال لا الحصر، منتدى النساء للحوار الذي قام ببناء قدرات عدد من النساء(25 امرأة قيادية) في الحوار الوطني، ومناصرة جهود النساء في الحوار الوطني والدستور، ويواصل المنتدى العمل لضمان إيصال صوت النساء في عمليات الانتقال السياسي وفض النزاعات[67] أيضا مشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني ذات القيادات النسائية (الحوار الوطني) في الحوار منها اتحاد نساء اليمن، مؤسسة تنمية القيادات الشابة (سول)

---

(62) القاضية هالة القرشي والقاضية سامية مهدي
(63) حورية مشهور، د.أمة الرزاق حمد، جوهرة حمود
(64) نادية السقاف ود. سميرة خميس
(65) هدى عون،" أثر الوضع الراهن على النساء"، الإدارة السياسية في اللجنة الوطنية للمرأة
(66) أخذت المعلومات من أسمهان الإرياني عضوة مؤسسة في الائتلاف عن حزب وطن. أود الإشارة أن هناك العديد من المبادرات النسائية في عملية بناء السلام التي لم تذكر هنا وتحتاج إلى نزول ميداني لتوثيقها
(67) النساء وصناعة السلام في اليمن خارطة للوقائع"، ص 5. وثقت الدراسة عدد من المشاريع الدولية لدعم العملية السلمية في الفترة" الانتقالية والتي تضمنت مكونات لتعزيز مشاركة النساء في بناء السلام: دعم مشروع عملية الانتقال السياسي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمؤتمر الحوار الوطني، برنامج دعم الحوار الوطني مع مؤسسة بيرجهوف، دعم مشروع التوعية المجتمعية بالحوار الوطني من قبل منظمة الشركاء للتغيير الديمقراطي ومنظمة شركاء اليمن وبتمويل من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دعم السلام والمرحلة الانتقالية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2014-2016)، مشروع الأمن المجتمعي من قبل مشروع الأمن المجتمعي وبدعم من السفارة الهولندية، دعم تقنيات الوعي الانتقالي والمصالحة من قبل منظمة شركاء اليمن

التي أنشأت عددا من التحالفات والشبكات منها شبكة فوز التي نفذت عددا من البرامج التي تعزز من حقوق النساء منها برنامج مكافحة العنف ضد النساء والفتيات والتوعية بالقرار 1325 مستهدفة القيادات المحلية والنساء والشباب.[68]

وفي القطاع الأمني شاركت النساء في فريق الأمن والجيش، ولكن كان عدد النساء أقل مقارنة بالفرق الأخرى في مؤتمر الحوار (4 نساء)[69]، لم يكن منهن ملتحقات بالأمن والجيش والذي كان يمكن أن يعزز من تناول القضايا الخاصة بالإشكاليات التي تعاني منها النساء على مستوى الأمن والجيش ومعالجتها في مخرجات الفريق. خرج الفريق بنص يؤكد على مشاركة النساء في الأمن والجيش كما ذُكر سابقا[70]. في المقابل أُعطيت إصلاحات الأمن والجيش أولوية من قبل الدول الراعية للحوار الوطني في الفترة الانتقالية في اليمن، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي خصوصا بريطانيا، وتم تعزيز وتطوير أدوار النساء في وزارة الداخلية فحصلت النساء على مزيد من التدريبات منها تدريب 28 من الشرطة النسائية في التخطيط الاستراتيجي، وأرسلت امرأتان للتدريب في القيادة إلى بريطانيا، وفي نهاية عام 2014 طورت أكاديمية الشرطة مناهج خاصة بالنساء.[71]

مشاركة وتمثيل النساء السياسية أثناء الحرب والصراع المسلح:

تاريخ اليمن الحديث في الشمال والجنوب منذ ستينات القرن الماضي مليء بالصراعات والنزاعات المسلحة، على المستوى المحلي: نزاعات بين القبائل بعضها البعض، ونزاعات في المناطق الوسطى بين النظام في الشمال والنظام في الجنوب، ونزاعات مسلحة على المستوى الوطني على السلطة: بين الملكيين والجمهوريين (1962-1970) وبين الاستعمار البريطاني وجبهة التحرير (1965) وبين جبهة التحرير والجبهة القومية (1967) وبين أقطاب الحزب الاشتراكي (1986) وبين شركاء الوحدة اليمنية في عام (1994) وبين أنصار الله والسلطة في **صعدة** (2004-2009)، وهناك الكثير من الدراسات حول هذه الصراعات، وكيف تم التوصل إلى إنهاء الحرب إما بقاعدة الحرب منتصر ومهزوم ينسحب من ساحة جولة الصراع والإعداد لجولة أخرى، أو باتفاقيات سلام لم تتمتع بالشمولية والعدالة وتوازن جميع القوى، لم تتناول غالبية الدراسات عن هذه الحقب التاريخية دور النساء في هذه الصراعات، وفي عملية بناء السلام ماعدا بعض الإشارات إلى أن هناك تاريخيا دورا للنساء في الوساطات القبلية. حيث أشارت الباحثة الأنثروبولوجية **نجوى عذره** والتي أقامت في اليمن منذ (1978-2005) قدمت خلالها عدداً من الدراسات عن اليمن أنه بالرغم أن وساطات المصالحة

---

(68) حصلت على المعلومة من فاطمة مشهور في اللقاء التشاوري. توصي الدراسة ببحث ميداني لتوثيق جميع المبادرات على مستوى جميع المحافظات والمحليات منذ 2011 وذلك توثيقا للحركة النسوية في اليمن ومشاركة النساء في مرحلة التغيير

(69) كانت كل من ليزا الحسني، يسرى الضالعي، وضحى مرشد وسمية القارني مع أن هناك عدد كبير من الأعضاء من أبرز القيادات في الجيش منهم يحي الشامي لبوزة... أشارت ليزا والساكنة في عدن في مكالمة تليفونية بتاريخ (12 فبراير 2017) عن الصعوبات التي واجهتها كعضوات في الفريق "كنا أربع يتيمات في الفريق" للموافقة على مادة إشراك النساء في الجيش والأمن ولم يكن ممكنا وضع نسبة الكوتا مالا يقل عن 30%

(70) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى دراسة جوان كوك التي أشارت إلى عدد من الدراسات حول الحوار الوطني وما يتعلق بالجيش والأمن

(71) Joan Cook(May 2016):"Analyzing the formal & informal roles of women in security & justice in Yemen." Canadian network for research on terriorism, security &society(TSAS)،.pp. 24-25.

في الصراعات الرسمية أو غير الرسمية التي يقوم بها قيادات قبلية من الذكور تتمتع بثقة المجتمع، إلا أن هناك دوراً للنساء أثناء عمليات الوساطة والمصالحة لحل النزاعات. فتشارك النساء أثناء عملية الوساطة من خلال المتابعة في مجلس خاص بالنساء، ويقوم الأطفال بنقل رسائل الحلول من وجهة نظر النساء إلى مجلس الرجال؛ حيث كانت تتم عملية الوساطة والمصالحة بطريقة شفافة وتشاركية وتناقش أيضاً القضية في اجتماع الأسرة في المساء، وتحترم آراء النساء وتنقل عبر الأب أو الزوج أو الأخ إلى مجلس الصلح، بالإضافة إلى أنه في مناطق أخرى من اليمن برزت ونجحت نساء في لعب دور الوسيط في قضايا رسمية في المجتمع[72] وفي **قبيلة همدان** مديرية الكبار في فترة حكم **الإمام يحيى** اشتهرت **الشيخة جعدة بنت محمد على هاشم** والتي تولت المشيخة بعد أخيها **الشيخ حمود** كوسيطة تقوم بحل كثير من المشاكل والنزاعات وفي مجلسها يحضر المشايخ من المنطقة وخارجها، بل كانت أيضا تقوم برفع بعض القضايا إلى **الإمام يحيى** ومقابلته.[73]

وبالرغم أن الوساطات القبلية والمجتمعية مازالت هي الناجع في حل الصراعات والنزاعات في اليمن حتى في الصراع الحالي، وخاصة عندما لا يكون هناك تدخل خارجي في القضية، دور النساء التاريخي غائب وغير مستفاد منه في تعزيز دور النساء في عملية بناء السلام في الصراع المسلح الحالي.[74]

هدد التوتر السياسي وتزايد الصراع، وبدء الحرب الداخلية والخارجية مباشرة على تمثيل ومشاركة النساء السياسية في بناء السلام العادل والوصول إلى تحقيق حلم اليمنيين لعقود ببناء "دولة مدنية ديمقراطية عادلة" شعارها قول الله تعالى "واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل." ففي مفاوضات فبراير 2014 رفضت جميع الأحزاب والمكونات المشاركة -باستثناء وزير مخرجات الحوار- القبول بمشاركة وتمثيل مكون النساء في مؤتمر الحوار (أيضا مكون الشباب والمجتمع المدني) وبعد ضغط من المكونات، وبمساعدة المبعوث الأممي **جمال بن عمر** تم قبول عضوتين واحدة من الشمال والثانية من الجنوب كمراقبات ولسن كمشاركات لمكون النساء. كانت الحجج التي طُرحت من المكونات أن مكون النساء المستقلات لسن فعلا مستقلات بل يتبعن بعض المكونات السياسية وهذا سيؤثر على التوازن على طاولة المفاوضات.[75]

وكما تمت الإشارة سابقا في الجزئية الخاصة بالعنف أثر الصراع المسلح على مشاركة النساء السياسية، تعرض عدد من القيادات النسائية للعنف اللفظي والتشهير والذي حد من مشاركة النساء . وعلى المستوى الرسمي

NajwaAdra(2011):"Tribal Mediation in Yemen and Its Implication," Austrian Academy of Science, pp. 3-8.

(72) (73) مقابلة شخصية مسجلة مع أحد أبناء المنطقة الذي أعرفه شخصيا أجراها شاكرين د. محمد سعيد أحمد ناصر الحاج من أبناء المنطقة والذي يعمل كوسيط وزوجته نهى محمد. هناك أيضاً دراسة لندوى الدوسري في (2014) قدمت فيها عدد من دراسات الحالة لنساء شاركن في الوساطات القبلية في عدد من المناطق اليمنية.

(74) في الفترة الانتقالية نجحت الوساطات القبلية في حل العديد من القضايا وللوصول إلى توافقات التي لم تنجح فيها الوفود الرسمية أو الدولية.

(75) كانت الكاتبة ضمن النساء اللاتي ذهبن إلى اجتماع المكونات في موفنبيك بحضور المبعوث الأممي للضغط من أجل إشراك مكون المرأة، المجتمع المدني والشباب (جميلة رجاء، د. ناديا الكوكباني، نبيلة الزبير، بيجم العزاني، أروى عثمان، سميرة زهرة ود. انطلاق المتوكل). وبمساعدة كبيرة من المبعوث الأممي تم ترشيح كل من نبيلة الزبير من الشمال وبحرية شمشير من الجنوب.

لم تعد قضايا مشاركة النساء من أولويات المرحلة، بل تؤكد الدراسات أن هناك مخاوفَ أن ينعكس ذلك على مشاركة النساء فيما بعد الصراع إذا لم يتم التركيز والعمل على تعزيز مشاركتهن في جميع المجالات؛ حيث أن عدم مشاركتهن في عملية بناء السلام وتضمين اتفاقية السلام القضايا الخاصة بالنساء سينعكس على أدوارهن فيما بعد مرحلة الإعمار، بل إن هناك مخاوفاً من تراجع في الإنجازات التي حققتها النساء مسبقا، وعودتها إلى مرحلة الصفر خاصة مع المد الديني المتشدد وانتشار جماعات القاعدة وداعش.

أدوار النساء الحالية في عملية بناء السلام

بالرغم من شدة النزاع والتأثير المباشر للحرب على حياة النساء في جميع أوجهها، والتعنت المباشر من القوى السياسية لتمثيل ومشاركة النساء في العملية السياسية، وعدم وجود الإرادة السياسية لإشراك النساء في العمليات الرسمية لبناء السلام، واعتبار مشاركة النساء ليست أولوية[76]، استمرت النساء في جهودهن الحثيثة لإيصال أصواتهن وإيجاد مساحة في عملية التمثيل والمشاركة في عملية بناء السلام على مستويات مختلفة، والتي تشير جميع الدراسات الأولية أن هذه الجهود مازالت بحاجة إلى نزول ميداني لتوثيقها والاستفادة منها في وضع إطار رؤية استراتيجية وخطة وطنية لتعزيز مشاركة وتمثيل النساء ضمن قرار 1325[77].

فعدم التنسيق بين جميع البرامج والجهود المبذولة لتعزيز دور النساء في عملية بناء السلام ووضعها في إطار سيضعف من مخرجات هذه الجهود والبرامج، بل سيلقي بظلاله على إضعاف أو تغييب قضايا ودور النساء في أجندة ما بعد الصراع ومرحلة الانعاش والإعمار. وتشير الدراسات إلى أهمية العمل بإطار النساء والسلام والأمن، والذي يتطلب تنفيذه إعداد نظام للتخطيط والرصد والمساءلة يتضمن مؤشرات واضحة. فلا يوجد حتى الآن مثل هذا الإطار والخطة في اليمن[78]. والجدير بالإشارة إليه أن العديد من المبادرات والمنظمات النسائية المشاركة في عملية بناء السلام على جميع الأصعدة توقفت لعدم وجود تخصيص دعم مالي لتعزيز مشاركة النساء في عملية بناء السلام، وصعوبة وصول النساء إلى المصادر المالية أو المنظمات الخاصة بدعم السلام في اليمن.

---

(76) أكدت جميع المقابلات التي تم إجراؤها أن الإرادة السياسية من أهم العوامل التي تحد من مشاركة النساء

(77) أحد أنشطة برنامج أوكسفام بالشراكة مع مؤسسة تنمية القيادات الشابة ومؤسسة أوام مارس 2017 " النساء والأمن والسلام " إعداد قاعدة بيانات عن جميع مبادرات السلام منها النسائية أثناء النزاع والحرب

(78) وميض شاكر (سبتمبر 2015):"النساء وصناعة السلام في اليمن خارطة للوقائع،" مبادرة إدارة الأزمات (CMI)، ص 26-27

المستوى الإغاثي والإنسان

بادرت النساء من مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية في تقديم خدمات الإغاثة الإنسانية ومساعدة النازحين/ات في جميع المحافظات؛ فكان لهن الدور الأكبر في ذلك سواء كمبادرات فردية أو جماعية أو عبر مؤسساتهن أو منظماتهن. وقد قمن أيضا بالضغط على المنظمات الدولية الإنسانية بالتعاون مع مستشارة النوع الاجتماعي في مكتب الأمم المتحدة بإدخال منظور النوع الاجتماعي في جميع البرامج والخدمات الإنسانية[79]. حيث نجحت هذه الجهود في تحسين تقديم الخدمات والإغاثة الإنسانية من منظور عدالة النوع الاجتماعي كما أشارت تقارير الأمم المتحدة[80]. ولكن تجد المنظمات النسائية صعوبة في الوصول إلى منظمات الإغاثة الدولية لدعم مشاركتهن في هذا الجانب[81].

المستوى السياسي

شاركت قيادات نسائية في العملية السياسية من خلال:

1) طاولة المفاوضات الرسمية.

2) إنشاء كيانات سياسية نسائية للعمل في السلام.

3) المشاركة في الكيانات السياسية المدنية المتواجدة في الساحة كمنظمات مجتمع مدني أو مبادرات .

والجدير بالذكر أن النساء على المستوى السياسي حققن نجاحا كبيرا في خلق كيانات توافقية تضم جميع الأطراف المتصارعة، والعمل بشكل طوعي في ظروف معيشية صعبة، ما يعتبر تحديا كبيرا حين تكاد الساحة تخلو من ذلك، وسقطت أغلب الكيانات السياسية من أهمها "المشترك."؛ فنجد تجربة التوافق النسوي من أجل الأمن والسلام فريدة حيث تضم قيادات نسائية من أطراف الصراع تعمل طوعيا في محاولة للوصول إلى توافق وحلول ورؤى مشتركة للصراع الدائر[82]. ولكن من الملاحظ أن مشاركة النساء السياسية الرسمية مازالت ضعيفة وبحاجة إلى دعم من الأمم المتحدة والمبعوث الأممي بشكل خاص إلى اليمن، وأطراف الصراع والدول والمنظمات الدولية وتطبيق الالتزامات الدولية في إدماج النوع الاجتماعي على جميع المستويات، ومنها المستوى السياسي من خلال خطة عمل واضحة ومزمنة، وتخصيص جزء من موارد المالية الخاصة بدعم عملية بناء السلام لتعزيز مشاركة النساء في المفاوضات وعملية بناء السلام على المستويات المحلية. فما زالت جهود الدعم ليست في المستوى المطلوب وكما تقره التشريعات الدولية أو الوطنية .

---

(79) أمثلة لمبادرات الإغاثة: مبادرة نحيا معا لمنتدى أكاديميات جامعة صنعاء، مبادرة اتحاد أمم بمشاركة العديد من منظمات المجتمع المدني والتي ترأسه د. بلقيس أبو إصبع، مؤسسة أنجيلا للتنمية برئاسة د. أنجيلا أبو إصبع، جمعية الأسرة اليمنية تحت إدارة د. أفراح القرشي، المنتدى الإنساني تحت إدارة نهى الإرياني وهذه أمثلة وليست للحصر وهناك المزيد من هذه المنظمات والمبادرات الإغاثية بقيادات نسائية تحتاج إلى التوثيق والاستفادة من تجاربها في مجال الإغاثة.

(80) Gencap (IASC)(2016):From the Ground Up: Gender& Conflict Analysis in Yemen, P. 35

(81) أكد على ذلك عدد من القياديات النسائية في منظمات المجتمع المدني

(82) يلاحظ أن في بداية الحرب كان هناك عدد من المنتديات في التواصل الاجتماعي للنقاش حول الصراع تضم المؤيدين أو من طرفي الصراع ولكن بعد مرور عام يلاحظ أن مساحة التنوع في المنتديات تقلصت وأصبح كل طرف في الصراع يفضل المجموعة المتجانسة ونادرا ما يقبل الرأي الآخر حسب متابعتي لبعض المجموعات. تجنبا للاختلافات الحادة في الواتس قررت عضوات التوافق إلغاء صفحة الواتس والاكتفاء بالاجتماعات الرسمية للنقاش

1) المحادثات الرسمية

شاركت في جنيف1(16 يونيو 2015) سيدة واحدة ممثلة عن المؤتمر الشعبي في **"الوفد الوطني"**[83] ومن خلال الضغط من قبل التوافق بالتعاون مع مكتب المبعوث الأممي وهيئة مكتب الأمم المتحدة للمرأة زاد العدد لمشاركة النساء في جنيف 2 (15 ديسمبر 2015) إلى سيدتان، سيدة في وفد "الشرعية" وسيدة في الوفد "الوطني" ومع الضغط أيضا ارتفعت المشاركة في مفاوضات الكويت (21 أبريل 2016) إلى ثلاث نساء؛ اثنتين منهن على طاولة المفاوضات والثالثة مستشارة لوفد "الشرعية" قبيل انتهاء المفاوضات في الكويت تم استبدال مستشارة وفد "الشرعية" برجل[84]. وفي تقسيم الفرق الذي تم في أثناء المفاوضات، تم ضم **نهال العولقي** في الفريق السياسي وكل من **فائقة السيد، وميرفت مجلي** في الفريق الخاص بالسجناء ولم تشارك إحداهن في الفريق الأمني .

هناك جهود حالية لمكتب المبعوث الأممي بصنعاء في إيجاد آليات وأدوات لإدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء السلام، بشكل عام تكوين لجنة من الخبراء في النوع الاجتماعي كما نص قرار 1325 وفي المفاوضات الرسمية وفترة ما بعد الصراع[85].

ما مدى تأثير مشاركة النساء في الأطراف تحتاج إلى دراسة معمقة تحدد هل للنساء المشاركات في طاولة المفاوضات موقع قيادي ومؤثر؟ على العموم لم تشارك أي نساء كقوى مستقلة تمثل صوت السلام في المحادثات الرسمية .

---

(83) فائقة السيد من المؤتمر الشعبي جناح الرئيس السابق.

(84) جنيف 1 كانت العضوة فائقة السيد، في جنيف 2 اضيفت إلى وفد الشرعية د. نهال العولقي، في الكويت أضيفت د. ميرفت مجلي إلى وفد الحكومة كمستشارة، رنا غانم الأمين العام المساعد في الحزب الناصري كانت من ضمن الفريق المساند غير الرسمي لوفد الشرعية ولا يسمح لهذا الفريق بالمشاركة في المفاوضات

(85) مقابلة مع مكتب المبعوث الأممي بصنعاء

2) الكيانات السياسية النسائية

1) التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام:

تم تأسيس التوافق النسوي اليمني للأمن والسلام من قبل مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن، وتم إشهاره في لارنكا أكتوبر 2015 وهو "تجمع نسوي متنوع، طوعي هدفه الأساسي إنهاء الحرب والعنف وإعادة بناء السلام وتطبيع الحياة في اليمن، وإيصال صوت النساء والسعي لإشراكهن ودفعهن لمراكز اتخاذ القرار على كل المستويات الرسمية والاجتماعية. التوافق مكون من مختلف الخلفيات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. يضم التوافق قياديات وناشطات من مختلف المنظمات والمكوِّنات والانتماءات المدنية والسياسية في المجتمع اليمني، ويستوعب جميع النساء اللواتي يدعمن أهدافه، باستقلالية ودون الانحياز إلى أي طرف من الأطراف".[86]

قام التوافق بعدد من الخطوات والإجراءات لتعزيز تمثيل ومشاركة النساء في العملية السياسية لبناء السلام بالتعاون مع مكتب المبعوث الأممي منها :

1- الضغط والمناصرة على أطراف الصراع بتمثيل النساء في طاولة المفاوضات. أثناء مفاوضات الكويت – مايو2016 تم إرسال وفد من التوافق النسوي مكون من سبع نساء[87] للضغط والمناصرة وتقريب وجهات النظر، وإيصال رسائل للأطراف على طاولة المفاوضات والأطراف الإقليمية والدولية ذات الصلة بعملية بناء السلام في اليمن؛ حيث قامت المجموعة النسائية بإيصال رسائل تعبر عن رؤية النساء اليمنيات للسلام من خلال عقد لقاءات مع جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وأيضا تم عقد مؤتمر صحفي أعلن فيها الوفد رسائل تعبر عن هموم ومعاناة النساء مطالبه .

1) الوصول إلى سلام شامل وعادل بدءا بالالتزام بوقف الأعمال القتالية.
2) فتح الممرات الآمنة للإغاثة الإنسانية.
3) الاستجابة لمطالب الأمهات في الإفراج عن السجناء والمعتقلين والأسرى.
4) حماية النساء والأطفال، بما في ذلك وقف تجنيد الأطفال وإعادة تأهيلهم.
5) ضمان استمرارية العملية التعليمية وتأمين الخدمات الصحية.

وبرغم تأكيد الوفد على حيادية موقفه والوقوف على مسافة واحدة من أطراف الصراع -وهو مبدأ أساسي من مبادئ التوافق- لم تكن عملية كسب ثقة الأطراف ومقابلتهم بالأمر اليسير؛ حيث ظلت الأطراف مرتابة من أهداف المهمة وبحيادية عضوات الوفد. تمكن الوفد من خلال رسائله المعلنة غير المنحازة لطرف في المؤتمر الصحفي إلى حد ما كسب ثقة الأطراف، وإعجاب الأطراف الإقليمية والدولية؛ حيث أشار أحد السفراء المشاركين بأمنيته "باستبدال وفود التفاوض بنساء". وفي حين كان هناك هجوم منظم من القوى السياسية في قنوات التواصل الاجتماعي، اكتسب الوفد النسائي تأييدا شعبيا واضحا من كثير من القوى في الساحة

(86)من الوثيقة الأساسية للتوافق النسوي، لارنكا- قبرص، 12 اكتوبر 2015م
(87)جميلة رجاء د.أ فراح الزوبة، د. بلقيس أبو أصبع، د. انطلاق المتوكل، رشا جرهوم، وميض شاكر

اليمنية غير السياسية. وفي نهاية المهمة التي استمرت أسبوعين أرسل الوفد ملخصا للحلول الممكنة. والجدير بالذكر أن التوافق قد أرسل لمكتب المبعوث الأممي وأطراف الوفود مسبقا رؤية متكاملة تفصيلية أكد فيها على أهمية وضع تحييد الخدمات الأساسية –صحة وتعليم- في أولويات المفاوضات، فهي حق للأجيال القادمة، وأيضا عملية بناء الثقة من خلال حلول ورؤى للإفراج عن المعتقلين والأسرى والمخفيين قسر .

2- يعمل التوافق أيضا على تقديم رؤى واستشارات لمكتب المبعوث الأممي، والخروج برؤى وحلول يتم إيصالها عبر هيئة مكتب الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المبعوث الأممي إلى طاولة المفاوضات. وبهذا يتم إيصال أصوات وقضايا النساء في العملية السياسية على أمل التحول إلى هيئة استشارية رسمية لمكتب المبعوث الأممي .

2) مبادرة شريكات السلام:

تأسست مبادرة شريكات السلام بعد اندلاع الحرب، يونيو 2015م. يأتي تأسيس هذه المبادرة الطوعية لمجموعة من القيادات النسائية المؤمنة بثقافة الأمن والسلام، وأنه يجب أن يكون هناك مسار مجتمعي موازٍ وداعم للمسار الرسمي يلعب دورا هاما في تعزيز السلام على المستوى المجتمعي والقاعدة الشعبية، ويقوم بدور الوسيط بين القاعدة الشعبية والقيادات الرسمية والعكس. يتم في مبادرة شريكات السلام التركيز على المسار الثاني في بناء السلام كمسار مجتمعي تلعب ثقافيا وتاريخيا النساء فيه دورا فاعلا؛ حيث تشارك النساء في عملية فض النزاعات وبناء السلام من خلال أنشطة تساهم في تعزيز دور النساء في بناء السلم الاجتماعي .

ومن أهم أنشطة مبادرة شريكات السلام برنامج "حفيدات بلقيس" لتعزيز دور النساء في بناء الأمن والسلام، وبمثابة مرحلة تمهيدية لتطبيق القرار الأممي 1325 وذلك من خلال استرجاع المخزون الثقافي لبناء وصناعة ثقافة السلام والتي تلعب فيها النساء دورا هاما، وتطويرها باستخدام أدوات وتقنيات حديثة في صناعة السلام بإشراك النساء كمكون جوهري لتحقيق ذلك.[88]

3) كيانات سياسية مدنية (منظمات مجتمع مدني- مبادرات):

تشارك قيادات نسائية في عملية السلام من خلال كيانات سياسية ناشطة في عملية السلام، والتي تعمل على إظهار كلفة الحرب ورفع صوت السلام، وإن كانت حتى الآن موجودة بشكل محدود وفي ظل ضعف عام لأداء الأدوات المدنية في اليمن:

(88) بالرغم أن البرنامج بدأ بجهود ذاتية ولكن تعثر البرنامج الآن في انتظار الحصول على دعم كجزء من برنامج ممول من قبل منظمة دولية

1- تشارك قيادات نسائية في اللقاءات التشاورية التي تعقدها مؤسسة التنمية السياسية مع مؤسسة **برجهوف** ومكتب المبعوث الأممي لتقديم رؤى وحلول حول المواضيع المطروحة على طاولة المفاوضات لضمان مشاركة واسعة من مختلف القيادات المحلية؛ وذلك لتعزيز مبدأ الشراكة والديمقراطية. ولعبت قيادات نسائية دورا فاعلا في الهيئة الوطنية للصلح والسلم والبناء بقيادة الأستاذ **محمد الفسيل**، وهي هيئة طوعية شارك فيها مجموعة من القيادات النسائية والرجالية أنشئت لمواصلة الجهود السابقة التي بذلتها اللجنة الشعبية للتقريب بين المكونات السياسية، تهدف إلى إعداد مشروع لمبادرة يمنية لإنهاء الحرب بالحوار السلمي وصولا إلى بناء الدولة .

2- المشاركة في بناء القدرات والتمكين السياسي. تشارك قيادات نسائية في منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في عملية التمكين السياسي للنساء وللشابات للقيام بدور أكبر للمشاركة والتمثيل في العملية السياسية وعملية السلام. من الأمثلة ما تقوم به مؤسسة تنمية القيادات الشابة في المشاركة والتمثيل في عملية السلام كعضو ممثل من المجتمع المدني في الحوار الوطني، أو من خلال برامج تستهدف القيادات الشبابية السياسية -إناثا وذكورا- على مستوى الجمهورية، أو استهداف بناء قيادات نسوية حزبية مثل البرنامج الذي تقدم من خلاله هذه الورقة " النساء في السياسة " الذي يستهدف تعزيز الدور القيادي للنساء داخل الأحزاب

3- شارك عدد من القياديات النسائية في برنامج مناصري السلام بدعم من الأمم المتحدة، والذي قام بنموذج حوار محلي في بني مطر، ولكن تعثر البرنامج لانقطاع التمويل، وعدم تضمين البرنامج لمدخلات اقتصادية للمحليات التي أنهكتها الحرب وتدهور المعيشة.[89]

المستوى الأمني

لم يتم تعيين نساء في كل اللجان الأمنية التي تم تشكيلها أثناء المفاوضات منها لجنة التهدئة ولجنة الأسرى والمعتقلين، وبرغم أن هناك نساء فاعلات وقياديات في هذا الجانب وقد قمن بمبادرات ذاتية في إطلاق الأسرى والمعتقلين من خلال الأحزاب والمنظمات والمبادرات الذاتية[90] . وبالرغم من أهمية مشاركة النساء في هذا المجال مازالت هناك فجوة يجب أن تعالج بشكل جاد من قبل الأمم المتحدة والمبعوث الأممي بشكل خاص في عملية بناء السلام. وبالرغم من أهمية إدماج النوع الاجتماعي في القطاع الأمني لم تتطرق البرامج المعدة من أجل الإصلاحات في القطاع الأمني في مرحلة ما بعد النزاع والتهديدات الأمنية التي تواجه النساء، والتي تتطلب تغييرات كبيرة في البناء الإداري والبشري في القطاع الأمني[91]. حيث تسببت عدم كفاءة الأجهزة الأمنية في حماية الناشطات السياسات من إحجام وانسحاب النساء من المشاركة في الحياة العامة[92] . الجدير بالإشارة أن طرفي الصراع بدآ بتجنيد النساء وتدريبهن على حمل السلاح، وكما أشار البعض أنه رسالة من

---

(89) شاركت الباحثة كعضوة في برنامج مناصري السلام-فريق صنعاء

(90) القيادية أمة السلام الحاج، د. آمنة الأسلمي من حزب الإصلاح، الناشطة الحقوقية رضية محمد عبدالملك المتوكل رئيسة منظمة مواطنة، المحامية معين العبيدي من منتدى الجند، القياديتان هناء عبد الفتاح مقبل ونجلاء عبدالكريم راوية من التوافق النسوي اليمني

(91) مثلا برنامج الاتحاد الأوربي لإصلاح القطاع لأمني ما بعد النزاع، "النساء وصناعة السلام،" ص 28

(92) هناك خطر إذ كنت الأولى: حواجز الأمن أمام المشاركة العامة للمرأة في مصر ليبيا واليمن"

طرفي الصراع "أننا مستمرون في خيار المقاومة" بل حرص كل طرف على نشر صور للنساء الحاملات للسلاح في كل من عدن وصنعاء وتعز. وبعد الإنزال المظلي للقوات الأميركية في قيفة-رداع- للقبض على عضو قيادي في القاعدة ومشاركة نساء أظهرن مهارة في استخدام السلاح، هناك ملاحظة أن مشاركة النساء للدفاع عن أنفسهن وأسرهن اعتبر نموذجا جيدا وبدأت تنتشر أهمية اقتناء النساء للسلاح وتدريبهن على استخدام السلاح للدفاع عن أنفسهن والمشاركة العسكرية إذا لزم الأمر.[93]

المستوى الحقوقي

تشارك النساء بدور قيادي في رصد الانتهاكات من الأطراف فمنها من ترصد انتهاكات التحالف والمقاومة، وأخرى ترصد انتهاكات أنصار الله والمؤتمر. وأيضا نجحت منظمة مواطنة وهي مؤسسة حقوقية مستقلة برئاسة امرأه وطاقم تمثل النساء الغالبية فيه من تحقيق الحياد واستخدام المعايير الدولية في رصد انتهاكات جميع الأطراف المشاركة في الحرب لتشكل ذاكرة حقوقية للحرب بحيث لا يضيع حق الضحايا.[94] فعملت المنظمة كمنصة حقوقية للضحايا في وجه كل الأطراف. ومن خلال الرصد المهني المستقل على الضغط والمناصرة من أجل وقف الانتهاكات، وإنصاف الضحايا، وتحميل أطراف الصراع مسؤوليتها، وذلك يشكل مساهمة فاعلة في الضغط من أجل وقف الحرب والذهاب إلى خيار السلام .

وفي مجال حماية النساء من العنف تم إشهار تأسيس مجموعة صانعات السلام في مايو 2013. وقد ضمت مجموعة نساء يمثلن مختلف التوجهات السياسية والاجتماعية من أجل توطيد قيم السلام والتسامح والتعايش المجتمعي والتركيز على أهمية مساندة قضايا النساء المعنفات من خلال مناصرة وجود بيت آمن للنساء المعنفات. وقد نفذن العديد من الأنشطة في هذا المجال منها التوعية ولقاءات مع عدد من القيادات السياسية والتنفيذية.[95]

المستوى الثقافي

شاركت العديد من النساء عبر المؤسسات والمبادرات في نشر ثقافة السلام من خلال أنشطة وحملات توعية استهدفن فيها نشر قيم التعايش والتسامح والتصالح بين أبناء الوطن الواحد مستهدفة أيضا لردم الهوة التي بدأت تظهر في أوساط المجتمع نتيجة الحرب والصراع القائم. ومن أمثلة هذه المؤسسات: مؤسسة يُمن للاستجابة الإنسانية، ومؤسسة شهرزاد اللتان تقومان بأنشطة مختلفة للمساهمة في نشر ثقافة السلام[96] وأيضاً اللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن اللتان لديهما العديد من البرامج في مجال حماية النساء من العنف أثناء الصراعات .

---

(93) تمت الملاحظة من متابعة ردود الفعل في صفحات التواصل الاجتماعي وبعض اللقاءات غير الرسمية" التفرطة" في أوساط النساء

(94) ترأس مؤسسة مواطنة الناشطة رضية محمد عبد الملك المتوكل والتي تلعب دوراً كبيراً في المجال الحقوقي ونتيجة لحيادتيها تهاجم في حملات منظمة من جميع الأطراف

(95) حسيبة شنيف عضوة في صانعات السلام، الأمين العام المساعد حزب العدالة والبناء

(96) مؤسسة شهرزاد برئاسة د. منى المحاقري، مؤسسة يمن برئاسة يسرى الشهاري

الجدير بالتأكيد إلى أن هناك العديد من المبادرات والمساهمات من منظمات نسائية يمنية أخرى ومبادرات فردية من قيادات مستقلة وحزبية لم تشر إليها الدراسة، وبحاجة إلى مزيد من البحث والنزول الميداني. وأن هناك حاجة إلى مزيد من التشبيك بين كل جهود السلام لإعلاء صوت السلام على صوت الحرب

المبحث الرابع: الفرص، التحديات والتوصيات[97]

الفرص المتوفرة التي تسهم في الدفع بتمثيل ومشاركة النساء في عملية بناء السلام وأجندة مابعد الصراع:

1- هناك قبول عام من القيادات السياسية والحكومة بالعمل في إطار القرار 1325. بل إن هناك عددا من المحاولات لوضع خطة وطنية لتنفيذ قرار 1325 من قبل السلطتين.

2- عمل عدد من المنظمات غير الحكومية والدولية على برامج ضمن إطار القرار 1325 منها التوعية بالقرار وبرامج مكافحة العنف، وإجراء دراسات ميدانية ركزت على آثار الصراع على النساء. فقد مثل القرار فرصة للحصول على الدعم اللازم لتنفيذ سياساتها وأنشطتها رغم تعقيدات الموقف السياسي ورفع أهمية مشاركة النساء في العملية السلمية للوصول إلى سلام شامل ودائم.

3- المعطيات القانونية المنبثقة من المرحلة الانتقالية التي أكدت جميعها على مشاركة النساء: القرارات الدولية، المبادرة الخليجية، مخرجات مؤتمر الحوار منها الكوتا، اتفاقية السلم والشراكة، قرار 2216.

4- مشاركة النساء في مفاوضات الكويت وجنيف ودعم والتزام الأمم المتحدة ومكتب المبعوث الأممي في الضغط على الأطراف بتمثيل النساء في عملية السلام، بالإضافة إلى مساندة شبكات ومنظمات دولية ودعم الائتلافات والتكتلات النسوية اليمنية من ضمنها التوافق النسوي اليمني. بل إن مشاركة النساء في الأحداث المتسلسلة منذ 2011م وحتى الآن جعل النساء أكثر قوة في بناء السلام.

5- الدور الفاعل الذي تقوم به العديد من منظمات المجتمع المدني والمبادرات ذات القيادات النسائية أثناء النزاع -برغم التحديات الجسيمة التي تواجهها هذه المنظمات وشحة الموارد المالية- بالإضافة إلى التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني ممثلا في اللجنة الوطنية واتحاد نساء كمنظمة مجتمع مدني وانتشار فروع كل منهما في محافظات الجمهورية .

6- نسبة النساء من عدد السكان التي تزيد عن النصف، وهي الفئة الأكثر تضررا من الحرب؛ لذلك هن الأكثر قدرة واستفادة من عملية السلام، بالإضافة إلى التاريخ والثقافة اليمنية التي تعزز دور النساء في إحلال السلام والأمن في أعلى مراكز صنع القرار، وخير مثال ما يردده اليمنيون بكل فخر واعتزاز بشأن دور الملكة بلقيس والملكة أروى بالإضافة إلى تواجد نساء فاعلات وأكفاء في جميع قطاعات العمل .

---

(97) انطلاق محمد عبدالملك المتوكل «دراسة اولية مقدمة لبرنامج تعزيز مشاركة النساء في عملية بناء السلام وأجندة مابعد الصراع في إطار بالشراكة مع واتحاد نساء اليمن مارس 2016 (GIZ) قرار 1325» للوكالة الألمانية لتعاون الدولي

التحديات التي تعيق تمثيل ومشاركة النساء في عملية بناء السلام وأجندة ما بعد الصراع:

1- تحديات سياسية : ضعف الإرادة السياسية والنخب المتحكمة في السلطة بإشراك وتمثيل النساء في جميع مستويات ومراحل مشاورات بناء السلام وبنسبة لا تقل عن 30% بحيث تتمكن النساء من التأثير إيجابا على المشاركة الفاعلة في بناء السلام (نموذج نجاح وفعالية مشاركة النساء في مؤتمر الحوار). فأصبحت النساء متأثرة وتابعة للسياسات أكثر من أن تكون مؤثرة فيها.

2- تحديات أمنية: تعدد الفصائل الأمنية وتنامي الإرهاب والتشدد الديني في خلق بيئة غير صديقة وآمنة حدت من حرية حركة النساء ومشاركتهن في الحياة العامة والسياسية في بناء السلام. بالإضافة إلى تعطيل العمل بالقوانين والدستور، وتفكيك الأعراف الاجتماعية التي تلعب دور الحماية في غياب القانون.

3- تحديات ثقافية واجتماعية: تنامي التعصب الديني السياسي، وبروز الأعراف والعادات والتقاليد الخاطئة التي تقلل من مكانة النساء. فما تزال نسبة كبيرة من النخب الحاكمة والمتعلمة والمثقفة حتى الليبرالية تتبنى مفاهيم تقليدية عن أدوار النساء، وأهمية دورهن في مرحلة عملية بناء السلام وما بعد الصراع، والقبول بمشاركة النساء كديكور سياسي أمام العالم أو لمحاربة الخصم السياسي كما حدث من تجييش النساء في الساحات في 2011، أو في الوقت الراهن من تجييش الأطراف للنساء مع قضايا الأطراف السياسية، وليس مع الدفع بتمثيل النساء على مستويات صنع القرار. فوجود قطاع نسوي مسيس ومسير لأهداف معينه يخلط الأوراق بشكل دائم ومتكرر على تحركات النسوة بالمجمل والعموم، ويؤثر بشكل مباشر على هدف الدفع بعملية مشاركة النساء في بناء السلام.

4- تحديات مؤسسية:

1) عدم وجود رؤية استراتيجية وخطة وطنية للدفع بمشاركة النساء في عملية السلام وما بعد الصراع.

2) غياب التنسيق والتشبيك للجهود والمساعي المبذولة المحلية والدولية ووجود فجوة بين المجتمع النسوي العام –القاعدة الشعبية للنساء- والنساء القياديات والسياسيات.

3) التجاذبات السياسية لتسيس منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والأكاديمية.

4) ضعف الموارد المالية اللازمة وعدم إدماج قضايا النوع الاجتماعي في موازنات الدولة.

5- تحديات إعلامية: عدم وجود خطط وبرامج وطنية في ظروف الصراعات المسلحة لتعزيز دور النساء في عملية بناء السلام بل يلعب الإعلام دورا سلبيا أيضا؛ حيث أن قضية إشراك النساء ليست أولوية متأثرا بالفكر المتشدد والمتعصب ضد عملية مشاركة النساء في عملية بناء السلام بالذات في العملية السياسية.

6- تحديات مالية: شحة الموارد المالية الموجهة لدعم مشاركة النساء في عملية بناء السلام على جميع المستويات الرسمية أو غير الرسمية؛ حيث توقفت العديد من المبادرات النسائية في عملية السلام كما تمت الإشارة سلفا لصعوبة الوصول إلى دعم كما في العديد من مبادرات الإغاثة أو شريكات السلام أو في المجال الحقوقي في مساعدة المعتقلين أو تبادل الأسرى.

التوصيات:-

1- العمل على وضع رؤية استراتيجية وخطة وطنية لتنفيذ قرار 1325 والذي سيسهم في تنسيق وتكامل الجهود المدنية والحكومية والدولية للدفع بعملية مشاركة النساء في عملية بناء السلام بمشاركة المجتمع المدني والحكومة والمراكز الأكاديمية والقطاع الخاص.

2- الضغط على المبعوث الأممي والأمم المتحدة بخصوص تنفيذ قرار 1325 في مشاركة النساء على طاولة المفاوضات واللجان والرقابة والأطراف المتصارعة بتنفيذ البنود الخاصة بمشاركة النساء في القرارات والاتفاقيات، وردم الفجوة الكبيرة في تنفيذ القرارات والاتفاقيات. وخلق آليات فعالة لإدماج النوع الاجتماعي في هيكلة بناء السلام منها تخصيص موارد مالية لتشجيع المبادرات النسائية أو المنظمات النسائية أو التحالفات العاملة في ذلك، وتخصيص مقاعد إضافية للنساء والضغط سياسيا وماديا على أطراف الصراع بتخصيص مقاعد خاصة بالنساء على طاولة المفاوضات.

3- عمليات الوساطات على المستوى المحلي في المحافظات والمديريات والعزل والاستفادة من التراث التاريخي والمحلي لأدوار النساء في عملية بناء السلام وحل النزاعات.

4- والإنعاش والإعمار؛ بحيث يتم الالتزام والعمل على تنفيذ الكوتا النسائية ما لا يقل عن 30% في جميع أوجه المرحلة ومنها في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المنخرطين في عملية النزاع والصراع المسلح والاسترشاد ببرنامج (DDR). وأهمية وجود فريق من الخبراء في النوع الاجتماعي في الوفود الخاصة بمفاوضات السلام لضمان إدماج النوع الاجتماعي في الاتفاقيات الأساسية والفرعية ومشاركة النساء الفعلية في إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والعدالة الانتقالية والتعويض، وفي الهيئات الخاصة بمراجعة الدستور وبناء مؤسسات الدولة.

5- إدراج المجتمع المدني في عملية بناء، وبناء قدراته يمثل أساسا في زيادة تأثير النساء في عملية بناء السلام، وخاصة أنه في اليمن كان المجتمع المدني مساحة حرة للنساء للقيام بدور قيادي للمشاركة في بناء أوطانهن على جميع المستويات.

6- القيام بدراسات ميدانية على المستوى الوطني والمحلي عن أدوار ومبادرات النساء في عملية بناء السلام الحالية في جميع المحافظات.

الفصل الثاني: تأثير الوضع الأمني والصراع على المشاركة السياسية للنساء في ليبيا[98] 2011- 2017

(98) ورقة مقدمة من دكتورة العلوم السياسية/ عبير إبراهيم

تعتبر المشاركة السياسية للنساء من القضايا التي يتم التركيز عليها كمعيار ديمقراطية الدولة وترسيخها لمبادئ المواطنة، فلقد حظي تواجد النساء في الفضاء السياسي وحقهن في المشاركة بشكل عام على اهتمام المنظمات الدولية على اختلافها، وأضحت موضوعا اساسيا لكثير من المواثيق والمعاهدات الدولية التي تأتي على رأسها الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال العنف. إن هذا الاهتمام بضرورة تمكين النساء خاصة سياسيا، دفع بكثير من الدول إلى سن تشريعات مساعدة للرفع من مستوى المشاركة النسائية في العملية السياسية، وإن كانت نسبة الإنجاز تمتاز بالتواضع مقارنة بنسبة ودور النساء في مجتمعات هذه الدول. **وليبيا** كغيرها من الدول التزمت بكثير مما ورد هذه الاتفاقيات، وصادقت عليها، وسنت العديد من التشريعات المترجمة جزئيا لهذا الالتزام، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح تساؤل هام عن واقع المشاركة السياسية للمرأة اليوم في **ليبيا** خاصة بعد تغيير النظام السياسي في العام 2011.

تهدف هذه الورقة إلى رصد طبيعة مشاركة النساء سياسيا من خلال:

- ترشحها لعضوية المجلس التشريعي وطبيعة مشاركتها في أعمال المجلس.
- مشاركتها في الاقتراع في العمليات الانتخابية المختلفة.
- طبيعة تواجدها في السلطة التنفيذية.

الإطار التشريعي لمشاركة النساء السياسية في ليبيا 1952- 1969

لعل من الأهمية بمكان تتبع النصوص التشريعية التي نظمت حق وآلية المشاركة السياسية للمرأة من بدء بناء الدولة لرصد أهم التحولات التي ارتبطت بهذا الحق. لذا سوف يتم إفراد جزء من الورقة لتناول طبيعة المشاركة السياسية للمرأة في **ليبيا** خلال فترتي النظام الملكي والنظام الجماهيري «حقبة القذافي» كمقدمة لرصد واقع مشاركتها خلال الفترة (2011-2017).

1- النظام الملكي 1951-1969

نالت ليبيا استقلالها1951 وتحصلت النساء الليبيات على حق الانتخاب بموجب التعديلات التي أجراها الملك إدريس عام 1963 على بعض أحكام دستور 1951، حيث نصت المادة (102) على أن «الانتخاب حق لليبيين البالغين إحدى وعشرين سنة ميلادية على الوجه المبين في القانون، ويجوز للمرأة أن تمارس هذا الحق وفقا للشروط التي يضعها القانون»، ومع ذلك جاء قانون انتخاب مجلس النواب الاتحادي الليبي رقم (6) يحصر شروط الناخب في الذكور فقط.[99] الأمر الذي يعد خرقا للأحكام الدستورية، بالرغم من أنه لا يتوقع في تلك الحقبة أي مجال للمشاركة السياسية للمرأة في مجتمع كانت نسبة الأمية فيه تربو على 90% .

(99) المادة 3 من قانون الانتخاب الأول لمجلس النواب الاتحادي الليبي" ،في سالم الكبتي،الدستور الليبي تاريخ وتطورات، 2012 ص، 138 "

2- النظام الجماهيري 1969- 2011

تضمنت التشريعات الليبية منذ 1969، في أغلبها التأكيد على حقوق النساء في المشاركة السياسية؛ فباستثناء الإعلان الدستوري المؤقت الذي سن إثر الانقلاب على النظام الملكي (1952-1969)، الذي لم يتطرق إلى المشاركة السياسية بشكل عام كحق، وأيضا كآلية للمساهمة السياسية في الحكم[100]، كفلت بقية التشريعات هذا الحق؛ حيث أكدت وثيقة إعلان سلطة الشعب 1977 حق المشاركة؛ حيث نصت في هذا الشأن على:

> "إن السلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملهما.» هنا خاطب المشرع المواطنين والمواطنات تحت مسمى «الشعب» وفي هذا كفالة واضحة لحق النساء في المشاركة.[101]"

وبصدور **القانون رقم (20) لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية**، نهج المشرع نهجا أكثر تحديدا؛ حيث أشار القانون من خلال مادته الأولى إلى التساوي في حقوق المواطنة، وعدم جواز المساس بالحقوق. وذهبت المادة الثانية من القانون إلى التأكيد على حق الترشح للجنسين، كذلك لعضوية أمانات المؤتمرات الشعبية[102] .

أيضا جاءت **الوثيقة الخضراء الكبرى** لتؤكد على هذه المساواة بشكل قطعي وواضح، حيث نصت على أن «أبناء المجتمع الجماهيري متساوون رجالا ونساء في كل ما هو إنساني».[103]

أيضا يمكن الإشارة في هذا الشأن إلى **وثيقة حقوق وواجبات النساء** في المجتمع الجماهيري التي اعتمدها مؤتمر الشعب العام، وجاءت في هيئة مبادئ عامة تنظم حقوق المواطنة للمرأة الليبية في كافة الجوانب، وتؤكدعلى ضرورة مشاركة النساء سياسيا من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية دون نيابة أو تمثيل من أحد، إلا أن هذه المبادئ لم يتم ترجمتها إلى قوانين قابلة للتطبيق،[104] وظلت ضمن طيات الخطاب الشعبوي للنظام حينها.

الإطار القانوني والتشريعي للمشاركة السياسية للمرأة 2011-2017

بعد التغيير الذي أطاح بنظام القذافي (2011-2017) خرجت العديد من القوانين التي لمست مشاركة النساء سياسيا سواء من حيث الإشارة إلى الحق بشكل عام، أو من خلال تنظيم الآلية،

---

(100) https://bit.ly/2sq6s8F

(101) (إعلان قيام سلطة الشعب"، ميلود المهذبي في دساتير الدول العربية :مجموعة الوثائق الدستورية للوطن العربي،دار الرواد ، ص(505-506)

(102) القانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية، نفس المرجع السابق، ص 516-522

(103) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير»، نفس المرجع السابق، ص507-513

(104) أم العز الفارسي، أثر التحول السياسي على المشاركة السياسية للمرأة الليبية ، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراة منشورة، ص،257

الأمـر الـذي يحتـم أن نفـرد جـزءا مـن الورقـة ل :

- الإعلان الدستوري المؤقت 2011
- قانون رقم (4) لسنة 2012 الخاص بانتخابات المؤتمر الوطني العام
- القانون (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية
- القانون رقم(3) لسنة2012 الخاص بإنشاء المفوضية العليا للانتخابات
- القانون (17) لسنة 2013 لانتخابات الهيئة التأسيسية
- القانون رقم (10) لسنة 2014 لانتخابات مجلس النواب

1- الإعلان الدستوري المؤقت 2011

لـم يخـص الإعـلان الدسـتوري النسـاء بنـص منفصـل ومفصـل عـن مشـاركتها السياسـية، دأبـه في ذلـك دأب العديـد مـن النصـوص الدسـتورية، ولكنـه أيضـا لـم يغفـل التأكيـد عـلى المسـاواة بـين الجنسـين مـن مدخـل المواطنـة؛ حيـث نصـت المـادة (6) مـن الإعـلان عـلى أن

«الليبيـين سـواء أمـام القانـون، ومتسـاوون في التمتـع بالحقـوق المدنيـة والسياسـية، وفي تكافـؤ الفـرص، وفيماعليهـم مـن الواجبـات والمسـؤوليات العامـة، لا تميـز بينهم بسـبب الدِّيـن أو المذهب أو اللغـة أو الـثروة أو الجنـس أو النسـب أو الآراء السياسـية أو الوضـع الاجتماعـي أو الانتمـاء القبـلي أو الجهـوي أو الأسرى»[105] وأيضـا أشـارت المـادة (15) **إلى كفالـة الدولـة لحُريـة تكويـن الأحـزاب السياسـية،** وتكويـن منظمـات المجتمـع المـدني.

2- القانون رقم (4) لسنة 2012 الخاص بانتخابات المؤتمر الوطني العام.

جـاء القانـون ليفتـح المجـال واسـعا أمـام مشـاركة النسـاء في عضويـة المؤتمـر الوطـني العـام، حيـث أشـارت المـادة الخامسـة عـشر منـه إلى ضرورة ترتيـب المرشـحين مـن الذكـور والإنـاث عموديـا وأفقيـا في القوائـم الحزبيـة، ورفـض قوائـم الأحـزاب الـتي لا تحـترم هـذا المبـدأ، الأمـر الـذي سـمح للمـرأة بالتواجـد في أول برلمـان بعـد تغيـير النظـام السـياسي في 2011 بشـكل مقبـول بنسـبة تواجـد (16.5) %.

3- القانون رقم(3) لسنة2012 الخاص بإنشاء المفوضية العليا للانتخابات

منـح القانـون رقـم(3) لسـنة2012 الخـاص بإنشـاء المفوضيـة العليـا للانتخابـات النسـاء مقعديـن مـن إجمـالي(15) مخصصـة لمجلـس المفوضيـة، أي بنسـبة13% ولقـد تـم تعديـل العـدد بموجـب القانـون رقـم (44) لسـنة 2012 إلى (11) عضـو، منهـم سـيدة واحـدة فقـط أي بنسـبة تمثيـل09.%. ولقـد أعيـد تشـكيل أعضـاء المفوضيـة اسـتعدادا لانتخابـات الهيئـة التأسيسـية لوضـع الدسـتور بنـاء عـلى قـرار المؤتمـر الوطـني العـام رقـم (40) لسـنة 2013، ومثلـت النسـاء بمقعـد واحـد مـن واقـع سـبعة أي بنسـبة14% .[106]

(105) المجلس الوطني الانتقالي، "الإعلان الدستوري المؤقت"، 2013/8/3، الجريدة الرسمية ،موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2sAfyyL

(106) "قرار المؤتمر الوطني العام رقم (40) لسنة 2013 بشأن تسمية رئيس وأعضاء مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات"، جريدة المنارة الالكترونية ، منشور على الرابط التالي: https://bit.ly/2Jji0UV

4- القانون (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية

في السياق عينه جاء القانون (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية في ليبيا ليمنح مقعدا واحدا على الأقل للسيدة في عضوية المجلس البلدي[107].

5- القانون (17) لسنة 2013 لانتخابات الهيئة التأسيسية

جاء القانون رقم (17) لسنة 2013 لانتخاب الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، مانحا للنساء كوتا 10% بمعنى ستة مقاعد من واقع ستين، وهي نسبة ضئيلة تم التوصل إليها بعد مقاومة شرسة من نواب التيار الإسلامي في المؤتمر الوطني العام. وتمترس أيضا تحت حجة كفاءة النساء التي هي خير ضامن لمشاركتها السياسية المناوئين لتواجد النساء في الفضاء العام ليبرروا عدم موافقتهم على تخصيص حصة بعينها، وترك المجال مفتوحا لقدرات النساء على الترشح وعدم النص على ذلك.

6- القانون رقم (10) لسنة 2014 لانتخابات مجلس النواب

خصص القانون في مادته (18) نسبة 16% من مقاعد مجلس النواب للنساء، ووزع هذه المقاعد على بعض المراكز الانتخابية.[108]

المشاركة السياسية للنساء 2011-2017 :

بعد تغيير نظام القذافي في 2011، مرت ليبيا خلال المرحلة الانتقالية بانتخابات عدة تم فيها انتخاب السلطة التشريعية مرتين؛ نجم عن الأولى انتخاب المؤتمر الوطني العام (يوليو2013) والثانية انتخابات مجلس النواب (يونيو 2015) وانبثقت بناء على ذلك حكومتان. وكذلك جرت انتخابات المجالس البلدية العام(2015) وأيضا الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور عام (2013) الأمر الذي يحتم الحديث عن واقع مشاركة النساء في كل هذه الانتخابات على حدة للخروج بنظرة تحليلية عن طبيعة مشاركة النساء، وتطور حجم المشاركة من عدمه، وإذا ما كانت هناك أي دلالات يمكن استيفائها.

---

(107) القانون59 لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية، موقع المجلس الوطني الانتقالي، منشور على الرابط التالي: https://bit.ly/2LQhWdF

(108) القانون رقم (10) لسنة 2014لانتخابات مجلس النواب

طبيعة مشاركة النساء في مؤسسات المرحلة الانتقالية 2011-2017:

1- المجلس الوطني الانتقالي 2011-2013

وفقا للإعلان الدستوري المؤقت، يعد المجلس الوطني الانتقالي وفقا للمادة (17) **هو أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي**[109]. ولقد شُكل المجلس بتاريخ 27 فبراير 2011 من مجموعة من الأعضاء لم يُعرف عددهم بالتحديد حتى نهاية عمر المجلس، ولم تعرف الليلة التي تم بها الاختيار، بالرغم من أنه وفقا للإعلان الدستوري، هؤلاء الأعضاء هم رؤساء المجالس المحلية، الأمر الذي لم يتم بطبيعة الحال، وإن تراوحت التقديرات ما بين(75-90) عضو منهم سيدة واحدة، قبلما تُلحق بها أخرى في يوليو 2011. ويعكس هذا التمثيل الضعيف للمرأة صورة واقعية لنظرة مجتمع ما بعد الثورة لها، حيث لم يفلح الدور الذي لعبته في منحها مكانة تتلاءم مع فعالية وجودها بحجة حساسية المرحلة التي تفرض تصدر الرجال للمشهد السياسي. استمر المجلس الانتقالي إلى يوليو 2012 حيث سلم السلطة إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب.

2- المؤتمر الوطني العام يوليو 2012 - يونيو2014

نجحت النساء في ليبيا في الحصول على (33) مقعدا من واقع ثمانين مقعدا مخصصا للأحزاب، ومقعد واحد من واقع (120) مخصصة للمستقلين، أي بما نسبته (16.5) %. وتجدر الإشارة إلى أن حصول النساء على (32) مقعدا، لا يرجع إلى قناعة المجتمع بدورها واعترافا بقدرتها على ممارسة العمل السياسي، بقدر ما ينسب إلى القانون رقم (4) للانتخابات، الذي كما أسلفنا في موقع سابق من الورقة نص على شرط وجود النساء في القوائم الحزبية بكيفية تضمن ترشحهن، ولعل فوز سيدة واحدة على النظام الفردي من إجمالي (2494) مرشحا يوضح لنا الصورة الجلية لنظرة المجتمع الليبي لدور النساء وفي العمل السياسي برمته. ويعكس (الشكل1) المشاركة الضعيفة للنساء للترشح لمقاعد الفردي والتي وصلت إلى صفر في إحدى الدوائر.

(109) الإعلان الدستوري المؤقت

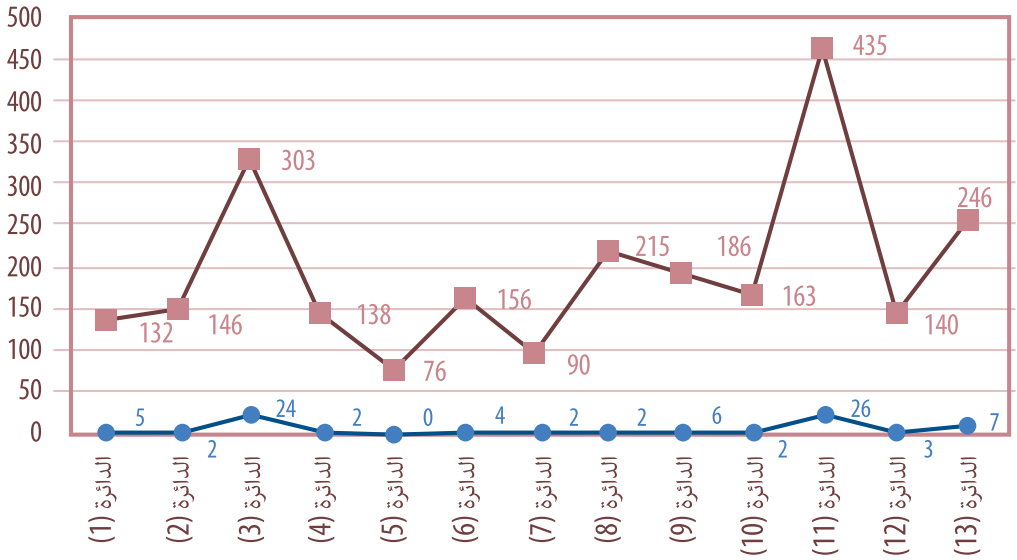

الشكل (١)

عدد النساء المترشحات في نظام الفردي مقارنة بالرجال في الدوائر الانتخابية المختلفة

المصدر: عبير إبراهيم، «انتخابات المؤتمر الوطني العام»، التقرير الاستراتيجي2012 ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، منشورات الهيئة العامة لدعم وتشجيع الصحافة.

والجدير بالذكر أنه حتى في المناطق التي شهدت الحراك النسائي الأكبر في بداية الثورة سجل ترشح النساء على قائمة الفردي ضعفا في الإقبال، وهنا نشير إلى الدائرة الانتخابية الثالثة **بنغازي؛** والتي سجل فيها ترشح (24) سيدة على قائمة الفردي مقابل (303) مترشح أي بنسبة مشاركة 0.07% .

ومقارنة بنسبة مشاركة النساء في الترشح على قوائم الأحزاب، (الشكل2) يعطي دلالة على صعوبة الترشح بشكل مستقل نتاج معوقات كثيرة، قد يأتي على رأسها عدم وجود موارد مالية لتمويل الحملة الانتخابية خاصة مع افتقاد الخبرة في القيام بحملات انتخابية وحشد الأصوات .

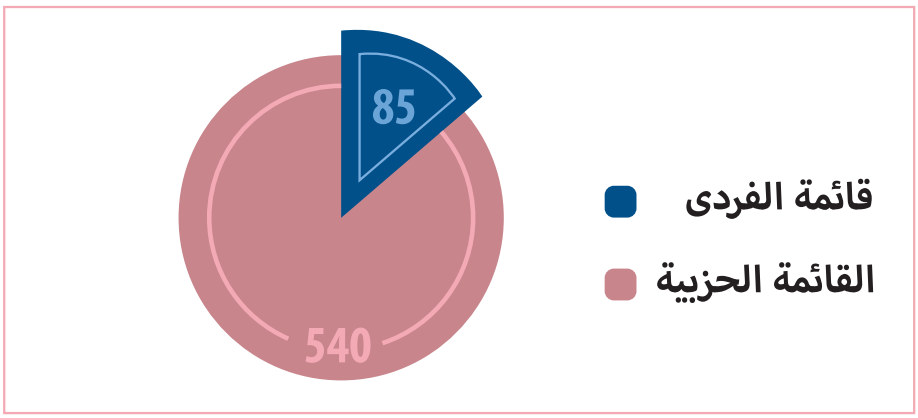

(الشكل2)

المترشحات لانتخابات المؤتمر الوطني العام في كل الدوائر الانتخابية

وتجدر الإشارة إلى عدم تقبل مشاركة النساء في الانتخابات من قبل البعض، حيث عانت النساء المترشحات كثيرا خلال حملتها الانتخابية من محاولات للتخريب والتشويه لصورها الانتخابية من قبل بعض الجماعات التي ترى في نشر صور النساء أمرا متنافيا مع القيم الدينية والاجتماعية، ناهيك عن تشويه سمعة المرشحة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

مشاركة النساء في المؤتمر الوطني بين الكم والكيف؟

لعل من الأهمية بمكان تحديد معايير واضحة لقياس المشاركة الكيفية للنائبات، كعدد الأسئلة وطلبات الإحاطة -طلبات المناقشة العامة- الاقتراحات والاستجوابات التي قدمت للمجلس، ناهيك عن تواجد النساء في اللجان البرلمانية للمؤتمر الوطني العام، وأدائهن في هذه اللجان. ولكن للأسف عدم وجود مرصد يسجل كل المداخلات التي قام بها النواب من الجنسين على حد السواء يعرقل استخدام هذه المقاييس. ولا يتبقى لنا إلا الجانب الشكلي من طبيعة تواجد النساء في اللجان البرلمانية المختلفة؛ ففي هذا الشأن جاءت مشاركة النساء في رئاسة لجان المؤتمر الوطني (2011-2013) البالغة تسعا وعشرين لجنة[110] متأرجحة بين لجنتي حقوق الإنسان ولجنة العمل والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة،[111] حيث تم التداول على رئاسة اللجنتين من قبل نواب من الجنسين. ولقد شاركت النساء في وفود رسمية ولكن بمشاركة ضعيفة لا تتجاوز اثنين من واقع ثمانية في أفضل الأحوال، ولم يعملن بشكل جماعي موحد على أية مشاريع، إنما كان عمل لجان مختلطة خاصة لجنتي حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية[112].

مشاركة النساء السياسية كناخبة في انتخابات المؤتمر الوطني 2012

شهد تسجيل الليبيين والليبيات على حد السواء نسبة إقبال عالية في انتخابات المؤتمر الوطني بلغت61%، وهذا ما يفسره بالحماسة العالية لممارسة تجربة الانتخابات التي اعتبرها النظام السابق تحايل على الديمقراطية.

لقد شكلت مشاركة النساء كناخبة نسبة عالية قدرها 45% من إجمالي عدد المسجلين في 13 دائرة انتخابية، وتحصلت دائرة **أوباري** على أعلى نسبة في المشاركة وقدرها51%، في الوقت الذي سجلت فيه دائرة **الخمس** أقل نسبة مشاركة وصلت الى36%[113].

---

(110) لجنة الإعلام والثقافة والمجتمع المدني.2.اللجنة التشريعية والدستورية.- لجنة متابعة ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة.- لجنة الشؤون الخارجية.- لجنة التعليم العالي والبحث العلمي. لجنة الاتصالات والمواصلات.- لجنة التربية والتعليم.- لجنة شؤون البيئة.- لجنة إعادة الإعمار والتعويضات.- لجنة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية.- لجنة المرافق العامة والإسكان.- لجنة الآثار والسياحة.- لجنة الشؤون الداخلية.- لجنة الدفاع.- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة.- لجنة الأوقاف والشؤون الإسلامية.- لجنة الأمن القومي.- لجنة الاستثمارات الخارجية.- لجنة شؤون ديوان المؤتمر الوطني.- لجنة الإدارة والحكم المحلي.- لجنة الاقتصاد والتجارة والاستثمار والصناعة.- لجنة المظالم والتعويضات.- لجنة العدل والهيئات القضائية.- لجنة شؤون الثوار والشهداء والجرحى والمفقودين.- لجنة الطاقة والنفط والغاز.- لجنة الصحة.- لجنة حقوق الإنسان.- لجنة الميزانية والتخطيط.- لجنة متابعة الأجهزة الرقابية.

(111)أسماء سرية ، نائب في المؤتمر الوطني العام ، لجنة حقوق الإنسان

(112) نفس المرجع السابق

(113) المفوضية العليا للانتخابات، على الموقع التالي https://bit.ly/2LNKAvM

ويبقى تبرير هذه النتيجة غامضا، حيث يتطلب ذلك القيام بدراسة حول اتجاهات السكان في هاتين المنطقتين، وسبب ارتفاع نسبة المشاركة في **أوباري** تحديدا بالرغم من أنه كان من المتوقع أن تكون أعلى نسبة مسجلة للمشاركة الانتخابية في **بنغازي** أو **طرابلس**.

في نفس السياق، ما يمكن ملاحظته على أول انتخابات شعبية تمت بعد سقوط نظام القذافي، هو أنه بالرغم من نسبة مشاركة النساء في التصويت والتي بلغت 36% ، فإن النساء لم تصوتن للنساء، وتم توظيف تصويتها لمقاعد الرجال، هذا ما يبرر عدم فوز النساء بأكثر من مقعد في قائمة الفردي، ولعل في ذلك مؤشرا على عدم ثقة النساء في قدرة وكفاءة بنات جنسها، وإعادة إنتاج أحكام الدونية التي يسقطها المجتمع عموما على النساء لتمارسها الأخيرة على المترشحات لمناصب صنع القرار.[114]

المشاركة في الانتخابات البرلمانية (مجلس النواب) يونيو 2014

خصص القانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخابات مجلس النواب نسبة 16%للمرأة فقط من مقاعد مجلس النواب البالغة (200)، أي ما يوافق 32 مقعدا، ولقد أفرزت الانتخابات 29 مقعدا شغلتها النساء[115] في مجلس النواب وفقا للنتائج التي أعلنتها المفوضية العليا للانتخابات.[116] ومقارنة بالقانون السابق الخاص بانتخابات المؤتمر الوطني، غابت الأحزاب وقوائمها، وتم تبني النظام الفردي، وتساوى تقريبا عدد النساء في المجلسين النيابيين.

بلغ عدد الناخبين المسجلين نحو مليون ونصف مليون ناخب 905 ألفا من الذكور و603 ألفا من الإناث، وهو ما يقترب من نصف عدد من سجلوا في يوليو عام 2012، ولكن المشاركة في الانتخابات كانت جد ضعيفة (الجدول1)، حيث انتخب 630 ألفا، وهذا الرقم أقل من ربع من شارك في انتخابات المؤتمر في 7 يوليو2012 والبالغ عددهم(1.750.000).

المشاركون في العملية الانتخابية في انتخابات المؤتمر الوطني ومجلس النواب

المؤسسة	عدد المسجلين		عدد الناخبين		عدد المترشحين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مؤتمر الوطني العام	3.500.000		1.786.605	687.274	3400	934
مجلس النواب	905.609	603.708	630.000		1562	152

الجدول(1)

(114) باحثات

(115) 12مقعد أجل انتخابهم بسبب المقاطعة أو أوضاع أمنية حيث لم يجر التصويت في درنة، التي كانت مسرحًا لتفجيرات وإغتيالات من قبل جماعات إسلامية. بعض محطات الاقتراع الأخرى أقفلت أيضًا في الكفرة وسبها لأسباب أمنية

(116) القانون رقم 10 لسنة 2014 بشأن انتخابات مجلس النواب

عكس (الشكل 3) الفارق بين عدد المترشحات والمترشحين في انتخابات مجلس النواب، الذي يجسد عزوف واضح عن العمل السياسي مقارنة بالمترشحات في انتخابات المؤتمر الوطني والذي جاوز 500، بينما وصل عدد المترشحات في انتخابات مجلس النواب 130 مترشحة. وهذا الانخفاض في نسبة الترشح لا يمكن تفسيره بمعزل عن انخفاض النسبة ذاتها للمترشحين الذكور مقارنة بسابقه، الأمر الذي أرجع حينها إلى خيبة الأمل في آداء المؤتمر الوطني وأيضا نتاج سوء الأوضاع الأمنية حينها.

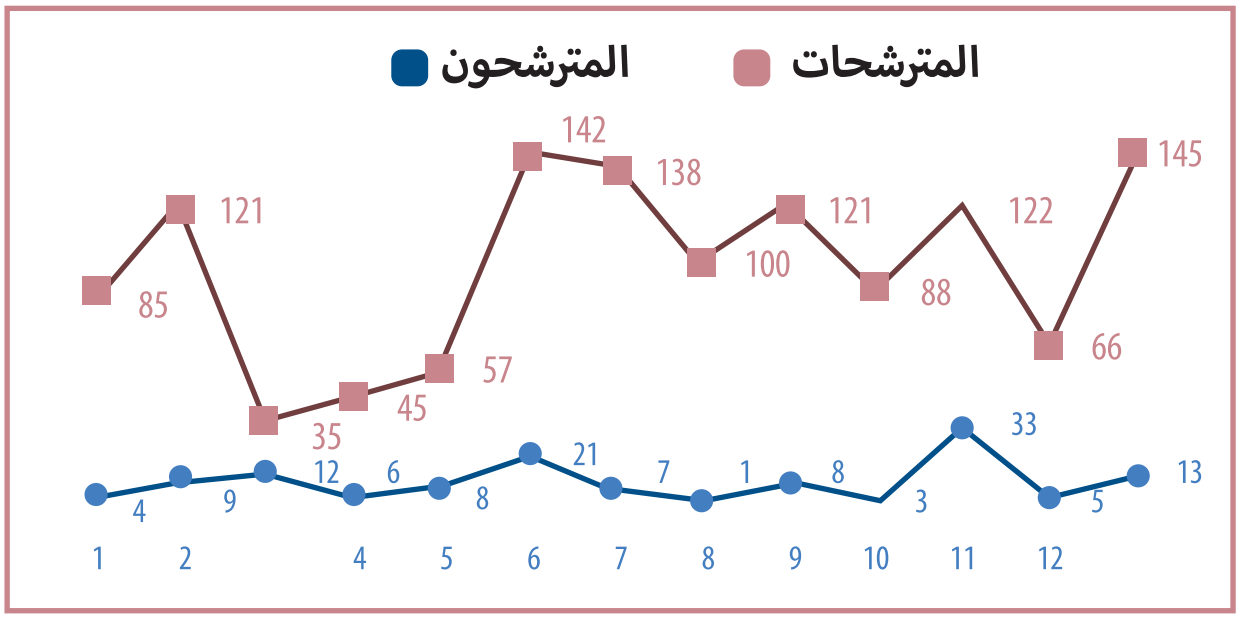

(الشكل3)

المترشحون والمترشحات لانتخابات مجلس النواب يونيو 2014

المصدر: المفوضية العليا للانتخابات، على الرابط التالي www. https://bit.ly/2Lfc2BG

تقييم مشاركة النساء داخل مجلس النواب 2014-2017:

إن غياب أدوات الرصد والتقييم الدوري لآداء النواب والنائبات كما هو الحال في المؤتمر الوطني العام سيؤثر حتما على قدرتنا على قياس آداء النائبات وفقا للمعايير التي تمت الإشارة إليها في موضع سابق.

ما هو متوفر لدينا هو عدد اللجان وفقا للقرار رقم 26 لسنة 2014 في شأن اعتماد انتخاب وتشكيل اللجان الدائمة بمجلس النواب هي سبع عشرة لجنة، تترأس النساء لجنة واحدة فقط وهي لجنة شؤون النساء والطفل(الجدول 2).

	اسم اللجنة	عدد	عدد النائبات	مقرر اللجنة	الرئاسة	نائب الرئاسة
1	الشؤون الداخلية	13	1	نائب	نائب	نائب
2	الشباب والعمل والشؤون الاجتماعية	14	1	نائب	نائب	نائب
3	التشريعية والدستورية	12	2	نائبة	نائب	نائب
4	المواصلات والاتصالات	14	1	نائب	نائب	نائب
5	شؤون النازحين والمهجرين	14	1	نائب	نائب	نائب
6	إسكان ومرافق	13	2	نائب	نائب	نائب
7	التخطيط والمالية والموازنة العامة	14	لا وجود	نائب	نائب	نائب
8	لجنة الشهداء والجرحى والمفقودين	9	1	نائب	نائب	نائب
9	لجنة متابعة الاجهزة الرقابية بالدولة	10	2	نائبة	نائب	نائب
10	الصحة والبيئة	12	3	نائب	نائب	نائب
11	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	12	3	نائب	نائب	نائب
12	شؤون التعليم	12	2	نائب	نائب	نائب
13	الاقتصاد والاستثمار والتجارة		1	نائب	نائب	نائب
14	الطاقة والموارد الطبيعية	13	2	نائب	نائب	نائب
15	شؤون المرأة والطفل	2	5	نائبة	نائبة	نائبة
16	الأوقاف والشؤون الإسلامية	7	لا يوجد	نائب	نائب	نائب
17	الإعلام والثقافة والمجتمع المدني	5	3	نائب	نائب	نائبة

الجدول 2

عدد اللجان البرلمانية ومشاركة النساء فيها

من خلال رصد أسماء النائبات في اللجان البرلمانية لوحظ أن هناك (18) نائبة فقط انتسبن إلى بعض اللجان، ويرجع العدد الأكبر الظاهر في الجدول إلى أن بعض النائبات انخرطن في أكثر من لجنة، ناهيك عن أن اللجان شبه معطلة لتعطل جلسات البرلمان ذاتها والتي قد تصل إلى ستة أشهر متواصلة نتاج التجاذبات السياسية داخل القبة البرلمانية. أيضا نلاحظ على الجدول المشار إليه أن النساء غبن عن رئاسة اللجان واكتفين برئاسة لجنة واحدة وهي لجنة شؤون النساء والطفل، وهذا هو التواجد النمطي للنساء في البرلمانات، والتي قد تعطي مؤشرا على ضعف الآداء. وتجدر الإشارة إلى أن النائبات شكلن كتلة نسائية تختص بالتأثير في قضايا غير سياسية لاختلاف توجهاتهن بطبيعة الحال، ولكنها تظل ضعيفة التأثير[117].

هذا الضعف انعكس كذلك على تمثيل النساء في لجنة الحوار الأساسية، والتي غابت عنها النساء في مرحلة أولى ليتم إلحاق نائبة واحدة في المراحل الأخيرة للحوار الذي أفضى إلى اتفاقية الصخيرات.

وأيضا إثر تشكيل لجنة صياغة التعديلات الخاصة بالاتفاق السياسي، تم تمثيل النساء في هذه اللجنة المكونة من أربع وعشرون نائبا بسيدتين فقط أي بنسبة 8%[118]. أيضا على مستوى التمثيل الخارجي هناك عضوية في البرلمان العربي ممثلة في النائبة **أحلام اللافي**.

وتجدر الإشارة إلى أن العدد لا يعكس قطعا حجم التأثير الذي من الممكن أن تقوم به النساء من خلال تواجدهن في مراكز صنع القرار، فأحيانا تواجد النساء في المجالس التشريعية يكون موظفا بشكل اكبر لمصالح الكتلة السياسية التي تمثلها أو الاتجاه السياسي العام الذي تتبعه، وهو غالبا ما يكون ضد حقوق النساء.[119]

4.النساء في انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور:

كشفت عملية انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور عن الإقبال الضعيف للرجال والنساء على حد السواء؛ لأسباب تتعلق بالأمن وبتحديات معيشية، وشعور بإحباط عام نتاج الأداء الضعيف لمؤسسات الدولة، فلقد أفادت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في هذا الإطار بأنه قد وصل عدد الناخبين المسجلين إلى (1.101.541) منهم (652.040) رجلا، و(449.501) سيدة، ولقد انتخب منهم فقط28%، وهذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد الليبيين المتمتعين بالحق الانتخابي والمقدرين بعدد (3.401.000)، أي أن نسبة الناخبين لم تتجاوز 10% من الإجمالي. ووفقا لتقارير المفوضية العليا للانتخابات بلغت نسبة المشاركة على مستوى 11 دائرة انتخابية41%، سجلت أعلى نسبة 44% في دائرة **طرابلس**، وأقل نسبة أيضا كانت32%سجلت في دائرة **الخمس** .[120]

---

(117) النائبة سلطنة المسماري رئيس لجنة النساء وشؤون الطفل.

(118) المرجع

(119) أثناء مناقشة قانون انتخابات الهيئة التأسيسية رفضت بعض النائبات وبضراوة مبدأ تخصيص كوتا للنساء في هذه الهيئة .

(120) على الرابط التالي https://bit.ly/2LS8NB5 المفوضية العليا للانتخابات

ويلاحظ من (الشكل 4) ضآلة عدد المترشحات على القوائم الخاصة بالنساء بلغ (55) مترشحة، أي بنسبة 0.08%من إجمالي المترشحين، و(9) مترشحات على قوائم العام بنسبة 0.01% من إجمالي المترشحين عن العام. وتجدر الإشارة إلى أن المقاعد الممنوحة للنساء تم توزيعها بشكل غير عادل بين الدوائر الانتخابية؛ فوفقا لقانون الانتخابات حُرمت النساء في **سرت ومصراتة والزاوية** -وهي مدن كبيرة- من التنافس على القوائم الخاصة بهن مما يرفع من إمكانية فوزهن؛ مما دفعهن للترشح على العام وفقدان احتمالية الفوز بالضرورة لأن اتجاهات التصويت تميل لأن تكون إلى جانب المترشحين الرجال، وهذا ما خلصت إليه النتائج فعلا؛ حيث عكست عدم فوز أي من السيدات المترشحات على قائمة العام، وهذا يعكس أهمية الكوتا للمرأة، والتي يصعب على النساء التقدم للأمام والنجاح بدونها في إطار مجتمع لايزال يلقي بشكوكه في قدرة النساء على ممارسة العمل السياسي، وإن كان إقرارها يجب أن يكون بصفة مؤقتة وليست دائمة؛ حيث يجب على النساء بناء قاعدتهن الشعبية، والعمل على كسب الثقة والقدرة على التغيير.

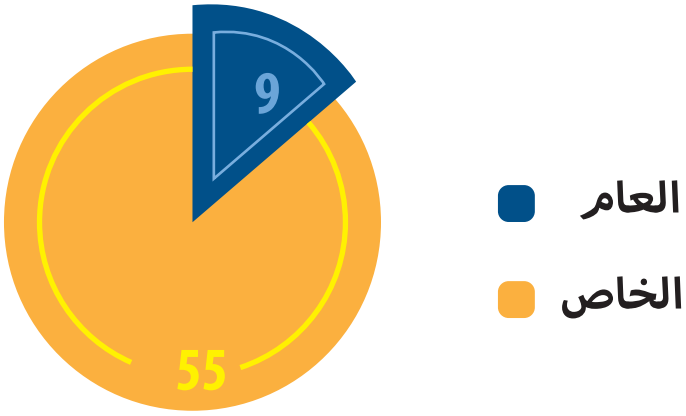

الشكل 4

المترشحات في انتخابات هيئة الستين على العام والخاص

المصدر/المفوضية العليا للانتخابات على الرابط التالي https://bit.ly/2Lfc2BG

مشاركة النساء في الانتخابات البلدية

وفقا لقانون 59 لنظام الإدارة المحلية، تتكون المحافظات (م 11) من عدد من الأعضاء عن البلديات الواقعة في نطاق المحافظة، يجرى انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر، على أن يكون بينهم عضو على الأقل عن النساء ومن ذوي الاحتياجات الخاصة [121]، نلاحظ هنا أن صياغة القانون تسلم بوجود امرأة على الأقل، الامر الذي يعني وجوب ترجمة النظام الانتخابي للبلديات بشكل يسمح بإمكانية التنافس على أكثر من مقعد للنساء في الانتخابات البلدية، الأمر الذي لم يحدث، حيث أسفرت الانتخابات البلدية جمعاء عن اختيار امرأة واحدة عن كل مجلس بلدي، ولا يوجد أي بلدية توجد فيها أكثر من سيدة مهما زاد عدد السكان أو نقص، أو تباينت

(121) تم التغاضي عن المحافظات والبدء في انتخابات المجالس البلدية وفقا للتعديل الذي جاء به القانون 9 لسنة 29013 والذي يقضي إنشاء البلديات قبل المحافظات إلى حين صدور قانون بإنشاء المحافظات وتحديد نطاقها الجغرافي وتعيين مقارها وتسميتها لمجلس الوزراء

الظروف المجتمعية فيها، والتي قد تؤثر على تقبل المشاركة من عدمها. وعلى مستوى عمداء البلديات نجد سيدة واحدة فقط بوظيفة عميد بلدية من واقع 112 عميد بلدية، وهي نسبة لا تكاد حتى تذكر. تجدر الإشارة إلى أن السيدة كلفت بمهام عميد البلدية لشغر مقعد العميد المنتخب، ولم يتم انتخابها.[122]

ثانيا: مشاركة النساء في السلطة التنفيذية 2011- 2017

شهدت المرحلة الانتقالية ثلاث حكومات بمسميات مختلفة فرضتها طبيعة المرحلة (المكتب التنفيذي برئاسة **د.محمود جبريل**، الحكومة الانتقالية برئاسة **د.عبدالرحيم الكيب**، الحكومة المؤقتة برئاسة **أعلى زيدان**) وأيضا الحكومة المؤقتة برئاسة **عبدالله الثني** (2014-2017).

وما يلاحظ على وضع النساء في هذه الحكومات التشابه إلى حد كبير، حيث ضعف التمثيل الذي تراوح ما بين مقعد واحد أو اثنين «الجدول 3»، وإن تواجدت النساء في منصب وكيل وزارة بنسب متواضعة.

ثالثا: أثر الوضع الأمني والصراع على النساء في ليبيا

في الأيام الأولى للمواجهة مع قوات نظام القذافي وأيضا المراحل التي تلت الإطاحة به، استخدمت النساء بشكل واضح كأداة للحرب وتصفية الحسابات والتنكيل بالخصوم الذين اختلفت صفوفهم ومسمياتهم في كل مرحلة من مراحل الحرب، فبالرغم من ضخامة العدد الذي تم نشره من قبل أحد المصادر للمغتصبات على ايدي قوات نظام القذافي والموالين له والذي يربو على 8 آلاف مغتصبة، إلا أننا نتحفظ وبقوة على هذا الرقم المنفلت علميا وموضوعيا، والذي تم استخدامه استخداما سياسيا وانتهازيا بشكل غير مقبول، وإن كنا لا نستطيع أن نوثق الرقم الفعلي للنساء المغتصبات طوال فترة الحرب التي امتدت إلى 6 سنوات؛ لعدم وجود اعترافات من النسب الغالبة من النساء اللائي تعرضن للاغتصاب خوفا من الوصم بالعار، إلا أننا نستطيع أن نتبنى ما أعلنته رئيسة لجنة المغتصبات والمعنفات في فبراير 2011 المنشأة من قبل وزير العدل (2012) السيدة **سحر بانون**، والتي تتقلد حاليا منصب وكيل وزارة العدل لحقوق الإنسان، إلى أن العدد الحقيقي لا يتجاوز 1% من العدد المصرح به، وهو العدد الذي تقدمت فيه المغتصبات بشهادتهن إلى اللجنة المعنية، وأرسلت صورة من ملفاتهن للنائب العام.[123]

وبغض النظر عن العدد الحقيقي، يجب التأكيد على أن هناك عنف جنسي موروس على النساء، والأشد من ذلك أن الضحايا من النساء لم يخضعن لأي علاج نفسي، وتحملن إزدراء الجميع بما فيهن العائلة، مما ساهم في تأزم الحالة النفسية خاصة من تعرضت للاغتصاب واحتفظت بهذه التجربة القاسية لنفسها.

(122) « تم التغاضي عن المحافظات والبدء في انتخابات المجالس البلدية وفقا للتعديل الذي جاء به القانون 9 لسنة 2013 والذي يقضي بإنشاء البلديات قبل المحافظات إلى حين صدور قانون بإنشاء المحافظات وتحديد نطاقها الجغرافي وتعيين مقارها وتسميتها لمجلس الوزراء

(123) أسماء بن سعيد، "بانون لـ«الوسط»: حكومات ليبيا في ملف «المغتصبات» خارج نطاق الخدمة"، مجلة الوسط،، القاهرة، الجمعة 9 سبتمبر 2016 موجود على الرابط التالي: libya/117367

1- حالة النزوح والتهجير وأثرها على وضع النساء

بـدأت موجـات نـزوح السـكان في ليبيـا مـن مناطقهـم إلى أخـرى مـع بـدء المواجهـات المسـلحة أثنـاء (ثـورة) فبرايـر 2011 مـع قـوات النظـام السـابق، منهـم مـن عـاد إلى ديـاره بعـد مقتـل القـذافي لاسـتقرار الوضـع نسـبيا، ومنهـم مـن بـدأ رحلـة شـتات أخـرى مثـل سـكان **تاورغـاء** الذيـن تـم تهجيرهـم قسـرا مـن الجماعـات المسـلحة في مصراتـه.

لـم تتوقـف حالـة الـنزوح بإعـلان التحريـر مـن قبـل المجلـس الوطـني الانتقـالي في أكتوبـر 2011، بـل اتسـعت رقعتـه بعـد انطـلاق بعـض المواجهـات القبليـة في غـرب البـلاد، وتهجـير السـكان نتـاج هـذه المواجهـات، وإن لـم تسـتمر هـذه الحالـة مـدة أكـبر قياسـا إلى نـزوح سـكان **سرت** الـتي انطلقـت فيهـا المواجهـات العسـكرية لمحاربـة الجماعـات الإرهابيـة، وبشـكل أوسـع نـزوح حـوالي ثلـث سـكان مدينـة **بنغـازي** الـتي اسـتمر فيهـا محاربـة تنظيـم الدولـة والجماعـات المتطرفـة مـا يربـو عـلى ثـلاث سـنوات.

كان لانتشـار حالـة الـنزوح نتـاج حالـة الاسـتقرار الأمـني واندلاع الحـرب تداعيـات ثقيلـة عـلى الليبيـين عامـة والنسـاء بشـكل خـاص، ففـي مدينـة بنغـازي عـلى سـبيل الذكـر نـزح أكـثر مـن 19960عائلـة مـن سـتة مناطـق دارت فيهـا رحـى القتـال[124]، تـم فيهـا تقديـر العـدد الإجمـالي 80000 نـازح ونازحـة، تشـكل فيهـا الإنـاث حـوالى النصـف وأحيانـا تفـوق عـدد الذكـور، ووفقـا لإحصائيـات الهيئـة الليبيـة للإغاثـة والمسـاعدات الإنسـانية قطنـت حـوالي 802 عائلـة المـدارس (الشـكل 1)[125] ، شـكلت النسـاء فيهـا نسـبة51%، كمـا نجـد ضمـن هـذا العـدد غالبـا نسـاء بـدون عائـل كالمطلقـات والأرامـل اللائي لـم يجـدن إلا المـدارس كمحـل إقامـة لهـن لعـدم مقدرتهـن عـلى دفـع الإيجـارات الخاصـة بالسـكن المسـتقل، أو لرفـض العائلـة غالبـا اسـتقبال الأم مـع أبنائهـا.

ولقـد أعلنـت بعـض المنظمـات الـتي قامـت برصـد الانتهـاكات الممارسـة عـلى النسـاء في هـذه المـدارس حـالات تحـرش واضحـة، بالإضافـة إلى عـدم احـترام للكرامـة الإنسـانية للاضطـرار إلى اسـتخدام دورات ميـاه مشـتركة، ناهيـك عـن عـدم ملائمـة المـدارس صحيـا للإقامـة نتيجـة لتدهـور البنيـة التحتيـة فيهـا، وانتشـار البعـوض والحـشرات والصراصـير والفـئران، الأمـر الـذي تسـبب في كثـير مـن أمـراض الحساسـية والعيـون للأطفـال بشـكل خـاص، وكذلـك الأمـراض السـارية كالـنزلات المعويـة والإسـهال، وأمـراض الباطنـة كالأنيميـا والصـداع ونقـص الكالسـيوم والإمسـاك، والتهـاب المسـالك البوليـة وأمـراض الـكلى، ناهيـك عـن الأمـراض النسـائية.[126] ولعـل إقامـة العائلـة الواحـدة بـكل أفرادهـا في فصـل دراسي يسـتخدم للطبـخ والنـوم وممارسـة الحيـاة اليوميـة يعطـي إشـارة واضحـة لمـدى المعانـاة الـتي كان يعـاني منهـا النازحـون إجمـالا والنسـاء بشـكل خـاص. هـذا ناهيـك عـن نقـص المعـدات الضروريـة مـن

(124) تشير إحصائيات اتحاد تجمعات بنغازي الأهلية للأحياء النازحة إلى وجود 50000 عائلة نازحة، أي ما يعادل تقريبا ثلث السكان، إذ أخذنا في عين الاعتبا ر متوسط عدد الأسرة الليبية، لمزيد من المعلومات انظر إلى، تقرير اتحاد نازحي بنغازي رقم 2» الوضع العام والاحتياجات»، الإصدار 1 مارس 2016، ص 3

(125) الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية، موجود على الرابط التالي http://libaid.net.ly/

(126) خديجة العمامي،خديجةالورفلي،النازحين داخل مدارس مدينة بنغازي: النازحون ما بين تقصير الدولة وتقاعس المجتمع الدولي، المنظمة الليبية للتنمية، ص 26

مراتب وأجهزة تدفئة، واضطرار البعض لقضاء حاجته في مكان نومه لتعذر الخروج ليلا لدورة المياه من شدة البرد أحيانا، ولعدم جاهزية دورات المياه التي يفصل بعضها الذكور عن الإناث فيها بستارة أحيانا أخرى[127].

وفي السياق عينه تتوجب الإشارة إلى وجود نازحات حوامل يفتقرن إلى الفيتامينات والتغذية الجيدة ونتاج العوز لجأن إلى العمل كخادمات في البيوت، بالرغم من أن بعضهن كن في شهور الحمل الأخيرة.[128] كما سجل التقرير معاملة تمييز سلبي وسوء معاملة للليبيات المتزوجات من غير الليبي، سواء من المشرفين أو من بقية النازحين. وهناك بعض المدارس التي تمنع أساسا إقامة المطلقات والأرامل بحجة عدم وجود المحرم.[129]

كما أن النزوح بالمدارس نجمت عنه حالات طلاق، رصد التقرير منها تسع حالات وثلاث حالات زواج قاصرات داخل المدارس من فرط خشية الوالدين من الاعتداء على بناتهم، أو لضيق ذات اليد، ففي هذا السياق بلغ عدد القاصرات اللائي تم تزويجهن في 2016 و2017 على التوالي 148 و159 قاصرا وفقا لسجلات دائرة واحدة.[130]كما تم رصد ثلاث حالات ترك للوالدين وطردهما، وحالتي تسول نتاج للحاجة. وهذا ما تم رصده في دراسة واحدة فقط، ويمكننا أن نتصور مدى سوء الوضع الحالي خاصة، وأن مدة الإقامة لبعض النازحين مرشحة للاستمرار لدمار بيوتهم دمارا كاملا وأيضا لتعثر جهود الأعمار.

الشكل1 أعداد النازحين في مدينة بنغازي والمسجلين في منظومة الهيئة الليبية للإغاثة للعام 2016

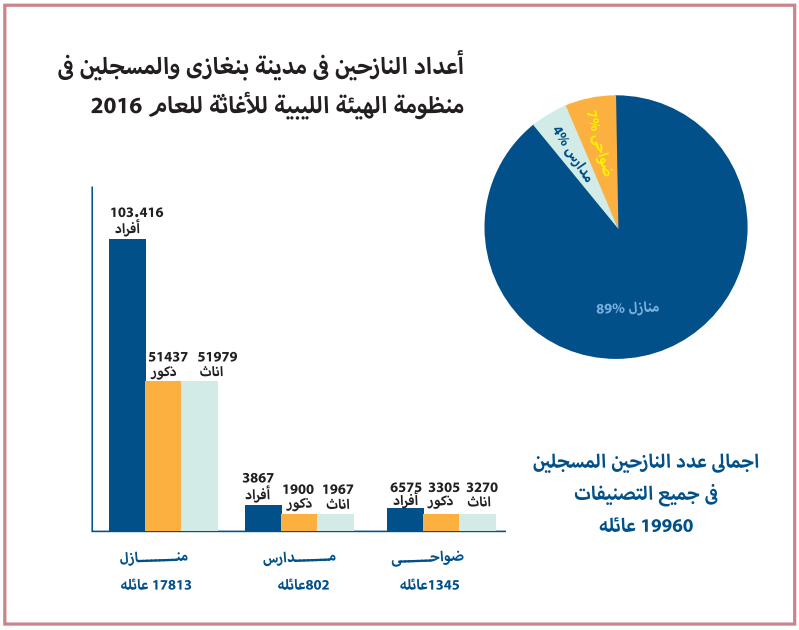

المصدر / موقع الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية على الصفحة العنكبوتية

http://libaid.net.ly

(127) نفس المرجع السابق، ص19

(128) نفس المرجع السابق ، ص، 27

(129) نفس المرجع السابق،ص 23

(130) دائرة البركة في محكمة الجنوب

ورصد التقرير حالة من الاستياء والتذمر والإحباط وكثير من المرارة لاسيما لدى كبار السن والنساء، بالإضافة إلى شعور عام بالانطوائية والقلق والتوتر وفقد الأمان وقلة النوم والكوابيس وشعور جارف بالإهانة والعار لتواجدهم بالمدارس[131]، تمظهر في شكل عنف ممارس من قبل الأزواج على زوجاتهم والأمهات على الأبناء.

أيضا لا يمكن إغفال ما عانته النساء التاورغية اللاتي هجرن قسريا من مدينتهن من صعوبات حياتية في مدن النزوح من عدم وجود سكن ملائم ومورد اقتصادي ثابت لهن، فعلى مستوى مدينة **بنغازي** فقط تم استقبال ما مجموعه (2244) عائلة متوسط أفرادها ستة أفراد تم تهجيرها من مدينة **مصراتة**، ويبلغ عدد المسجلات بدون زوج ما مجموعه (340) نازحة[132]. يعيش هؤلاء في مخيمات في ظروف جد صعبة، خاصة في فترة الشتاء حيث تغرق أرجاء المخيم في الأمطار، ناهيك عن حالة الصرف الصحي السيئة التي لها تداعيات سلبية على صحة كل قاطني المخيم. وبالرغم من دعم منظمات المجتمع المدني لنازحي **تاورغاء** إلا أنها تظل غير كافية، وتفتقد الدعم النفسي وأيضا القانوني وكذلك الموارد الاقتصادية التي تعينهم على تسيير أمورهم اليومية.

2- النساء في النشاط المدني:

دفعت العديد من الناشطات في مجال التوعية بحقوق الإنسان والمناديات بإرساء الدولة المدنية حياتهن قتلا ثمنا لمواقف تم اتخاذها داعمة للمؤسسات وإرساء دولة القانون والحقوق، نذكر في هذا السياق الحقوقية **سلوى بوقعيقيص**، والنائبة **فريحة البركاوي**، والصحفية **نصيب كرنافة**، والحقوقية **انتصار الحصائري** والسيدة **فهيمة الشريف** وغيرهن من اللاتي شاركن في الحراك المدني لاسيما في المظاهرات والاعتصامات العامة. إن الازدياد النسبي لمعدلات القتل والتهديد الذي لحق بنشطاء المجتمع المدني دفع بالكثير من الناشطات في مجال الحقوق والحريات والإعلام إلى الانزواء جانبا حفاظا على حياتهن، أو ترك البلاد نتاج تهديدات موجهة إليهن، أو موجهة إلى أحد أفراد عائلاتهن نتاج مواقف سياسية متبناة لا تتماشى مع توجه إحدى الجماعات المسيطرة على ترسانة سلاح.

من جانب آخر لا يمكن إغفال نوع آخر من العنف وهو الناجم عن القرارات الصادرة عن السلطة في الحد من حرية النساء خاصة الناشطات في العمل المدني وسفرهن خارج البلاد؛ حيث خرج في هذا الإطار قرار الحاكم العسكري **درنة بن جواد** رقم (6) لسنة 2017 بقرار يمنع سفر النساء دون محرم، الأمر الذي اعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان عامة والنساء بشكل خاص، لاسيما وأن الإعلان الدستوري المؤقت ينص في مادته السابعة على صون الدولة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويؤكد في المادة (14) على ضمان حرية التنقل.[133]

(131) خديجة العمامي، خديجةالورفلي، مرجع سبق ذكره،ص 28

(132)تقرير الهيئة الليبية للإغاثة، ديسمبر 2017

(133)المجلس الوطني الانتقالي ، الإعلان الدستوري المؤقت.

ولقد استبدل هذا القرار نتاج رفض عارم من المنظمات النسوية، بإصدار القرار (7) لسنة 2017م والقاضي بإلزامية الموافقة الأمنية المسبقة لسفر الليبيين والليبيات من الفئات العمرية 18 إلى 45 عاما، وهو لا يقل كبتا للحرية عن سابقه؛ حيث انتهك المبادئ الدستورية ذاتها بالرغم من تقديمه انطلاقا من رؤية أمنية صرفة، ودواعي الأمن القومي في مرحلة عدم الاستقرار.

كما نشير في هذا الشأن إلى محاولات التحقيق المستمرة ومصادرة جواز سفر رئيسة الاتحاد العام لنقابات العمال في **ليبيا**، والذي سلم لها أخيرا بعد مظاهرات نظمتها في اليوم العالمي العديد من النقابات الدولية لمناهضة العنف الممارس ضد النساء ممثلا في رئيسة الاتحاد في ديسمبر2017. (134)

ولطالما شكل الحراك النسوي خاصة المتعلق بالرفض العارم لقرار منع سفر الليبية دون محرم إزعاجا وقلقا للسلطات الدينية في البلاد، حيث أصدرت الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية تعميما لخطبة جمعة في شهر مارس 2017 بعنوان «العلمانيون ومحاولتهم إفساد النساء المسلمة» كرد فعل على الحراك المدني بالخصوص. (135) الأمر الذي يشكل تهديدا -وإن كان غير مباشر- على النساء جراء انتشار خطاب ديني معارض بشكل مطلق قضايا النساء وتمكينها.

وغني عن البيان أن بيانات لجنة الافتاء التابعة للهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، لا تدخر جهدا في إصدار البيانات التي تحاول أن توضح فيها منظورها الضيق للمرأة وموقفها الرافض لحقوقها، حيث أصدرت بيانا بعد صدور مشروع الدستور رفضت فيه الأحزاب وحرية منظمات المجتمع المدني ومبدأ المساواة أمام القانون بين الرجال والنساء بحجة مناهضة كل هذه الأبعاد للشريعة الإسلامية(136).

الإطار التشريعي لحماية النساء في زمن الحرب: إن استهداف النساء كموضوع استغلال جنسي وعنف طيلة السنوات التي واكبت تشرذم مؤسسات الدولة، كان دافعا لحراك بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان عامة والنساء خاصة، فتم تقديم مشروع لقانون حول المعنفات والمغتصبات إلى المؤتمر الوطني العام (2012-2014)، إلا أنه رفض حيث كان هناك اتجاه واضح لعدم قبول القانون بحجة الخوف من فتح الباب على مصراعيه أمام «المنحرفات» كمدخل للاستفادة من المزايا التي يوفرها القانون لمغتصبات الحرب(137).

وقد صدر القانون رقم (71) لسنة 2011 بشأن المصالحة والوطنية والعدالة الانتقالية، وأيضا القانون (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية الذي ركز على النساء في كثير من نصوصه وعدل أكثر من مرة، إلا أنه لم يتم العمل به حتى تاريخه. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تقديم مشروع قانون لحماية النساء من العنف إلى السلطة التشريعية (مجلس النواب) وبانتظار إقراره. عدا

(134) https://bit.ly/2soEutO

(135) أوقاف المؤقتة» تعمم خطبة بعنوان «العلمانيون وإفساد النساء المسلمة، ليبيا المستقبل 2017/02/28 موجود على الرابط التالي https://bit.ly/2J74YKZ أوقاف-المؤقتة-تعمم-خطبة-بعنوان-العلمانيون-وإفساد-المرأة-المسلمة.html

(136) https://bit.ly/2LToTdR

(137) جازية شعيتر، " النساء في مناطق العنف والصراع : دراسة عن حالة النساء الليبية "، في مؤتمر دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاحات و التغيير، القاهرة، 2016، ص 9

ذلك ما هو سارٍ من مواد قانونية تحمي المرأة من العنف لا يتجاوز ما تضمنه قانون العقوبات من مواد، وهي في كثير منها تعد تجسيدا بينا للعنف.

السلطة التنفيذية	عدد الوزارات التي تشغلها المرأة	النسبة للمجموع العام	عدد وكيلات الوزارة
المكتب التنفيذي (مارس 2011 -22 /2011/11) محمود جبريل	1 الشؤون الاجتماعية	%6.2	-
الحكومة الانتقالية (2011/11/22- نوفمبر 2012) عبدالرحيم الكيب	2 الشؤون الاجتماعية، الصحة	%8	(6) وكيلات "الشباب والرياضة، الشؤون الاجتماعية ، الثقافة والمجتمع المدني، التعلم، وأسر الشهداء"
الحكومة المؤقتة (2014/12/22) على زيدان	وزارتان (2) الشؤون الاجتماعية والسياحة"	%0.06	(4) وكيلات الخارجية الثقافة والمجمع المدني الإعلام الشؤون الاجتماعية
الحكومة المؤقتة 2014-2017 عبدالله الثني	لا يوجد	0	(2) وكيل الشؤون الاجتماعية والعمل+وكيل وزارة العدل **- رئيس مجلس ادارة مفوضية المجتمع المدني** **- نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد.** - نائب رئيس هيئة دعم وتشجيع الصحافة.
حكومة الوفاق	وزيرمفوض للشؤون	%16	

الجدول 3

موقع النساء في السلطة التنفيذية 2017/2011

الخاتمة

نلاحظ من خلال ما سبق تدهور مستوى المشاركة السياسية للمرأة في **ليبيا**، يتضح لنا ذلك من انخفاض نسبتها عموما في هذه المشاركة سواء كونها ناخبة أو مترشحة في كل الانتخابات، حيث يعكس لنا (الشكل -5) هذه الحقيقة؛ ففي الوقت الذي سجلت فيه النساء نسبة وقدرها 45% من الناخبين في انتخابات المؤتمر الوطني، تدنت إلى 41 % من العدد الإجمالي للناخبين الذي شهد هو أيضا انخفاضا واضحا في انتخابات الهيئة التأسيسية، وزادت تدهورا في انتخابات مجلس النواب.

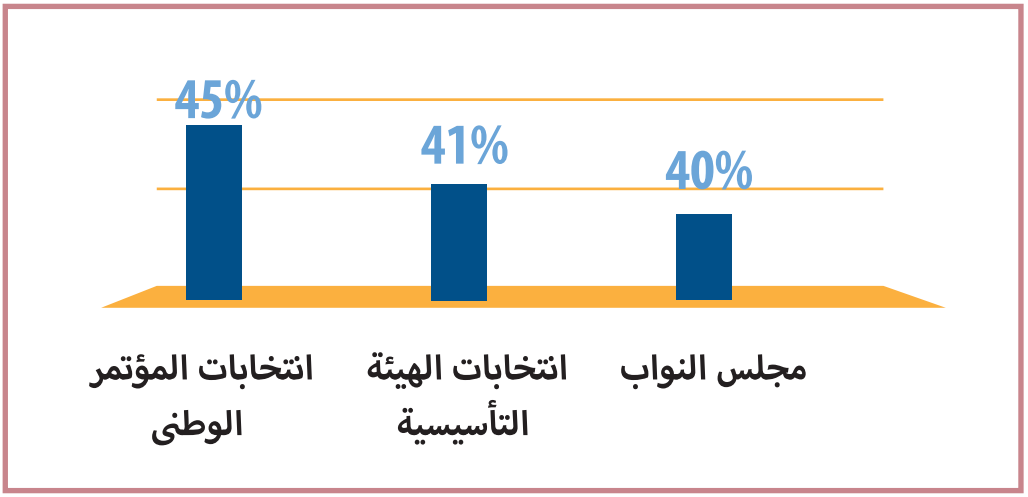

(الشكل5) مقارنة مشاركة النساء كناخبة في الانتخابات (2012-2014)

المصدر/ المفوضية العليا للانتخابات، على الرابط التالي www.hnec.ly

الأمر ذاته ينطبق على مشاركة النساء كمترشحة في كل العمليات الانتخابية الثلاث، حيث يعكس لنا (الشكل-6) هذه الحقيقة والتي انخفضت فيها نسبة النساء المترشحة من19% في انتخابات المؤتمر الوطني إلى 9% في انتخابات مجلس النواب؛ فلقد وصل عدد المترشحات في انتخابات مجلس النواب إلى 146، في الوقت الذي كان فيه العدد قد وصل الى 625 مترشحة في المؤتمر الوطني العام(الشكل -7).

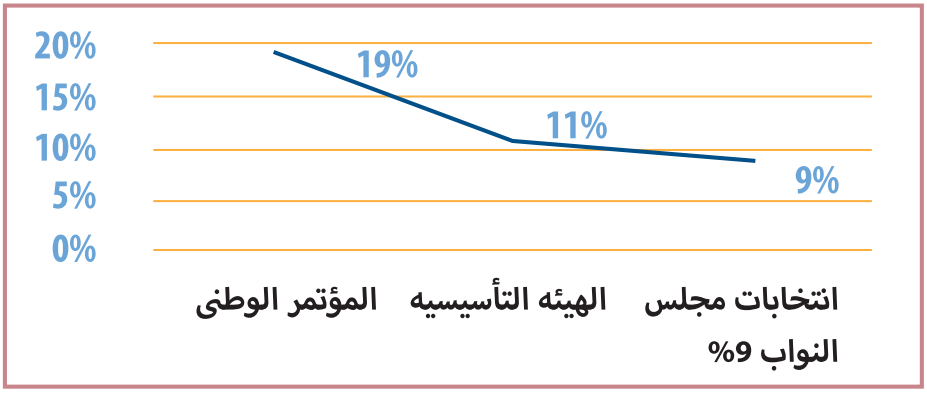

الشكل6

مشاركة النساء كمترشحة في العملية الانتخابية في ليبيا

المصدر/ المفوضية العليا للانتخابات ، موجود على الرابط التالي https://bit.ly/2Lfc

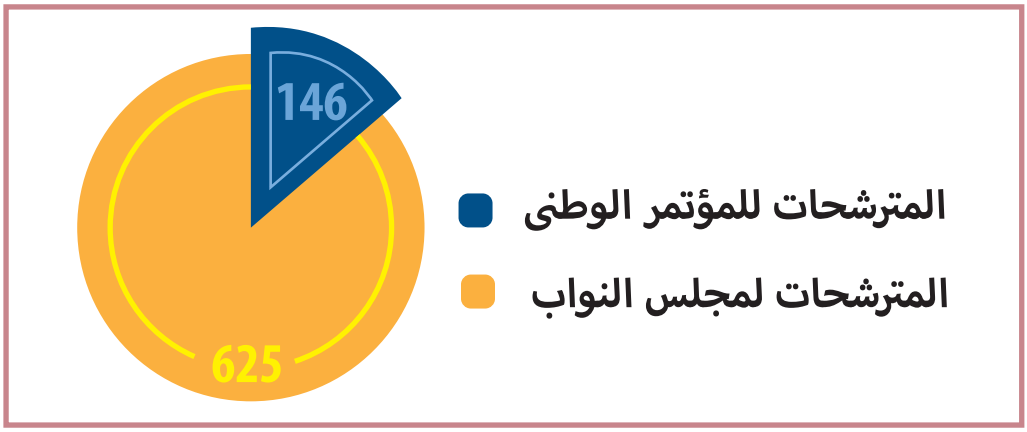

الشكل7

عدد المترشحات في انتخابات المؤتمر الوطني ومجلس النواب

المصدر موقع المفوضية العليا للانتخاباتعلى الرابط التالى https//:bit.ly2/LS8NB5

هـذا ناهيـك عـلى نسـبة مشـاركة النسـاء في السـلطة التنفيذيـة الـتي تمتـاز بالضعـف أيضـا؛ حيـث لـم تتجـاوز نسـبة مشـاركة النسـاء16% ولقـد غابـت النسـاء كوزيـر في (الحكومـة المؤقتـة 2014 -2017). هـذا وبالرغـم مـن أن الاتفـاق السـياسي الـذي رعتـه الأمـم المتحـدة قـد رصـد وحـدة خاصـة بدعـم النسـاء في صنـع القـرار تابعـة للمجلـس الرئـاسي، إلا أنـه لـم يتـم إنشـاء هـذه الوحـدة.

إن اعتمـاد هـذه الحصـص الضعيفـة لمشـاركة النسـاء الـتي لـم تتجـاوز16% غـير كافيـة لضمـان تواجـد أكـبر للنسـاء في المجالـس الانتخابيـة والمناصـب المختلفـة لصنـع القـرار، الأمـر الـذي دفـع بكثـير مـن منظمـات المجتمـع بإصـدار بيانـات والقيـام بعـدد مـن الأنشـطة للمطالبـة بزيـادة النسـبة عـلى الأقـل لـ 30% في جميـع المجالـس المنتخبـة. لكـن السـؤال الـذي يطـرح نفسـه بإلحـاح حـول الهـدف مـن المشـاركة السياسـية هـل هـو فقـط لمجـرد تواجـد النسـاء في البرلمـان مثـلا، أو انتخابهـا لآداء دورهـا المنـوط بهـا كنائبـة؟

ويبقـى الحكـم الحقيقـي عـلى فعاليـة دور النسـاء في المؤسسـات المختلفـة رهـين بالقيـام بدراسـة معمقـة حـول الآداء البرلمـاني للبرلمانيـات، ربمـا تشـجع البعـض عـلى زيـادة نسـبة تواجـد النسـاء في هـذه المؤسسـات، أو مواجهـة الصعوبـات الحقيقيـة الـتي تواجـه النسـاء لتفعيـل مشـاركتهن.

أمـا عـن تدهـور نسـبة المشـاركة السياسـية في التسـجيل في السـجل الانتخـابي أو في العمليـة الانتخابيـة، أوضحـت لنـا البيانـات ارتبـاط الظاهـرة بشـكل أكـبر مـع عـزوف عـام عـن الانتخابـات شـامل للجنسـين، ولكـن تبقـى النقطـة الجديـرة بالاهتمـام والإشـارة هـي تصويـت النسـاء للرجـال، الأمـر الـذي يسـتوجب عمـلا طويـلا عـلى تغيـير الثقافـة السياسـية والاجتماعيـة أيضـا الـتي تحمـل نظـرة النسـاء السـيئة تجـاه كفـاءة قريناتهـن في العمـل السـياسي.

الفصل الثالث: حول أثر الصراع على أوضاع النساء العراقيات[138]

(138) ورقة مقدمة من عضوات الملتقى الناشطات النسويات (هناء إدوار – أمل كباشي)

موجز عن الوضع الإنساني ووضع النساء في العراق ودور منظمات المجتمع المدني أثناء الصراع:

بعد 9 حزيران 2014، شهدت المناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي إلى عملية نزوح هائلة، بلغ عدد النازحين داخليا في كل أنحاء **العراق** من 2014/1/1 ولغاية 2016/5/26، 3,306,822 شخص[139]، وتشكل النساء والأطفال الغالبية العظمى، ارتكبت أبشع جرائم الإبادة والتطهير العرقي والديني ضد المدنيين، وخاصة ضد النساء والفتيات، التي قد ترقى إلى جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، كما أشار إلى ذلك تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة في آذار 2015. مارس مقاتلو تنظيم «داعش» التصفيات الجسدية وبشكل جماعي، كما حدث في مجزرة **سبايكر**[140] **والأنبار** والحويجة **والصقلاوية** وغيرها.

عاش السكان المدنيين تحت سيطرة داعش في **الموصل** وغيرها من المناطق معاناة وأوضاع إنسانية صعبة بفقدانهم الأمن وسبل العيش والمورد الاقتصادي لإعالة أسرهم، ناهيك عن استمرار التصفيات الجسدية البشعة والاعتقال والخطف وعقوبات الجلد وقطع الأيدي والغرامات، وإجبار الأطفال والشباب للالتحاق بصفوف «داعش» وتجنيدهم في العمليات الإرهابية. في نهاية تموز 2015 أصدر «داعش» في **الموصل** قوائم إعدام أكثر من 2000 شخص من بينهم 300 سيدة، لم تسلم جثثهم إلى عوائلهم، وبعضهم قد أحرقوا وفجروا وهم أحياء، منهن الطبيبات والممرضات، والمحاميات ومدرسات وأكاديميات، وإعلاميات، والناشطات السياسيات ومرشحات في الانتخابات وناشطات في المجتمع المدني[141].

1- تعرض أفراد الأقليات من المسيحيين والأيزيديين والتركمان والشبك إلى حملة تهجير واسعة بعد احتلال عصابات داعش لمحافظات (نينوى وصلاح الدين والأنبار)، وما رافق ذلك من ممارسات منهجية لا إنسانية والمعاملة الوحشية التي ارتكبوها ضد النساء والفتيات، من قتل واختطاف، والبيع كسبايا وإجبارهن على تغيير دياناتهن[142]، وتعرض العديد منهن إلى سوء المعاملة ولاسيما الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي[143]. ولازال الآلاف منهن لم يعرف مصيرهن إلى الآن[144]. لقد عكست هذه الممارسات جانبا أساسيا من أيديولوجيتهم المتطرفة، ولاسيما ضد

(139) البيان الصحفي لمنظمة الهجرة الدولية في 17 حزيران 2016 - http://iraqdtm.iom.int

(140) مجزرة سبايكر التي نفذتها عناصر داعش بالقتل رميا بالرصاص لما يقارب (2000) من طلاب القوة الجوية في قاعدة سبايكر في محافظة صلاح الدين في 12 حزيران 2014م، ورميت جثث بعضهم بالنهر ودفن بعض منهم وهم أحياء.

(141) تقرير شبكة النساء العراقيات في 2014- 2016

(142) إعلان أربيل الصادر عن منتدى الأمن النسوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في آيار 2015.

(143) تقرير منظمة العفو الدولية ، الفرار من الجحيم ، التعذيب والعبودية الجنسية في الأسر لدى الدولة الإسلامية في العراق ، الطبعة الأولى كانون الأول 2014
https://bit.ly/2w8jlo0

(144) حسب آخر الاحصائيات المدونة لدى مديرية شؤون المخطوفين الإيزيديين في حكومة إقليم كردستان فإن عدد المختطفين يقدر بحوالي (6000)، تشكل النساء النسبة الأكبر منهم. واستنادا إلى قول حسين كور مدير المكتب فإنه قد تم تخليص (2593) شخصا منذ سيطرة داعش على سنجار في آب 2014.

الأقليات الدينية. لابد من الإشارة إلى أن التدابير والاجراءات المتخذة لحماية الناجيات من قبل الحكومة أو المجتمع الدولي (من توفير المأوى والخدمات الطبية الشاملة، وتمكين الضحايا من خلال التعليم والدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي)، لازالت قاصرة وفاقدة للمنهجية لتضميد جراحهن ومعالجة آثار ما تعرضن له. جرى التدخل من قبل منظمة الهجرة الدولية وبرنامج القبول الإنساني الألماني بتقديم الدعم لأكثر من 1000 مستفيد من النساء والأطفال الأكثر تضررا في المجتمع، ونقلهم إلى ألمانيا لغرض تلقي العلاج وإعادة التأهيل.[145]

2- بدأت العمليات العسكرية باستعادة المناطق المحتلة من قبل داعش في 2015، وتم تحرير معظم مدن وقرى محافظات صلاح الدين وديالى وكركوك والأنبار، ثم انطلاق عمليات تحرير الموصل في 2016، التي انتهت بإعلان النصر في كانون الأول 2017، وتفاقمت معاناة السكان المدنيين جراء العمليات العسكرية، حدثت زيادة كبيرة في عدد الأرامل والإصابات بين المدنيين نتيجة تصاعد العمليات المسلحة ضد داعش في المدن والأحياء السكنية واستخدامهم دروعا بشرية.

3- في ظل استمرار العمليات العسكرية واجهت النازحات وعوائلهن أوضاعا لا إنسانية في ظروف مناخية قاسية، ونقص حاد في الخدمات الأساسية، بعدم توفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، وكذلك عدم توفر الحمامات الصحية التي في الغالب تكون مشتركة الاستخدام من الرجال والنساء والأطفال. إضافة إلى ما تتعرض له النازحات من المضايقات والتحرش والاعتداءات الجنسية، لانعدام الخصوصية ضمن تجمعات النازحين بسبب الازدحام الشديد، وانخفاض الدخل لدرجة العدم أحيانا، مما جعلهن تحت وطأة التسول والتشرد والاستغلال الجنسي، ناهيك عن نقص الخدمات الطبية، وخاصة للنساء الفتيات، وشحة خدمات الصحة الإنجابية والأدوية مما أدى إلى انتشار أنواع من الأمراض (كالحصبة وشلل الأطفال والكوليرا، والأمراض الجلدية) التي باتت تشكل تهديدا يزيد من معاناة النساء وعوائلهن.[146]

4 - وبالرغم من انتهاء العمليات العسكرية وإعلان النصر على العصابات الإرهابية وإعلان التحرير الكامل للمناطق التي سيطر عليها، لازالت عودة النازحات إلى مناطق سكناهن تواجه العديد من التحديات، كوجود العبوات الناسفة المزروعة، وإزالة أنقاض البيوت المهدمة. وتشكيل لجان خاصة في المحاكم لتقدير الضرر الذي أصاب أملاك المواطنين، حيث أدت الأزمة الاقتصادية إلى عدم الإسراع بدفع التعويضات والتخصيصات المالية. لا يوجد أثر ملموس لحملة إعادة الإعمار في معظم المناطق التي تم تحريرها في **نينوى**، ولا تزال بعض المناطق التابعة لمحافظة **صلاح الدين** مثل **بيجي والصينية والشرقاطوالزوية** غير مؤهلة للسكن[147]، بسبب من الألغام والمفخخات التي زرعها الإرهابيون في البيوت والطرقات والمزارع، والدمار الهائل للبنى التحتية والخدمات، ومخلفات

---

(145) https://bit.ly/2Hfdn94

(146) التقرير الموحد لغرفة عمليات منظمات المجتمع المدني الخاصة بتنفيذ خطة الطوارئ لسنة 2015 شارك بإعداده (جمعية الأمل العراقية ، منظمة نساء من أجل السلام ، جمعية نساء بغداد ، رابطة النساء العراقية ، منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، ومنظمة مدخل العراق الصحي).

(147) تقرير جمعية الأمل العراقية في حزيران 2016

الحـرب، كمـا في مدينـة **الرمـادي**؛ إذ تجـاوزت نسـبة الدمـار 80 بالمائـة[148]، بالإضافـة إلى مشـاكل وعقبـات أخـرى كالثـأر والفصـل العشـائري[149]، وتشـير التقاريـر إلى حـدوث عمليـات انتقاميـة ضـد العوائـل الذيـن يشـتبه بانتمـاء أبنائهـم إلى داعـش، وهـذا يشـمل حـتى النسـاء والأطفـال ويعرضهـم لـلأذى الجسـدي[150].

5 - لاتـزال النسـاء في عمـوم العـراق تعانـين في ظـل اسـتمرار الـصراع وزيـادة نفـوذ الجماعـات المسـلحة وعسـكرة المجتمـع، مـن غيـاب آليـات الحمايـة، وضعـف مؤسسـات إنفـاذ القانـون، وترسـيخ الأعـراف والتقاليـد القبليـة والدينيـة، فهـن أكـثر عرضـة للاعتـداءات الجسـدية والجنسـية والعنـف المـنزلي، وبـروز ظواهـر كالـزواج المبكـر والقـسري خـارج المحكمـة، والـزواج المؤقـت، والهجـر والطـلاق التعسـفي والاتجـار بالنسـاء، ومـا يسـمى بجرائـم الـشرف، والحرمـان مـن التعليـم والعمـل. كمـا أضحـت النسـاء ثمنـا لتسـوية النزاعـات العشـائرية بـدلا مـن أن تكـون عنـصرا فعـالا في حـل النزاعـات والمفاوضـات كمـا يؤكـد عـلى ذلـك قـرار 1325.

6 - أقـرت الحكومـة العراقيـة في نيسـان 2014 الخطـة الوطنيـة للقـرار 1325 مدمجـة ضمـن الاسـتراتيجية الوطنيـة للنهـوض بالمـرأة، الـتي لـم يجـرِ تنفيذها بسـبب تجاذبات وتغيـيرات سياسـية حكوميـة وبرلمانية، وعـدم تخصيـص ميزانيـة لهـا. وبضغـط عـدد مـن منظمـات المجتمـع المـدني، أقـرت الحكومـة العراقيـة في 26 أيـار 2015 خطـة طـوارئ لتنفيـذ القـرار 1325 المنبثقـة عـن الخطـة الوطنيـة آنفـة الذكـر، آخـذة بعـين الاعتبـار الوضـع الجديـد بعـد غـزو تنظيـم داعـش الإرهـابي لعـدد مـن محافظـات **العـراق** في 9حزيـران 2014، ونتائجـه في نـزوح عـشرات الآلاف مـن العوائـل مـن ديارهـم ، وتعـرض العديـد من النسـاء والفتيـات لأقـصى أنـواع العنـف الجنـسي والإتجـار والسـبي. كمـا أقـرت الحكومـة العراقيـة اسـتراتيجية الأمـن الوطـني[151] في 1/ 3/ 2016 الـتي تتبـنى إصـلاح النظـام الأمـني في **العـراق**، اعتمـادا عـلى قـرارات مجلـس الأمـن 2170 و 2178 في محاربـة الإرهـاب، إلا أنهـا خلـت مـن الإشـارة إلى اعتمـاد آليـات محـددة لتطويـر دور النسـاء في المؤسسـة الأمنيـة، وتلبيـة احتياجاتهـن بمـا ينسـجم مـع قـرار مجلـس الأمـن 1325 والقـرارات الملحقـة بـه. كمـا لـم تعتمـد عـلى الاسـتراتيجيات الوطنيـة الأخـرى المقـرة مـن قبـل الحكومـة كمرجعيـات في التنفيـذ.

7- إلغـاء وزارة الدولـة لشـؤون المـرأة: شـملت حملـة الإصلاحـات للحكومـة العراقيـة في آب 2015 إلغـاء وزارة الدولـة لشـؤون المـرأة، وبهـذا غابـت الآليـة الحكوميـة المسـؤولة عـن متابعـة تنفيـذ السياسـات الوطنيـة للنهـوض بالمـرأة. بهـذا الصـدد، قدمـت شـبكة النسـاء العراقيـات مقترحـا باسـتحداث الهيئـة الوطنيـة لتمكـين المـرأة، كآليـة بديلـة لـوزراة الدولـة لشـؤون المـرأة، تجمـع ممثـلات مـن السـلطات الثـلاث ومنظمـات المجتمـع المـدني ووسـائل الإعـلام والمراكـز المختصـة للبحـوث والدراسـات، تعمـل عـلى متابعـة ومراقبـة تنفيـذ السياسـات الوطنيـة لتحسـين وتطويـر واقـع المـرأة، وكذلـك رفـع الوعـي الاجتماعـي بحقـوق المـرأة، وأهميـة مشـاركتها وتمكينهـا سياسـيا واقتصاديـا وثقافيـا واجتماعيـا[152]. لكـن الحكومـة اكتفـت بتشـكيل دائـرة صغـيرة سـميت بدائـرة تمكـين النسـاء تابعـة للأمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء بصلاحيـات محـدودة.

(148) https://bit.ly/2LTncgG

(149) https://bit.ly/2kIKbPa3

(150) https://bit.ly/2LOswSm

(151) مركز النهرين للدراسات الستراتيجية

(152) المذكرة النسوية بخصوص مشاركة النساء في الإصلاح السياسي المؤرخة في 2015/8/20

القوانين ومشاريع القوانين والتعليمات:

1. صدر في آب 2015 قانون الأحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015، وسجلت المنظمات النسوية تحفظها عليه وطالبت بتعديله بمذكرة مؤرخة في أيلول 2016، قدمت إلى الرئاسات الثلاث في أجهزة الدولة، حول خلو القانون من إدراج الكوتا للنساء عند تشكيل الأحزاب ولا في تشكيلاتها التنظيمية وقياداتها، حيث ذكرت فيه عبارة «مع مراعاة التمثيل النسوي»، مما يتناقض مع نص الدستور وقانون الانتخابات اللذين أكدا على الكوتا للنساء. ومن نتائجه السلبية أنه سيؤدي إلى استمرار ترشيح نساء للانتخابات بدون أي خلفية أو مشاركة في العمل السياسي، ويحد من عملية التمكين السياسي للنساء، مما يُعد مخالفا لالتزامات العراق الدولية، لاسيما اتفاقية سيداو، التي نصت على اعتماد تدابير خاصة مؤقتة وفقا للمادة 4 والتوصية العامة للجنة سيداو رقم 25 (1)، إضافة لتوصية اللجنة رقم 35 / ب،ج للحكومة العراقية، كما يتعارض مع ما جاء في الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 المقرّة من قبل مجلس الوزراء، التي تقضي بزيادة وتفعيل مشاركة النساء في مواقع صنع القرار وبناء السلام. ورفعت مجموعة من المنظمات غير الحكومية والشخصيات دعوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية في كانون الثاني 2016 تتضمن من بين جملة من الاعتراضات على القانون مسألة خلوه من الكوتا للنساء في الأحزاب السياسية.

2. قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 [153]، يعد خطوة إيجابية ومتقدمة نحو الحد من ظاهرة التحرش الجنسي الذي تتعرض له النساء في مواقع العمل. فقد نصت المادة (10 / أولا) على حظر التحرش الجنسي، في الاستخدام والمهنة سواء على صعيد البحث عن عمل أو التدريب المهني أو التشغيل أو شروط أو ظروف العمل. فيما أوردت المادة ذاتها في (الفقرة ثالثا) تعريفا للتحرش بأنه سلوك جسدي أو شفهي ذو طبيعة جنسية، أو أي سلوك آخر يستند إلى الجنس ويمس كرامة النساء أو الرجال، ويكون غير مرغوب وغير معقول ومهينا لمن يتلقاه، ويؤدي إلى رفض الشخص وعدم خضوعه لهذا السلوك، صراحة أو ضمنا لاتخاذ قرار يؤثر على وظيفته. وهو يقترب كثيرا من التعريف الدولي للتحرش الجنسي. كما فرضت عقوبة على مرتكب الفعل بموجب المادة (11) أن تفعيل أحكامه في هذا الخصوص بحاجة إلى الآليات والإجراءات التي تضمن تطبيقه، إضافة إلى رفع مستوى وعي النساء بأهمية هذه القواعد القانونية التي توفر لها الحماية في مواقع العمل.

3. مسودة قانون الحماية من العنف الأسري: في بداية عام 2015 صادقت الحكومة العراقية على مسودة القانون وأحالته إلى مجلس النواب. وأصبح في عهدة لجنة النساء والأسرة والطفل النيابية، وقرأ قراءة أولى في إحدى جلسات مجلس النواب. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات حوارية مع مختصين في القانون ومع منظمات المجتمع المدني، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل البرنامج الإنمائي ووكالة النساء وصندوق السكان، لمناقشة مسودة القانون التي قدمت من قبل الحكومة العراقية، في تموز 2016 حيث عقدت ورشة حوار بالتعاون مع لجنة النساء والأسرة والطفل، بمبادرة جمعية الأمل العراقية بحضور 12 نائبا/ة وعدد من المختصين والناشطات، تم

(153) جريدة الوقائع العراقية العدد 4386 بتاريخ 9/ 11/ 2015 http://www.moj.gov.iq/view.1925 /

فيها بلورة صيغة توافقية لمشروع القانون[154]. تم الاتفاق على مواصلة حملة المدافعة والضغط على مختلف الكتل النيابية وتعبئة الرأي العام ووسائل الإعلام خلال الفترة القريبة القادمة لغرض كسب التأييد لمشروع القانون، واحتواء معارضة بعض الكتل والشخصيات السياسية النافذة في مجلس النواب وخارجه لمسودة القانون؛ بحجة غير مسندة أنه يحوي أحكاما مخالفة للشريعة الإسلامية، والسعي لتمرير قانون متماسك وواضح ورصين، يتلاءم مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، لكي يحفظ لضحايا العنف الأسري، ومنه العنف الجنسي، الحماية والتأهيل، ويعترف رسميا بإنشاء بيوت آمنة للناجيات من العنف التي يفتقر إليها **العراق**، وهو طلب ملح.

كما يضمن للضحايا سبل الانتصاف للعدالة بدون خوف، ويحد من ظاهرة الإفلات من العقوبة بالنسبة لمرتكبي جرائم العنف الأسري. واستكمالا لحملة المدافعة وكسب التأييد التي تنظمها شبكة النساء العراقيات وجمعية الأمل بهذا الصدد، عقدت في آيار2017 ورشة نقاشية، لغرض توحيد الرؤى وحلحلة القضايا التي تواجه مشروع القانون، بمشاركة ثمانية نواب ونائبات يمثلون اللجان (حقوق الانسان، الأوقاف، النساء والأسرة والطفل، القانونية) والمستشارين القانونيين في مجلس النواب، وممثل عن مجلس القضاء الأعلى، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، في ختامها تبنى المشاركون صيغة موحدة للتعديلات على مشروع القانون، جاءت بعد نقاشات معمقة لبيان مدى انسجامها وتطابقها مع الدستور والتشريعات العراقية النافذة، بالإضافة الى توافقها مع الإطار الدولي لمناهضة العنف الأسري.

جرائم الاغتصاب والإجهاض:

1- مارس تنظيم داعش المتطرف وبشكل ممنهج في المناطق التي سيطر عليها، تحديدا في **الموصل والانبار**، عمليات اختطاف وأسر نساء وفتيات إيزيديات، بالإضافة إلى أخريات (تركمانيات ومسيحيات وشبك)[155].

واستطاع عدد من النساء الإيزيديات المحتجزات الفرار ويقدر عددهن بـ (900) فتاة وامرأة[156]، وهن يواجهن معاناة نفسية سيئة للغاية أدت إلى انتحار بعضهن بسبب ما تعرضن له من عمليات اغتصاب واعتداءات جنسية واسترقاق جنسي وتزويج قسري، وما نتج عنه من حالات حمل وإسقاط، الأمر الذي أثرّ على صحتهن بشكل سيء.

2- بموجب قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 الذي يجرم الإجهاض، لا تتوفر خدمات الإجهاض الآمن والقانوني لحالات الاغتصاب والحمل خارج الزواج[157]، الأمر الذي يضطرهن إلى إجراء الاجهاض بشكل غير قانوني وبدون رقابة طبية، مما يهدد حياتهن بالخطر. يتطلب ذلك تغيير القوانين والسياسات لتوفير الحماية اللازمة للنساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي

(154) جمعية الأمل العراقية- البيان الصحفي لورشة بيروت في تموز 2016 http://www.iraqi-alamal.org/ArticleShow.aspx?ID=539

(155) https://bit.ly/2kIVAy8

(156) http://almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=47108

(157) معاناة نساء العراق تحت حُكم «داعش»- هيومان رايتسووج- نيسان 2016

وممن يرغبن في إنهاء حملهن، وخاصة أن الإجهاض في مثل هذه الحالة لا يعتبر جريمة، بل هو الحل الأفضل من وجهة نظر إنسانية، يدفع خطر الانتحار عنهن والإحساس بالعار، على أن يجري أيضا توفير الرعاية اللازمة لهن لما يتعرضن له من مشاكل (نفسية واجتماعية وصحية) والسعي الجاد لتخفيف معاناتهن وتعويضهن عما لحق بهن من الظلم والغبن من قبل داعش.

3- لا يقتصر الأمر على نساء الأقليات، فقد تجمعت لدى منظمات المجتمع المدني معلومات عن تزويج قسري لأعداد غير قليلة من الفتيات والشابات المسلمات من عناصر داعش في محافظات الأنبار ونينوى وكركوك، وتعرضهن لحالات اغتصاب واعتداءات جنسية. وإذا أبدت الواحدة منهن أي رفض أو مقاومة فإنها تتعرض للإيذاء الشديد الذي يتسبب في نزف مستمر أو الإجهاض أو علة مزمنة في عمودها الفقري، وفي وضع نفسي سيء للغاية. كما واجهت العديد من الشابات والنساء في هذه المناطق تهما بالزنا أو الكفر أو الارتداد أو التجسس أو السحر أو عدم الالتزام باللباس «الشرعي»، ونفذ حكم الموت بهن ذبحا أو رميا بالرصاص أو الرجم، وفي حالات أخرى ينفذ بالمتهمة الجلد أو الغرامة أو كليهما.

4- من المهم الإشارة هنا أن العديد من هؤلاء النسوة المتزوجات من عناصر داعش قد ترملن فيقسرن على الزواج من أخ القتيل أو عنصر «جهادي» آخر. والأنكى من ذلك كله، أن عددا غير قليل من المتزوجات من عناصر إرهابية يطاردهن رعب التهديد بالقتل «غسلا للعار» من قبل أقربائهن وعشيرتهن. كما يحملن قلقا دائما على مصير أطفالهن الذين لا يملكون المستمسكات الشخصية.[158]

5- وقعت الحكومة العراقية في أيلول 2016 بيانا مشتركا للحد والتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح مع ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة لقضايا العنف الجنسي، وخاصة في مجالات: دعم إصلاح التشريعات والإصلاح في مجال السياسات لتعزيز حماية ضحايا العنف الجنسي، وضمان عودة النازحين وإعادة دمجهم بالمجتمع، ومسآلة مرتكبي العنف الجنسي، مع ضمان تقديم الخدمات ودعم مستلزمات المعيشة وتعويض الضحايا. والعمل على إشراك الزعماء الدينيين ورجال العشائر والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق النساء في التصدي ومنع جرائم العنف الجنسي، وتعزيز دور النساء في مكافحة الإرهاب والتطرف، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان شكلتا فريقا وطنيا معني بالتصدي للعنف الجنسي، بالتعاون مع الأمم المتحدة بهدف إعداد خطة عمل لتنفيذ بنود البيان المشترك، وبسبب الأزمة الاقتصادية والمشاكل السياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم التي جعلت آليات العمل المشترك غير فعالة

(158) تقرير جمعية الأمل العراقية- تموز 2016

النساء والسلام والأمن

أ- المصالحة الوطنية

1- بموجب الأمر الرئاسي الصادر في 31/ 12/ 2015، أعلن عن تشكيل لجنة وطنية جديدة للمصالحة الوطنية مكونة من ستة أعضاء وجميعهم من الرجال، بناء على اتفاق الرئاسات الثلاث. الأمر الذي يدلل على عدم وجود إرادة سياسية لدى صناع القرار بالاعتراف بدور النساء كطاقة خلاقة في عملية بناء السلام والأمن، واستمرار سياسة التهميش والإقصاء للنساء في ظل غياب الآلية الوطنية لمتابعة وعدم تخصيص الموارد اللازمة للتنفيذ[159]، وبالضد من قراري مجلس الأمن 1325 و 2242 اللذين أكدا على أهمية مشاركة النساء في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الغرهاب والتطرف.

2- لم تعتمد لجنة المصالحة الوطنية ضمن برنامجها المعلن لعام 2016-2017، الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325، كمرجعية وطنية في تنفيذ برنامجها. وقد نظمت اللجنة عددا من المؤتمرات والاجتماعات الوطنية[160]ولم تشرك النساء في تقديم أوراق عمل، ووجهت الدعوة لعدد محدود جدا من النساء، كما لم تتناول النقاشات دور النساء في المصالحة الوطنية. بالرغم من وجود مكتب للمرأة ممثلا بموظفة ليس لها مهام محددة ولا صلاحيات فاعلة. كما تشكلت لجنة قرار 1325 ضمن لجنة المصالحة الوطنية ترتبط مع غرفة عمليات تنفيذ خطة الطوارئ لتطبيق القرار 1325 ويترأسها رجل بدرجة مدير عام.

3- بعد مداولات عدة بين المنظمات النسوية، أصدرت شبكة النساء العراقيات في شباط 2016 بيانا تحت عنوان «مقترحات بخصوص برنامج المصالحة الوطنية»، تضمنت عشرة مقترحات بهذا الصدد[161]. كما عقد لقاءات مع مسؤولين في لجنة المصالحة الوطنية من قبل المنظمات النسوية لمناقشة سبل تفعيل دور النساء في برنامج المصالحة الوطنية، ولكن للأسف الشديد لا زالوا مستمرين على نهج الإقصاء والتهميش.

4- في 18/ 7/ 2017 أطلقت شبكة النساء العراقيات مبادرتها حول بناء الأمن والسلم المجتمعي في محافظة **نينوى**، تنفيذا لمقررات منتدى الأمن النسوي الإقليمي حول القرار 1325 الذي عقد في **أربيل** في 2015، من أجل تعزيز دور النساء في مقاومة الإرهاب والتطرف. وتقوم المبادرة على ثلاثة محاور رئيسية: تتمثل بالمحور القانوني والتشريعي الذي يقوم على ضمان حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها من خلال الإسراع بتشريع القوانين الضامنة لها، أما المحور الثاني فقد ركز على دور النساء والأمن والسلام ودعم جهود الإغاثة وضمان عودة النازحات إلى ديارهن، ومشاركتهن بعملية التنمية والبناء ضمن إطار خطة العمل الوطنية لقرار 1325، بينما تناول المحور الثالث الجهود الوطنية في الحد والتصدي للعنف الجنسي أثناء النزاعات، من خلال الالتزام بتنفيذ البيان المشترك بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة. قرار مجلس الأمن 2379 وتشكيل اللجنة الدولية للتحقيق بجرائم تنظيم داعش الإرهابي.

---

(159) قرار مجلس الأمن حول تجديد ولاية بعثة يونامي

(160) مؤتمر صناع الرأي العام في 16 أيلول 2015 ، مؤتمر حول إنشاء شبكة التعايش والسلم الأهلي في 12 آذار 2016 .http://www.iraqnr com/Home/?page_id=46

(161) مقترحات شبكة النساء العراقيات بخصوص برنامج المصالحة الوطنية/ شباط 2016

ب- الخطة الوطنية لتنفيذ قرار 1325

1- وضعت مسودة الخطة الوطنية لتنفيذ القرار1325 بالتشارك ما بين منظمات المجتمع المدني وجهات حكومية وبرلمانية. وكانت تتضمن 6 ركائز، وأهمها تعديل التشريعات التمييزية والعنف ضد المرأة، كما وضعت لها ميزانية تقديرية لمدة 4 سنوات. وعندما أقرت الخطة في نيسان 2014 من قبل الحكومة رفعت منها الركيزتان المذكورتان أعلاه، بدون العودة إلى الشركاء الذين وضعوا مسودة الخطة. ويمكن القول أن الخطة قد ولدت ميتة بعدم وجود تخصيص مالي لها.

2- تضمنت الخطة الوطنية المواد الواردة في القرار1325 (الحماية، والمشاركة، والتوعية بالقرار، وجلب الدعم والموارد) في حين أهملت بقية الركائز كالوقاية والإنعاش. كما أهملت الخطة الوطنية بقية القرارات الملحقة للقرار: 1325 **(2008) 1820و (2009) 1888و (2009) 1889و (2013) 2122.** ولوحظ أيضاعدم وجود برنامج عمل تنفيذي للخطة.

3- جاءت خطة الطوارئ لتنفيذ قرار 1325، التي صادقت عليها الحكومة في نهاية أيار 2015، كاستجابة سريعة لاحتياجات النساء بعد اجتياح داعش لمحافظة **نينوى** ومناطق أخرى من **العراق**، وعلى أثر سبي النساء الأيزيديات والعنف الجنسي الذي استخدم ضدهن، وموجة النزوح الهائلة وخاصة من الأقليات. ركزت خطة الطوارئ على ركيزتي المشاركة والحماية فقط كأولوية وحاجة مرحلية سريعة، وأهملت أيضاً القرارات الملحقة بقرار 1325، وبالأخص تلك المتعلقة بمعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وضد النساء، ولم تحتو الخطة على برنامج عمل وتحديد سقف زمني لها.

4- قدمت مساعدات الإغاثة والطوارئ للنازحات بالحد الأدنى من قبل الحكومة العراقية وحكومة إقليم **كردستان** ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية، ومع استمرار العمليات العسكرية بدأت المساعدات والخدمات الحكومية تتقلص إلى حد كبير بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الحكومة من جراء انخفاض عائدات النفط، وكذلك استشراء الفساد في المؤسسات الحكومية المعنية. كما أن المساعدات الدولية لا تسد احتياجات الأعداد الهائلة من النازحين.

5- بالنسبة للضحايا من النساء والفتيات لم تتوفر للغالبية العظمى احتياجاتهن الخاصة، والخدمات الصحية أيضا شحيحة، من حيث العلاج وتوفر الأدوية اللازمة، ولا تتناسب مع ضخامة العدد والحالات المرضية والإصابات والصدمات النفسية التي تعرضن لها. ولابد من الإشارة إلى إعلان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في شهر حزيران 2016 بشمول 1226 سيدة أيزيدية من الناجيات من داعش ببرنامج الإعانة الاجتماعية، وإصدار البطاقات الذكية لهن[162]، وأن إجراءات الشمول تمت بعد إجراء زيارات ميدانية من قبل منظمات المجتمع المدني، ودائرة رعاية النساء في الوزارة المذكورة، ومفوضية حقوق الإنسان إلى مخيمات النزوح وأماكن إيوائهن. علما بأن الإعانة الشهرية ضمن هذا البرنامج لا تتجاوز 120 دولارا للمرأة الواحدة.

(162) موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – تاريخ الإضافة 2016/6/9

6- بالرغم من الوضع الأمني المتأزم وقلة الموارد ومصادر الدعم، عملت منظمات المجتمع المدني على توفير بعض الاحتياجات الأساسية للنازحين في إطار خطة الطوارئ للقرار 1325، في مجالات الدعم القانوني، رصد ومتابعة لحالات ضحايا العنف الأسري والعنف الجنسي، الوقاية والمنع، التعليم والتمكين المهني والاقتصادي وتوفير فرص العمل. إضافة إلى تقديم الخدمات الصحية (لقاحات، فحص دوري، الطوارئ، وتوفير العلاج) والعمل على توفير المساعدات الإنسانية (طعام، ملابس، فرش وأغطية ومستلزمات النظافة) وتعزيز دور النساء في مكافحة الإرهاب والتطرف وبناء السلم الأهلي والمصالحة والتماسك الاجتماعي.[163]

7- كما أن الميزانية الاتحادية للأعوام 2014-2017 لم تتضمن فقرات مستجيبة للنوع الاجتماعي، وهذا يؤشر إلى وجود معوقات تواجه تنفيذ السياسات الخاصة بالمرأة، مثل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، والاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، والخطة الوطنية، ويؤكد كذلك أن قضايا النساء ليست أولوية حكومية[164]، بالرغم من تعهد رئيس الوزراء عند تشكيل الحكومة الجديدة في أيلول 2014 بوضع الأولويات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي المقترح 2015-2018 بالعمل على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية التي تبنتها الحكومة سابقا، بالرغم من تنظيم عدد من البرامج التدريبية حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لعدد من الوزارات بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية .[165]

8- في 27/ 12/ 2017 تشكل فريق وطني تحت مسمى الفريق الوطني لتنفيذ القرار 1325، بموجب الأمر الديواني رقم 138 لسنة 2017، برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء، وعضوية 24 وزارة وهيئة ومؤسسة غير مرتبطة بوزارة وبدرجة وكيل وزير، وانبثقت لجنة تنسيقية عليا، وسكرتارية لمتابعة أعمال الفريق. بدون مشاركة منظمات المجتمع المدني، كما لم تتضح المهام وآليات للقيام بأداء دوره في متابعة تطبيق قرار مجلس الامن 1325.

الإطار الدستوري والقوانين التمييزية

أ- لجنة تعديل الدستور:

تشكلت اللجنة في الدورة النيابية 2005-2009، التي قدمت تقريرها في 2007 للبرلمان ولم يجرِ التصويت عليها، حسب ما ينص عليه الدستور. وفي الدورة النيابية اللاحقة 2010-2014 فشلت الكتل السياسية في التوافق على تفعيل عمل لجنة تعديل الدستور، ولم تنجح في إكمال تعديلات دستورية ملزمة بسبب تأزم الخلافات بينها. وبالتالي ظلت المادة 41 من الدستور بشأن الأحوال الشخصية معلقة بدون حسم. واستمر الحال في الدورة النيابية الحالية 2014- 2018.

---

(163) التقريرالموحد لغرفة عمليات منظمات المجتمع المدني الخاصة بتنفيذ خطة الطوارئ لسنة 2015 شارك بإعداده (جمعية الأمل العراقية، منظمة نساء من أجل السلام، جمعية نساء بغداد، رابطة النساء العراقية، منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، ومنظمة مدخل العراق الصحي).

(164) قرار تجديد بعثة يوناميفي العراق لسنة تموز 2017

(165) تقرير حكومة العراق الى لجنة السيداو حول الملاحظتين الختامية 12، 18 CEDAW/C/IRQ/CO/4-6/Add.1 26 May 2016 ص6

ب - قانون الأحوال الشخصية الجعفرية:

1- شباط 2014، صادقت الحكومة على تمرير مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفرية إلى مجلس النواب لمناقشته، مما أثار ضجة كبيرة بين أوساط الرأي العام عموما، وبين منظمات المجتمع المدني خصوصا. ونتيجة الضغط الوطني والدولي، أصدرت الحكومة قرارا آخر في الأول من نيسان 2014 بسحب مشروع القانون، منوهين بتأجيل النظر فيه إلى ما بعد الانتخابات المقررة في 30 نيسان 2014.

2- في ظل استمرار تصريحات بعض المسؤولين مجددين الدعوة لتشريع القانون المذكور، مع وجود ممارسات قضائية تعطل من تنفيذ أحكام قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959؛ فقد قدم مقترح مشروع قانون لتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 في 2017/5/23 من قبل لجنة الأوقاف واللجنة القانونية، استنادا للمادة 41 المعطلة من الدستور ، كونها ضمن المواد الخلافية المدرجة للتعديل منذ 2006 التي لم يبت فيها حتى الآن، ولا يمكن تشريع أي قانون بناء على نصها. إن التعديل المقترح يضرب في الصميم مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نصت عليه المادة 14 من الدستور، ويشرعن للطائفية الممزقة للنسيج الاجتماعي القائم على علاقات المصاهرة الأسرية المختلطة، ويهدد وحدة واستقلال القضاء التي نصت عليها المواد 19 و87 و88 من الدستور من خلال ربط محكمة الأحوال الشخصية بالمجلسين العلمي الإفتائي السني والشيعي. إضافة إلى ذلك فإن مشروع القانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي نصت عليها المادة 2لبند (ب)، ويتناقض مع التزامات **العراق** الدولية بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

ج- تعديل القانون الجنائي:

1- مازال العمل مستمرا بقانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 وقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971، ولم يحصل أي تغيير فيهما حتى الآن، بما ينسجم مع توجهات الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالنساء بضرورة تعديل القانون الجنائي وتهيئة البيئة القانونية المساوية[166]، وكذلك توصية لجنة سيداو رقم 18 بإلغاء أو تعديل مواد محددة في القانونين لما تتضمنه من تمييز وإجحاف لكرامة المرأة.

2- وشهدت فترة السنتين الماضيتين ارتفاعا ملحوظا فيما يسمى جرائم الشرف، وظاهرة انتحار النساء، والإتجار بالنساء، وظاهرة «الفصلية» – حيث تكون النساء ثمنا لتسوية النزاعات العشائرية.[167] ومرتكبو هذه الجرائم والممارسات لا تطالهم يد العدالة، وإن حدث ذلك، فغالبا ما تكون الأحكام خفيفة للغاية تتراوح بين عدة أشهر وبضع سنوات. وتبقى النساء أسيرات لتشريعات لا تحترم كرامتهن ويفتقدن إلى الحماية والإنصاف وسبل الوصول للعدالة.

(166) الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالنساء – المحصلة الأولى بيئة تشريعية وقانونية مناصرة للمرأة ص59

(167) مثل 50 امرأة كانت ثمنا لتسوية نزاع بين عشيرتين في شمال البصرة في النصف الأول من 2015

هـ - **الولايـة في القانـون المـدني:** حـرم القانـون المـدني العـراقي رقـم 40 لسـنة 1951 الأم مـن الولايـة عـلى الصغـير في المـادة 102 حيـث جـاء: (ولي الصغـير أبـوه ثـم وصي أبيـه ثـم جـده الصحيـح ثـم وصي الجـد ثـم المحكمـة أو الـوصي الـذي نصبتـه المحكمـة) ففـي هـذا النـص إنـكار واضـح لـدور الأم، وهـو غـير جائـز. إذ كيـف يقـدم مثـلا وصي الأب ووصي الجـد عـلى الأم، الـتي قـد تكـون هـي الوصيـة إذا وافقـت المحكمـة عـلى ذلـك، بينمـا نعتقـد بـضرورة تقديـم الأم عـلى غيرهـا (كمـا جـاء في قانـون الأحـوال الشـخصية الـذي منـح الوصايـة لـلأم) أو تـرك الأمـر للمحكمـة لتقديـر مصلحـة الطفـل. لابـد أيضـا مـن تعديـل قانـون رعايـة القاصريـن الـذي اعتـبر الأب بحكـم القانـون وليـا عـلى القـاصر وولايتـه أصليـة ذاتيـة[168] عـلى وفـق حكـم المـادة (27) الـتي نصـت عـلى أن (ولي الصغـير أبـوه ثـم المحكمـة) لـكي ينسـجم مـع ضرورة احـترام حقـوق النسـاء والرجـال في الولايـة والوصايـة. وهـذه المـادة تتعـارض بشـكل واضـح مـع المـادة 14 مـن الدسـتور الـتي أقـرت المسـاواة دون تميـيز، كمـا أنهـا تتعـارض مـع المـادة 2 / ب و،ج، والمـادة 16/ ومـن اتفاقيـة سـيداو.

التوصيات

1- العمل على تحديث الخطة الوطنية لتطبيق القرار 1325 بما ينسجم مع متطلبات المرحلة القادمة وتوفير الموارد اللازمة لها.

2- وضع خطة عمل وتخصيص الموارد اللازمة لها؛ لتنفيذ بنود البيان المشترك بخصوص جرائم العنف الجنسي المرتكبة أثناء النزاعات، واتخاذ التدابير اللازمة لبناء نظام إحالة يعزز من قدرة وصول الضحايا والناجيات إلى الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والمالية المناسبة لهن، وإنشاء البيوت الامنة، وتقديم خدمات المشورة والدعم القانوني وإعادة التأهيل، وإتاحة فرص التعليم، ومساعدتهن في العودة إلى مناطقهن بشكل آمن.

3- دعم جهود المصالحة بين المجتمعات المحلية، وإشراك منظمات المجتمع المدني والنساء، في وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي، ومكافحة الإرهاب والتطرف.

4- الإسراع في تشريع قانون مكافحة العنف الأسري.

5- تشكيل الهيئة الوطنية لتمكين النساء بصلاحيات وموارد لازمة لمتابعة تنفيذ السياسيات والاستراتيجيات الوطنية التي صادقت عليها الحكومة العراقية.

6- إبعاد الجرائم التي ترتكب ضد النساء، ومعاقبة مرتكبيها من قرارات العفو الحكومية التي تصدر بناء على توافقات سياسية ضمن برنامج المصالحة الوطنية، والعمل على جبر الضرر للضحايا من النساء وإعادة تأهيلهن.

7- تعديل قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 بما يضمن إلغاء أو تعديل المواد التمييزية انسجاما مع توصيات لجنة سيداو ، خاصة ما ورد في التوصية 18 منها.

---

(168) http://www.iraqja.iq/view.2915

الفصل الرابع: الانتخابات التشريعية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من منظور النوع

الورقة مقدمة من عضوات ملتقى النساء فى السياسة
سومية صالح / نفيسة لجرش

الإطار العام:

يجمع الجزائريون بما في ذلك السلطة الحاكمة على أصول الشعب الجزائري الأمازيغية، وتم الاعتراف بذلك دستوريا بعد نضالات الأمازيغ منذ الاستقلال، فقد تم الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الدستوري لعام 2008، وكلغة رسمية في الدستور الجديد لسنة 2016، وتم النص على مبادئ الهوية الوطنية (أمازيغية عروبة وإسلام)، وتعتبر هذه المبادئ التمثيل الحقيقي والرسمي لتركيبة المجتمع الجزائري، وهي تركيبة مجتمعية مبنية على اختلاط الاعراق الموجودة في المجتمع وعلى الاخص العرقين العربي والأمازيغي، الذين اتصفا بالتعايش والتزاوج منذ قرون.. هذا التصنيف لا ينفي وجود ثقافة أمازيغية أصيلة في كثير من المناطق الجزائرية، كما لا ينفي هيمنة الثقافة العربية الاسلامية على غالبية الشعب الجزائري، إلى جانب ثقافة فرنسية هيمنت على الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي وما زالت، وهناك أقلية بسيطة إفريقية منذ الزمن القديم أيضا ولكنها انصهرت في المجتمع الجزائري لغويا وثقافيا ودينيا، وأصبحت مثل غيرها من الجزائريين ذوي الأصول الغربية أو التركية أو الأندلسية. أما دينيا فتوجد أقلية بسيطة مسيحية ويهودية تمارس طقوسها ولها كنائسها وقبورها على مستوى التراب الوطني. والدستور الجزائري لسنة 2016 قد نص على حرية الاعتقاد وحرية الممارسات الدينية، كما أن الدستور الجزائري المؤسس للدولة الجزائرية لسنة 1963 كان قد نص في المادة 32 على المساواة بين كل الجزائريين « كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجِنس أو الرّأي، أو أيّ شرط أو ظرف آخر، شخصيّ أو اجتماعيّ».، لكنها غالبا ما تخضع لضغوطات مجتمعية وحتى من طرف السلطة تحد من حرية الممارسة في هذا المجال.

ميزان القوى السياسي

مع انفتاح الفضاء السياسي بمقتضى دستور 1989 الذي نص في المادة 42 على:" الحق في إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون". لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات أو الطابع الديموقراطي والجمهوري للدولة، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، كما لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، كما يُحظَر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، كما لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

سمحت هذه المادة باعتماد قاعدة أحزاب فاقت في بدايتها 90 حزبا، ثم اختصرت بعد انتخابات 1991 في 39 حزبا، أضيف لها بعد إصلاحات 2012 ما يفوق 24 حزبا، من بينهم أربع نساء مؤسسات و رئيسات لأحزابهن، لكن فرض شرط توفر نسبة 4 في المائة كقاعدة أصوات انتخابية للوصول إلى البرلمان قلص من عدد الأحزاب الفاعلة على الميدان.

وخلافا للمادة 42 الدستورية، سمح في فترة التسعينات بتشكيل أحزاب على أساس ديني وجهوي، وهكذا حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الحزب السلفي الإسلامي الذي صعد نجمه بعد أحداث الحراك الاجتماعي للمجتمع الجزائري المطالب بالإصلاحات في 6 أكتوبر عام 1988، انتصارا كبيرا في الانتخابات المحلية لسنة 1990 بـ 4.3 مليون صوت، و3.260 مليون صوت في الانتخابات البرلمانية لعام 1991. ولكن بعد تعليق الانتخابات، وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم هيمنة الجيش على عملية الانتقال السياسي مباشرة بعد توقيف المسار الانتخابي. في اليوم التالي لانتهاء العملية الانتخابية، عزز من عملية التعاطف الشعبي وحتى الدولي مع الحركة، ووقع المحظور المتمثل في بروز الجماعات الجهادية المختلفة التي كانت مختفية تحت جناح الجبهة الاسلامية للإنقاذ، مع الملاحظ أن التصويت إلى الجبهة الاسلامية آنذاك كان تصويتا «إقصائي» للسلطة الحاكمة.

بعد سنوات من العنف بين الجماعات المسلحة والجيش الجزائري، وفي ظل سنوات الارهاب والعنف ضد المواطنين المسالمين، التي تميزت بمقاومة شعبية وأمنية تشتت الجماعات الارهابية وطنيا وإقليميا، ورغم العودة للعملية الانتخابية بانتخاب رئيس للجمهورية في 16 نوفمبر 1995، المدعمة بانتخابات برلمانية عام 1997، ورغم انضمام جزء كبير من الاسلاميين دعاة (الإسلام هو الحل) إليها، فقد بقيت التيارات الإسلامية تنهج منهج المعارضة لكنها انتقلت إلى طروحات ما أصبح يسمى بـ (منهج الاسلامي الواقعي)، قناعة لجأ إليها بعض الاسلاميين بعد فشل الصراع الدموي في الاستيلاء على السلطة، ونجاح الجيش في السيطرة على المسار السياسي، ثم بعد الانتخابات الرئاسية لعام 1999 أقنع التيار الإسلامي نفسه بما سماه بـ «الحلّ الممكن»، وتسهيل الاندماج في العملية السياسية خاصة بعد المصالحات والقوانين التي بادر بها رئيس الجمهورية (الأمين زروال) ثم تولاها بعد ذلك كل الرؤساء الذين خلفوه إلى اليوم.

يمكننا اعتبار نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كأكبر حركة شعبية يغلب عليها التوجه السلفي، لاستيعابها للشرائح الأكثر فقرا والأكثر تطرفا دينيا في المجتمع، ولذلك، وحتى بعد حلها، فإن الأحزاب الإسلامية المتواجدة اليوم قد استفادت من وعائها الانتخابي، وما زالت حتى اليوم أكثر تمثيلا لبعض القطاعات المحافظة من النخب الفكرية. ولكن تشتتها على خمس أحزاب اسلامية كرس تباياتها الفكرية والسياسية، وشكل تراجعا كبيرا في وعائها الانتخابي رغم تحالفاتها الضمنية والجزئية، فحركة الاخوان المسلمين (حمس) أي حركة مجتمع السلم سابقا. رغم ترتيبها الأولي في التيار الاسلامي في الانتخابات البرلمانية لعام 2017، لم تحرز أكثر من 800 ألف صوتا، بخمسين مقعدا من بين 462 مقعدا، في حين حصلت التيارات الإسلامية الأخرى على 33 مقعدا.

في حين انكفأ التيار اليساري الذي كان يطلق على نفسه التيار الديموقراطي بعد الهزيمة الانتخابية الكبرى لجبهة التحرير الوطني في عامي 1990 و 1991، وهكذا توزع هذا التيار مع التيار القومي على عدة أحزاب، وبابتعاد هذه التنظيمات عن نموذج الدولة الشعبوية الذي كان سائدا في السبعينيات، تطورت ملامح كثير منهم نحو توجه ليبرالي بشكل متزايد، برز بشكل واضح في الانتخابات الرئاسية لعام 1997، هذه الانتخابات التي فاز فيها الحزب الوطني الديمقراطي المشكل حديثا، وهو حزب قومي أغلبية أعضائه من قدماء الإدارة والمقاومين للإرهاب والنقابيين وفئات مهمة من المنفصلين عن جبهة التحرير الوطني وكذا عن بعض التيارات اليسارية.

منذ تلك الانتخابات إلى اليوم والتنافس على أشده بين هذين الحزبين وإن حسم في غالب الأحيان وفي مجال التفوق الانتخابي لجبهة التحرير الوطني. ولكنه كان في الغالب أيضا يحرمها من تولي رئاسة الحكومة التي كانت تعطى للحزب المنافس انطلاقا من إرادة رئيس الجمهورية الذي هو الرئيس الشرفي لحزب جبهة التحرير الوطني، رغم النص الدستوري الذي يعطي للأغلبية الحق في تعيين رئيس الحكومة، إلا أن قوة النظام الرئاسي في الدستور الجزائري تعطي صلاحيات للرئيس لاختيار رئيس الحكومة من أجل خلق توازنات في السلطة السياسية، وهو ما مكن بعث تحالف رئاسي متناقض، يدافع عن برنامج الرئيس من هذين الحزبين وأحزاب (علمانية وإسلامية) مثل حمس عن الإسلاميين والنهضة، والحركة الشعبية .

في انتخابات عام 2017، تغيرت الخريطة الانتخابية والسياسية نوعا ما، ولكنها أبقت على الترتيب السابق رغم تقدم حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 100 مقعد، وصعود نجم حزب شاب ممثل في (جبهة المستقبل) الذي يعرف بانتمائه الوطني المتفرع عن حزب جبهة التحرير الوطني، التي حصل على المرتبة الثالثة، في حين بقي تنظيم الإخوان المسلمين الممثل في حزب حمس كأول حزب اسلامي في المرتبة الرابعة.

أما الأحزاب الديمقراطية ، التي قامت في الأساس على مطلب المساواة بين الجنسين، والاعتراف بالهوية الثقافية الأمازيغية، والتي شكلت قاعدتها بشكل رئيسي في منطقة الجزائر العاصمة وفي المناطق الناطقة أكثر باللغة الأمازيغية والتي تعرف بمنطقة (القبائل) فقد تراجع وعاؤها الانتخابي هي أيضا. كما شهد (حزب العمال) ذو التوجه التروتسكي الذي أسسته سيدة لويزة حنون وما زالت ترأسه منذ عام 1990، تراجعًا كبيرا في تأثيره الشعبي وفي ضمان وعائه الانتخابي.

الانتخابات الجزائرية والتصويت المسؤول..؟

مسألة العزوف الانتخابي في الجزائر وما تبعه من تدهور في توزيع للوعاء الانتخابي، والذي أصبح ظاهرة إقليمية إن لم نقل عالمية، تتحكم فيه كثير من العناصر، وهي:

- نشوة السنوات الأولى من الانفتاح السياسي، أفرزت خيبة أمل وتضارب مواقف بعد ما تبعها من أحداث دموية وتوقف للحياة مدى سنوات، وهو ما يسمى بالعشرية السوداء، وهو ما أدى في أحيان كثيرة إلى امتناع كثير من الناس عن التصويت لعدم الرضا عن كل الأطراف، وتصويت عدد كبير آخر من أجل التصويت للاستقرار.

- الخوف من عودة فترة التسعينات، وما جرته على المجتمع الجزائري من صراع دموي انطلق بين السلطة والجماعات الإسلامية، لكن ضحاياه بالدرجة الاولى الفئات الشعبية بمختلف توجهاتها الفكرية ومستوياتها الاجتماعية.

- تأثير الأحداث السياسية الدموية الإقليمية، وبروز التيارات الراديكالية في كل الاختيارات الانتخابية سابقا أوجد تأثيرا سلبيا لدى المنتخب/ة الجزائري/ة في كل مرحلة انتخابية.

- الخطاب التحريضي ضد السلطة الحاكمة المتزايد لدى الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على تقديم بديل اقتصادي عقلاني في حملاتها الانتخابية يعيد الثقة للمواطن/ة، شوه سمعتها السياسية

وأفقدها وعاءها الانتخابي، رغم التسهيلات الجديدة التي أعطاها القانون الانتخابي الأخير، والذي يعفي كل الأحزاب التي حصلت على وعاء انتخابي فوق 4 في المائة من تطبيق المادة القانونية التي تفرض عليه عددا معينا من توقيعات المواطنين أو المنتخبين.

- الأزمة الاقتصادية (البترولية) التي تمر بها الجزائر مثل غيرها من الدول الإقليمية، جعلت الدولة تنتهج سياسات اقتصادية غير متوازنة، ومختلة في أحيان أخرى، وهو الأمر الذي ولد عدم الرضا عند غالبية المنتخبين/ات الشباب، وتمثل ذلك بالخصوص في نمو المطالب النقابية والاجتماعية في كل القطاعات الاقتصادية وحتى في القطاعات السيادية منها.

- جمود عملية التغيير السياسي في تسيير الدولة ضمن السلطة نفسها، سواء كانت أحزابا أو هيئات سياسية فاعلة .

- كما أن عدم وجود هيئة منتخبة للإشراف على الانتخابات في كافة مراحلها، يجعل من الهيئة الحالية، وهي هيئة «مستقلة» معينة من طرف رئيس الجمهورية، والتي بها نسبة كبيرة من القضاة والمجتمع المدني محل تجاذب بين الدولة والأحزاب، باعتبارها تعكس توجهات الإدارة الممثلة في وزارة الداخلية، وهو ما يعلق عليه المحللون/ات السياسيون/ات أسباب العزوف الانتخابي، في حين تعتبرها المعارضة هيئة غير محايدة لا تستطيع مقاومة الغش والتزوير في الانتخابات.

حريات تحت الرقابة:

- المواقف والأفكار الحرة التي تمثل التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر حقيقية وهي موجودة في الميدان، وممثلة على مستوى أكثر من 90 حزبا و 100جريدة يومية مستقلة وأكثر من 30 قناة تلفزيونية خاصة، يعبر فيها وعنها بحرية اعلامية وسياسية مطلقة تناولت كل قطاعات الدولة ومارست نقدها بقوة حتى على المؤسسة الرئاسية ورئيسها، لا تتوفر في كثير من الدول الإقليمية، دون أن يعني ذلك عدم وجود عقبات قانونية أمام تلك الحريات الحقيقية التي تستمد قوتها من النضال المتطور لممثليها يوميا. فقد يتم أحيانا إحباط إنشاء حزب، أو تكوين جمعية أو نقابة لأسباب غير معقولة، والذي يرهن بموافقة السلطات الإدارية، وبإدارة صرفة تتجاوز أحيانا القانون.

- من أهم مميزات الديمقراطية في العالم، هو الحق في التجمع والتظاهر، وهو منصوص عليه في القانون الجزائري، ولكنه يرهن بطلب رخصة مثل غيرها من الدول الديمقراطية في العالم، لكنه في الجزائر قد لا توافق عليه الإدارة، مثله مثل اضرابات النقابات المكفولة قانونا ولكنها أحيانا تواجه عند التطبيق بحكم قضائي قد يلغيها... وهذه الإجراءات التعسفية لم تمنع حركية ممارسة التعبير والنضالات المطلبية والاحتجاجات الاجتماعية، الممثلة في تعطيل نشاط البلديات أو تعمل على إغلاق الطرق الوطنية مثلما يقع في كثير من الدول الديمقراطية في العالم، وهو الأمر الذي جعل من ولاية الجزائر العاصمة تخضع إلى إجراء خاص ظرفي غير قانوني تبرره السلطات بأسباب أمنية .

حقوق النساء (ودستورية المساواة):

حفل التاريخ الجزائري المقاوم للاستعمار الفرنسي بالشراكة الفعلية للنساء منذ 1830، الذي جسد بشكل واضح وقوي في نساء المقاومة الخالدة في كل ربوع الوطن، وعلى رأسها البطلة المجاهدة لالا فاطمة نسومر في منطقة القبائل، واستمر هذا النضال بأشكال مختلفة إلى تاريخ اندلاع ثورة التحرير في سنة 1954 حيث شكل نضال النساء المدني والعسكري والسياسي حجر الأساس في معادلة روح المواطنة الجزائرية، فبالإضافة إلى السجن والتعذيب والاغتصاب الفردي والجماعي والقتل والإبعاد الذي عانته النساء الجزائريات، نجدهن تتصدرن القتال في الجبال حيث شكلت نسبة المقاتلات حوالي 11000ألف مقاتلة وكثير من المسجونات والشهيدات.

إن كل ما سنته الجزائر من قوانين منذ استقلالها عام 1962، ابتداء من الدستور التأسيسي لسنة 1963، الذي اعتمد بالدرجة الأولى على المبادئ الأساسية التي قامت عليها ثورة التحرير الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر، ثم بيان مؤتمر طرابلس، تلك المبادئ التي مجدت واعترفت بدور النساء الفعال في هذه الثورة، مبادئ تم التأكيد عليها انطلاقا من التنصيص على مبدأ المساواة بين الجنسين، ونبذ التمييز الجنسي العرقي، النوعي والديني، قبل حتى اتفاقية مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة (السيداو).. وإمكانية اللجوء إلى القضاء للدفاع عن أي إخلال بهذه المبادئ التي تنص عليها (المادة 29) من دستور 1963، لكن تسطير مثل هذه المبادئ النبيلة لم تترجم ميدانيا في سياسة واضحة لدمج النساء سياسياً إلا مؤخرا.

وقد حوفظ على هذه المبادئ في كل التعديلات الدستورية منذ سنة 6791 وضمن إطار الحزب الواحد، ثم في كل التعديلات لسنوات 1986، 1996 ، 2008، 2016، ويعتبر تعديل سنة 2008، أول تعديل ينص على ترقية المشاركة السياسية للنساء بشكل واضح وقوي، وقد انعكست هذه المبادئ الدستورية، على أغلب القوانين كالتوظيف والصحة والنظام القضائي، وخاصة على قانوني التعليم والعمل، فكانت إلزامية التعليم إجبارية على الجنسين حتى سن 61 سنة، ونص في قانون العمل على عدم التمييز بين الجنسين، في التشغيل والمساواة في الأجور لنفس الوظيفة ولنفس المستوى المهني والدراسي.

ورغم تبني الجزائر لنظام قانوني يماهي في أغلبية نصوصه التشريعية وإلى حد كبير القوانين الفرنسية، واعتمادها في تشريعاتها على ما صادقت عليه من اتفاقيات الدولية.

فيما يخص حقوق المواطنة للنساء، وكثير مما يتعلق بقوانين حقوق الإنسان والطفل وما إلى ذلك.. إلا أن قانوني الجنسية والأسرة بقيا على حالهما إلى أن عدلا في سنة 2005. حيث كان التشريع الذي يخص الأسرة والأحوال الشخصية يعتمد التفسيرات المستنبطة من التشريع الإسلامي، مما جعل محاولات التقنين لترقية المجتمع والنساء بصفة خاصة، تخضع لكثير من التناقضات والانتكاسات... وقليل من التوافق .

لتبقي على حقوق النساء محل تردد، فرغم مصادقة الجزائر على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «السيداو» عام 1996بتحفظات، وقد برر التحفظ آنذاك بقانوني الأسرة والجنسية، لكن الجزائر قامت بسحب التحفظ الذي سجّلته خاصة المادة 2/9 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) المتعلقة بالمساواة بين حقوق الأم والأب في منح الجنسية الجزائرية للأبناء في عام2008.

إن كل هذه الترسانة التشريعية، اتسمت بطابع المساواة باستثناء قانون الأسرة الذي كرس دونية النساء وديمومة اضطهادها على الرغم من تعديله سنة 2005 بعد نضال طويل للنسويات الجزائريات.

يمكننا أن نعتبر بأن دستور الجزائر المعدل في سنتي 2008 و 2016 ورغم مقاومته الشديدة من الإسلاميين والمحافظين، قد تضمن مطالب النساء المناضلات، فتعديلاتهما بالإضافة إلى ما جاء في الدستور التأسيسي تشكلان أهم التعديلات التي جاءت في صالح النساء الجزائريات، حيث نص تعديل 2008 على إدراج مبدأ ترقية الممارسة السياسية للنساء من خلال المجالس المنتخبة والتي دعمت مباشرة بتشريع قانون عضوي حدد مشاركة النساء في قوائم الترشح للانتخابات المحلية والوطنية بنسبة 31 في المائة، تبعه تعديل القانون العضوي للانتخابات بتشريع ينص على رفض القوائم الانتخابية التي لا تحمل هذه النسبة، كما تم تعديل قانون الأحزاب بتشريع يرفض الترخيص لأي حزب لا تتضمن هيئاته المنتخبة (مكتبًا ومجلسًا) هذه النسبة، وقد أنتج القانون العضوي للمشاركة السياسية للنساء أهم نتيجة في تاريخ البرلمان الجزائري بانتخاب 641سيدة، وبذلك فهو يعتبر أحد أهم القوانين الخاصة بدمج النساء سياسياً رغم نقائصه..

لكونه يتبنى فقط المجالس المنتخبة..؟ أما التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016، المجسد في القانون رقم 16- 01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016، المتضمن التعديل الدستوري الساري المفعول).

فإنه لم يكتف بالتأكيد على مبادئ المساواة المنصوص عليها في الدساتير السابقة، بل أضاف في مواده (32، 34، 35، 36) التنصيص على المناصفة في العمل والترقية المهنية والمؤسساتية. والتأكيد، ولأول مرة، على مبدأ المناصفة في مجالي العمل والتسيير الاقتصادي والإداري، وحتى وإن كانت تطبيقاته ستخضع لحساب الذهنيات المجتمعية، إلا أن التنصيص عليه في الدستور يبقى ذو أهمية بالغة بالنسبة للنساء، فالدستور هنا يعترف بعدم المساواة في هذه المجالات، وهو في نفس الوقت من يشرع لمحاربة هذا النص..؟

الملاحظ هو أن تبني الجزائر دستوريا لمبادئ التساوي في الحقوق والواجبات بين الجنسين، لم يتجسد في مسيرتها التشريعية إلا مؤخرا، لاستغلال كل المتحفظين والمعارضين لترقية المرأة المادة الثانية من الدستور التي تقول: «الإسلام دين الدولة»، وهي الأرضية التي غذتها النظرية المجتمعية الدونية للمرأة، والتي برزت بين سنوات 1970/ 1980، خاصة تلك النقاشات التي مست مشروع قانون الأسرة، وقانون الجنسية، وضعية استمرت إلى تعديل 2005، لكن تجاذباتها ما زالت مستمرة حتى الآن.

إن تجريم العنف وحماية النساء فيما بعد، الذي ناضلت من أجله الحركة النسوية، كان محل جدال ونقاش حاد، خاصة مع تبلور مطالب النساء بإصدار قانون إطار يجرم كل أنواع العنف المسلط على النساء.. الذي انطلقت بوادره من نضالات النساء النقابيات وأثمر بتعديل المادة 341مكرر من قانون العقوبات سنة 2004، التي تجرم التحرش الجنسي في أماكن العمل. وبتبني وزارة الأسرة وقضايا المرأة استراتيجية وطنية لمحاربة العنف شاركت فيها الجمعيات النسوية تم كسر التابوت الاجتماعي حول العنف ضد المرأة.

وبمبادرة من مجموعة من الجمعيات النسوية تم طرح مقترح «مشروع قانون إطار» لتجريم العنف ضد النساء، الذي تبنته مجموعة من البرلمانيات والبرلمانيين، الامر الذي جعل الحكومة تقدم مشروعا يعدل قانون العقوبات تمت المصادقة عليه برلمانيا وبأغلبية ساحقة سنة 2015.

المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات التشريعية 2017-2022

الانتخابات التشريعية هي عملية ديمقراطية تعتمد على المشاركة الشعبية الفاعلة بها عبر قيام الشعب باختيار ممثلين عنهم. وقد سمح للنساء الجزائريات بحق التصويت والترشيح عام 1962ونجحت في دخول البرلمان في العام 1964.

وتعد تلك الانتخابات من أهم المقاييس التي يقاس بها فاعلية النظم السياسية في أي دولة عبر قياس مدى المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع ككل، وبالتحديد نسب مشاركة النساء؛ فهي أمر ضروري لاكتمال تمتعها بالمواطنة ومراعاة حريتها العامة. ويتم تسجيل المرشحين/ات في القوائم الانتخابية بالانتخابات بشكل إجباري بالنسبة لكل مواطن ومواطنة تتوافر فيهما الشروط المطلوبة قانونيا.

حيث بلغ عدد المترشحين/ات للانتخابات التشريعية لعام 2017، 12591 مرشح/ة موزعين عبر 1088 قائمة منها 797 لـ 63 حزب و163 قائمة حرة و128 قائمة لـ 3 تحالفات. تمكنت النساء خلالها من الحصول على 121 مقعدا في البرلمان الجديد. في إشارة إلى انخفاض عدد النساء المشاركات في البرلمان بـ 19 مقعدا مقارنة ببرلمان2012، حيث شهد البرلمان السابق وجود 146 سيدة من أصل 462 نائبا برلمانيا.

النساء والأحزاب السياسية:

حصل 14 حزبا في الانتخابات التشريعية الأخيرة مايو2017، على نسبة من المقاعد للنساء على النحو التالي.

- (جبهة التحرير الوطني) تمكنت النساء من الحصول على 50 مقعدا، وهو الحزب الحاكم والأكبر داخل **الجزائر**، يرأسه الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، ويتولى أمانته العامة **جمال ولد عباس**، وهو حزب سياسي اشتراكي بدأ نشاطه قبل 1 نوفمبر 1954، حيث كان هذا تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية ومنذ تلك اللحظة ظل حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد الحاكم في الجزائر منذ استقلالها حتى إعلان التعددية السياسية عام 1989.

-(التجمع الوطني الديمقراطي) نسبة النساء الحاصلة على مقاعد فيه 23 سيدة، وهو حزب شريك في الحكومة، يتولى أمانته العامة **أحمد أويحيى**، ويعتبر القوة السياسية الثانية في البلاد. نشأ في فبراير 7991، قبل الانتخابات التشريعية التي أجريت في ذلك العام يؤكد في قانونه الأساسي على أن مرجعتيه الفكرية هي الرصيد التاريخي للحركة الوطنية للأمة.

- (تحالف حركة مجتمع السلم) حصل على 6 مقاعد للنساء، وهو أبرز أحزاب المعارضة، وأكبر حزب إسلامي في البلاد هو وجبهة التغيير: وهو تحالف اندماجي بين الحزبين أعلنت بموجبه «جبهة التغيير».

-(تجمع أمل الجزائر) حصلت النساء على 4 مقاعد ويعرف بأنه حزب وطني جامع، منفتح على كل مكونات المجتمع الجزائري، يعمل على تعبئة كل القوى الحية، الإسلامية والوطنية والديمقراطية.

-(الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء) حصلت النساء على 4 مقاعد، وهو من الأحزاب المعارضة، وأعلن عنه قبل الانتخابات، وهو بين ثلاثة أحزاب إسلامية هي جبهة العدالة والتنمية التي يقودها الشيخ **عبد الله جاب الله**، وحركة النهضة بقيادة **محمد ذويبي**، وحركة البناء الوطني (المنشقة عن حركة مجتمع السلم) بقيادة **مصطفى بلمهدي**، ودخلت الانتخابات بقوائم موحدة وهي تسعى للاندماج نهائيا في حزب واحد بعدها.

-(جبهة المستقبل) حصلت النساء على مقعدين، يُعرف بأنه من تيار الوسط، يغلب عليه عنصر الشباب، ويترأسه **عبد العزيز بلعيد**.

-(جبهة القوى الاشتراكية) حصلت النساء على 3 مقاعد، وهي حزب سياسي اجتماعي ديمقراطي وعلماني قائم على الأمازيغ في **الجزائر**، وهي عضو كامل في المنظمة الاشتراكية الدولية. تأسست في عام 1963 من قبل **حسين آيت أحمد** وحظرت حتى عام 1990، وفي عام 2002 قاطع الحزب الانتخابات البرلمانية احتجاجا على حقوق السكان البربر. وتؤيد الجبهة الحوار مع الجناح المعتدل لجبهة الإنقاذ الإسلامية، وقد أدانت الجبهة الفساد والعنف كوسيلة للعمل السياسي، ودعت إلى مفاوضات حقيقية مع السلطة الحاكمة.

-(الحركة الشعبية الجزائرية) حصلت النساء على 3 مقاعد، يعرف بأنه حزب ليبرالي يدعو إلى المساواة بين أبناء **الجزائر** دون التفريق بين انتمائهم الثقافي والديني والسياسي والمشاركة السياسية.

-(حزب العمال) حصلت النساء على 5 مقاعد، وهو حزب سياسي تروتسكي له علاقات وثيقة مع حزب العمال في فرنسا. في عام 2004، كانت رئيسة الحزب **لويزا حنون** أول امرأة في **الجزائر** ترشح للانتخابات الرئاسية، وتلقت 1 % من الأصوات. وفي انتخابات عام 2012، حصل الحزب على 24 مقعدا في البرلمان.

- (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) حصلت النساء على 3 مقاعد، وهو حزب علماني جزائري معارض تأسس عام 1989، يقوده **محسن بلعباس**، ثاني رئيس بعد مؤسسه **سعيد سعدي**، ويعد غريم حزب جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل التي توجد بها أهم معاقله.

-(التحالف الوطني الجمهوري) حصلت النساء على 4 مقاعد، وهو حزب سياسي يرأسه رئيس الوزراء السابق **رضا مالك**.

-(الجبهة الديمقراطية الحرة) حصلت النساء على مقعد واحد، تعهدت الجبهة في حال حصولها على مقاعد في المجلس الشعبي الوطني، أن يكون نوابها «الناطق باسم الشعب والفقراء لتحسين الإطار المعيشي وتعزيز القدرة الشرائية لهم» مشيرا إلى أنه إذا لم يلتزم نواب حزبه بهذه التعهدات «سيتم فصلهم نهائيا».

-(العدل والبيان) حصلت النساء على مقعد واحد، ويعرف بأنه وسطي يهدف إلى تحقيق الديمقراطية، والعدالة، والحرية، والمساواة بين أبناء الوطن.

النساء اللاتي تولين مناصب داخل المجلس عام 2017

مع انعقاد المجلس الشعبي الوطني القديم (2012) تم إجراء انتخابات لتشكيل هيئة المجلس من حيث رئيس المجلس ونوابه، والتي تضم تسعة نواب تمكنت ثلاثة نساء من الحصول على منصب نائب رئيس المجلس خلال عهدة 2012-2017، وهم:

- **فتيحة بقرار** المولودة فورار نائبة الرئيس عن حزب جبهة التحرير الوطني.
- **دليلة بابوش** المولودة فورار نائبة الرئيس عن حزب جبهة التحرير الوطني.
- **حيزية الروسان** المولودة بورنان نائبة الرئيس عن الأحرار.

بينما جاءت انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجديد (2017) بنتائج ضعيفة بالنسبة للنساء حيث تمكنت سيدة واحدة فقط من الحصول على هذا المنصب، وهي **فوزية بن سحنون** نائبة الرئيس عن التجمع الوطني الديمقراطي.

النساء اللاتي تولين لجانا داخل المجلس الشعبي الوطني 2012

تتشكل اللجان الدائمة الاثني عشر للمجلس الشعبي الوطني مع بداية الفترة التشريعية طبقا للنظام الداخلي المادة 23 لمدة سنة قابلة للتجديد. ويتم إعادة تجديد أعضاء اللجان الدائمة كليا أو جزئيا تتم بنفس الأشكال المحددة في النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني .

و طبقا للمواد المذكورة في النظام الداخلي 43 -53 -63 -73 يتم توزيع وتحديد مقاعد الأعضاء داخل اللجان البرلمانية 21 حسب الحصص المحددة للمجموعات البرلمانية، وحسب طلبات النواب بعد الاتفاق مع رؤساء المجموعات البرلمانية في اجتماع يعقد مع مكتب المجلس.

وخلال فترة المجلس السابق 2012-2017 تولت النساء مناصب داخل سبع لجان منها وهم:

1- لجنة الشؤون القانونية والإدارية: أوكلت مهمة نائبة رئيس اللجنة إلى سليمة عثماني وهي من حزب جبهة التحرير الوطني.

2- لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية: أوكلت أميرة سليم مهمة مقررة اللجنة وهي من التجمع الوطني الديمقراطي.

3- لجنة الثقافة والاتصال والسياحة: أوكلت مهمة نائبة رئيس اللجنة إلى سليمة بليوز وهي من حزب جبهة التحرير الوطني، في حين أوكلت أم السعد بن تركي مهمة مقررة اللجنة وهي من حزب جبهة التحرير الوطني.

4- لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني: أوكلت نجاة مسيباح المولودة عمامرة مهمة نائبة الرئيس وهي من التجمع الوطني الديمقراطي.

5- لجنة الإسكان والتجهيز والري والهيئة العمرانية: أوكلت فاطمة الصغير مهمة مقررة اللجنة وهي من حزب جبهة التحرير الوطني، في حين أوكلت نورة لبيض مهمة مقررة اللجنة وهي من التجمع الوطني الديمقراطي.

6- لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية: أوكلت أسماء بقادة مهمة رئيسة اللجنة وهي من جبهة التحرير الوطني.

7- لجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي: أوكلت الحورية رشيد مهمة مقررة اللجنة وهي من حزب جبهة التحرير الوطني.

ووفقاً لما سبق فقد تمكنت 6 نساء من داخل الحزب الحاكم من الحصول على مناصب بداخل 5 لجان من السبع لجان السابقة.

النساء اللاتي تولين لجانا داخل المجلس عام 2017

مع بدء جلسات المجلس الشعبي الوطني الجديد تمت اللجان النوعية بالمجلس؛ حيث تولت النساء مناصب داخل تسع لجان منها:

- **لجنة الدفاع الوطني:** أوكلت **سعاد طاهر** مهمة مقررة اللجنة وهي من جبهة التحرير الوطني.

-**لجنة المالية والميزانية:** أوكلت **نورة بوداود** مهمة المقررة اللجنة وهي من جبهة التحرير الوطني.

- **لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط:** أوكلت **نبيلة بولعيد** مهمة نائبة رئيس اللجنة وهي من جبهة التحرير الوطني.

-**لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية:** أوكلت **فريدة غمرة** مهمة نائبة الرئيس، وهي من تحالف حركة مجتمع السلم.

-**الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة:** أوكلت **أمال دروة** مهمة نائبة الرئيس وهي من جبهة التحرير الوطني.

- **الثقافة والاتصال والسياحة:** أوكلت **سعيدة مكي** مهمة نائبة الرئيس وهي من جبهة التحرير الوطني، وأوكلت **أسماء مرواني** مهمة مقررة اللجنة وهي من التجمع الوطني الديمقراطي.
- **لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني:** أوكلت إلى **حسينة زدام** مهمة مقررة اللجنة وهي من الأحرار.
- **النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية:** أوكلت **نبيلة أحلام محمدي** مهمة مقررة اللجنة وهي من جبهة التحرير الوطني.
-**لجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي:** نصبت **رتيبة عياد** رئيسة اللجنة وهي من التجمع الوطني الديمقراطي.

ووفقاً لما سبق فقد تمكنت 6 نساء من داخل الحزب الحاكم من الحصول على مناصب بداخل 6 لجان من التسع لجان السابقة.

وبمقارنة بين عدد المناصب التي تولتها النساء في مجلس 2012 مقارنة بمجلس 2017 نجد انخفاض عدد النساء اللاتي تولين مناصب بالمجلس الحالي (2017) من حيث نواب رئيس المجلس؛ حيث انخفضت نسبة النساء كنائبات لرئيس المجلس من ثلاث نائبات في المجلس السابق (2012) إلى نائبة واحدة في المجلس الحالي (2012). بجانب انخفاض عدد النساء اللاتي تولين مناصب داخل اللجان النوعية من 10 لجان في مجلس (2012) إلى 9 لجان في مجلس (2017).

سابعا: نتائج عامة

هناك عدد من النتائج العامة حول انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري لعام (2017) من حيث:

1- فاز حزب جبهة التحرير الوطني كما كان متوقعا، وهو حزب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بأغلبية المقاعد رغم تراجعه مقارنة بالانتخابات السابقة. وحل غريمه التجمع الوطني الديمقراطي ثانيا، ورفع من عدد مقاعده لتصل إلى 97 مقعدا، منها 50 مقعدا للنساء، فيما جاء تحالف حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير في المرتبة الثالثة، وهو نفس ترتيب الانتخابات السابقة.

2- عزوف الناخب/ة الجزائري، إذ لم تعد نسبة المشاركة 38 %، أي أضعف من انتخابات عام 2012.

3- نتائج الانتخابات كشفت عن محاولة النظام الحاكم الحفاظ على السلطة ومواصلة نفس النهج لتحضير مرحلة ما بعد بوتفليقة.

4- نتائج الانتخابات كشفت عن فشل ذريع للمعارضة.

5- نتائج الانتخابات الأخيرة كشفت عن الصراع السياسي الذي خرج للعلن بين **سلال وأويحي**، من أجل خلافة الرئيس **بوتفليقة**.

6- اشتركت بعض المنظمات الدولية والإقليمية في عملية مراقبة الانتخابات؛ حيث شاركت بعثة من الاتحاد الأوروبي في عملية المراقبة بناء على دعوة رسمية من وزارة الخارجية الجزائرية، واقتصرت أغلب بعثات المراقبة الدولية على متابعة اليوم الانتخابي فقط، وهو ما يقلل من كفاءة عملية المراقبة الدولية للانتخابات الجزائرية الأخيرة.

ملحقات

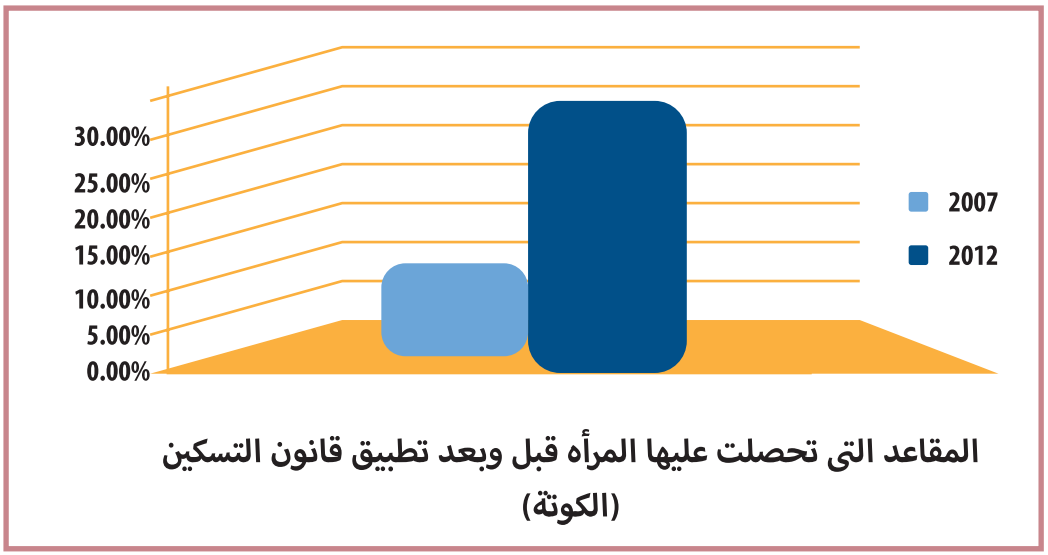

شكل رقم (1)

المقاعد التي تحصلت عليها النساء قبل وبعد تطبيق قانون تمكين النساء

(الكوتة):

شكل (2)

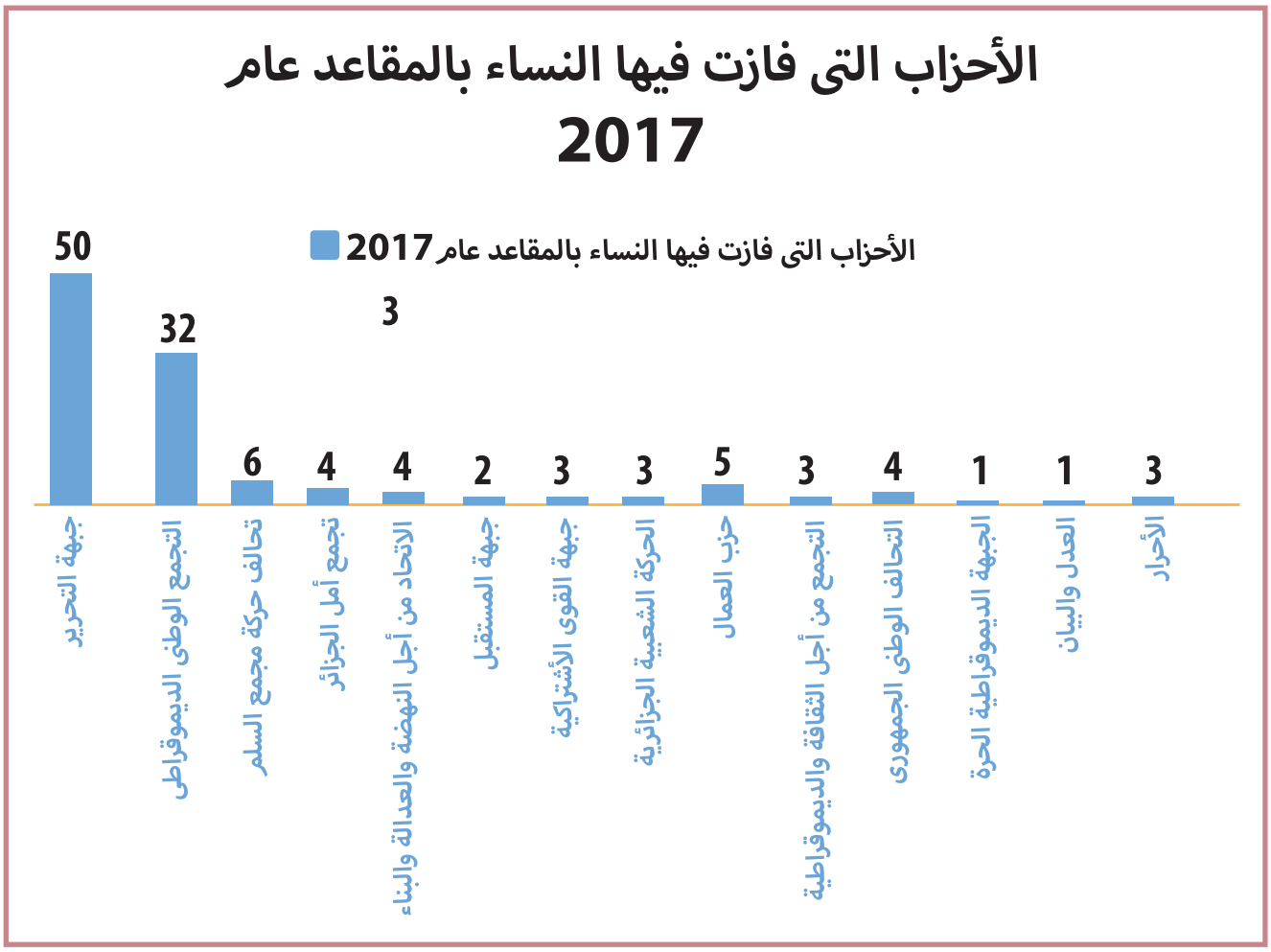

شكل رقم (3) الأحزاب التي فازت فيها النساء بالمقاعد عام 2017

جدول رقم (1) : النساء اللاتي تولين لجانا داخل المجلس عام 2012

اللجنة	الاسم	الترتيب داخل اللجنة	الانتماء السياسي	الدائرة الانتخابية
الشؤون القانونية والإدارية	زوبيدة شافي	المقررة	التجمع الوطني الديمقراطي	معسكر
الشؤون الخارجية والتعاون والجالية	آسية كنانة	نائبة الرئيس	الأحرار	خشنلة
الدفاع الوطني	إسمهان بن قسمية	المقررة	جبهة التحرير الوطني	باتنة
الثقافة والاتصال والسياحة	هدى طلحة	الرئيسة	التجمع الوطني الديمقراطي	بسكرة
الثقافة والاتصال والسياحة	نصيرة قادوس	نائبة الرئيس	جبهة التحرير الوطني	
الثقافة والسياحة والاتصال	عقيلة رابحي	المقررة	جبهة التحرير الوطني	البليدة
الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني	زينة وقني	نائبة الرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي	بجاية
الإسكان والتجهيز والري والهيئة العمرانية	سميرة بوساحة	المقررة	التجمع الوطني الديمقراطي	سطيف

النقل والمواصلات والاتصالات اللاسلكية	جميلة إبا	المقررة	جبهة التحرير الوطني	اليزي
المالية والميزانية	نصيرة بوفلفل	نائبة الرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي	قالمة
المالية والميزانية	نورة بوداود	المقررة	جبهة التحرير الوطني	البويرة
الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط	فتيحة مسكيني	نائبة الرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي	مستغانم
التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية	سليمة بليوز	نائبة الرئيس	جبهة التحرير الوطني	بسكرة

جدول رقم (2): النساء اللاتي تولين لجانا داخل المجلس عام 2017

اللجنة	الاسم	الترتيب داخل اللجنة	الانتماء السياسي	الدائرة الانتخابية
الدفاع الوطني	سعاد طاهر جبار	المقررة	جبهة التحرير الوطني	الشلف
المالية والميزانية	نورة بو داود	المقررة	جبهة التحرير الوطني	البويرة

الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط	نبيلة بن بولعيد	نائبة الرئيس	جبهة التحرير الوطني	باتنة
التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية	فريدة غمرة	نائبة الرئيس	تحالف حركة مجتمع السلم	سطيف
الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة	أمال دروة	نائبة الرئيس	جبهة التحرير الوطني	الجزائر
الثقافة والاتصال والسياحة	سعيدة مكي	نائبة الرئيس	جبهة التحرير الوطني	غليزان
الثقافة والاتصال والسياحة	أسماء مرواني	المقررة	التجمع الوطني الديمقراطي	أم البواقي
الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني	حسينة زدام	المقررة	الأحرار	برج بوعريريج
النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية	نبيلة أحلام محمدي	المقررة	جبهة التحرير الوطني	جلفة
الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي	رتيبة عياد	الرئيسة	التجمع الوطني الديمقراطي	وهران

جـدول رقـم (3): مقارنـة بـين اللجـان الـلاتي تولـين فيهـا النسـاء مناصـب بـين العهـدة السـابقة والحاليـة

اللجنة	2017-2012	2022-2017
الدفاع الوطني	المقررة	المقررة
المالية والميزانية	المقررة – نائبة رئيس اللجنة	المقررة
الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط	نائبة رئيس اللجنة	نائبة رئيس اللجنة
التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية	نائبة رئيس اللجنة	نائبة رئيس اللجنة
الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة	لا يوجد	نائبة رئيس اللجنة
الثقافة والاتصال والسياحة	رئيسة اللجنة – نائبة رئيس اللجنة – المقررة	المقررة – نائبة رئيس اللجنة
الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني	نائبة رئيس اللجنة	المقررة
النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية	المقررة	المقررة
الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي	لا يوجد	رئيسة اللجنة
الإسكان والتجهيز والري والهيئة العمرانية	المقررة	لا يوجد
الشؤون الخارجية والتعاون والجالية	نائبة رئيس اللجنة	لا يوجد

الفصل الخامـــــس: تقرير انتخابات البلدية واللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية من منظور النوع في 17آب/ أغسطس 2017.

مقدمة

المبحث الأول: نبذة عن انتخابات البلدية واللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية.

المبحث الثاني: متابعة الانتخابات مع وفد الشبكة العربية للديمقراطية الانتخابات.

المبحث الثالث: نظام الانتخاب للمجالس البلدية والمحلية والمحافظات

المبحث الرابع: المرشحين والمرشحات للمجالس البلدية واللامركزية، والتوزيع العمري والخلفيات العلمية لأعضاء مجالس المحافظات.

المبحث الخامس: تحليل نسب النساء الفائزات سواء بالكوتا أو التنافس في انتخابات البلدية واللامركزية عام 2017.

المبحث السادس: نسب مشاركة الأحزاب السياسية في انتخابات البلدية واللامركزية وعدد المقاعد الحزبية.

المبحث السابع: مقارنة انتخابات البلدية عام 2013.

المبحث الثامن: قراءة تحليلية لنتائج انتخابات البلدية واللامركزية من منظور نسوي بالمملكة الأردنية الهاشمية والتوصيات.

المبحث الأول: نبذة عن انتخابات البلدية واللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية

يتطرق هذا الفصل إلى محاولة تحليل انتخابات البلدية واللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال عام 2017 من منظور النوع من خلال البحث والتحليل في الوضع القانوني والعام للانتخابات البلدية واللامركزية ووضع النساء في تلك الانتخابات سواء كنا مرشحات أو ناخبات ومدى تأثير البيئة السياسية والتشريعية والقانونية والعشائرية المميزة في المملكة. وتوضيح التركيبة السياسية للبلاد والتحولات التي جرت عليها وكذلك محاولة البحث في محاور القوة والضعف والتحديات والفرص الخاصة بالنساء في هذه الانتخابات. ودراسة مدى نجاح محاولة المملكة الأردنية الهاشمية العودة إلى الحكم المحلي في السبعينيات القائم على اللامركزية في إدارة حكم محلي ذاتي (لكافة المرافق تعليم- مياه- صرف صحي)، ومواجهة صعوبة في العودة إلى الحكم المحلي اللامركزي. وهناك عدة معوقات لقيام الحكم المحلي في المملكة الأردنية منها: ضعف وجود الأحزاب السياسية في المملكة، وزيادة سيطرة العشائرية والقبلية، صعوبة الأوضاع في الإقليم وتأثيرها بالسلب على الأردن، وسوء الأوضاع الاقتصادية في المملكة[169]. ولكن هناك إرادة سياسية حقيقة في العودة إلى الحكم المحلي، وتقديم تجارب الدول التي نجحت في حكم محلي، وحق المواطن في حضور اجتماعات المجلس المحلي للمشاركة المجتمعية الفعالة.

جرت الانتخابات البلدية واللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية في 17 آب / أغسطس لعام 2017، والتي استمرت ليوم واحد في التصويت في أول انتخابات لامركزية، ولبلدية بعد التعديلات والإصلاحات الدستورية والقانونية التي شهدتها البلاد بعد عام 2011. وصل عدد المرشحين في تلك الانتخابات 6622 مرشح/ة تنافسوا على 2444 مقعدا، تختلف مواقعها ما بين رئيس بلدية وعضو مجلس محلي/ بلدي وعضو مجلس محافظة.

ووصل عدد المقترعين/ات بانتخابات المجالس البلدية واللامركزية في المملكة إلى مليون و302 ألفا و949 ناخبة وناخبا من أصل أربعة ملايين و109 ألف و423 ناخبة وناخبا يحق لهم التصويت في انتخابات البلدية واللامركزية. وشكلت الإناث النسبة الأكبر من إجمالي الناخبين في المملكة، بعدد يتجاوز نحو2.182 مليون ناخبة وبنسبة 53%، في حين بلغ عدد الناخبين الذكور 1.927 مليون ونسبة 74%. وبلغت النسبة العامة للاقتراع في انتخابات المجالس البلدية واللامركزية على مستوى المملكة 31.71%، وفق أرقام الهيئة المستقلة للانتخاب[170]. ويلاحظ زيادة نسبة المشاركة في انتخابات عام 2017 مقارنة عن انتخابات عام 2013 كانت النسبة بها 25% ويمكن رجوع ذلك لزيادة مقاعد جديدة خاصة بمجالس المحافظات[171].

(169) لقاء وزير البلدية ضمن وفد الشبكة العربية للديمقراطية الانتخابات.

(170) موقع الأردن 24 https://www.jo24.net/post.php?id=234947

(171) موقع الغد مقال عن نسب الاقتراع العام: http://www.alghad.com/articles/1779902-31-7-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9

كما أوضحت الهيئة نسبة مشاركة الشباب في تلك الانتخابات شكّلت ما نسبته 43% حيث وصل عدد المقترعين/ات من سن 18 – 35 عاماً إلى 560 الفًا تقريبًا من أصل مجموع المقترعين/ات، نسب الإناث والذكور في العملية الانتخابية الأخيرة حيث شكلت نسبة الإناث من المقترعين 48.1% و نسبة الذكور 51.9%. بينما شكلت نسبة الإناث المشاركات من مجموع الإناث المسجلات والمؤهلات للاقتراع 28.7%، وشكلت نسبة الذكور المشاركين من مجموع الذكور المسجلين والمؤهلين للاقتراع 35.1%[172].

(172) الهيئة المستقلة للانتخاب نسب الاقتراع https//:bit.ly2/Jhu1WV

المبحث الثاني: متابعة الانتخابات مع وفد الشبكة العربية للديمقراطية الانتخابات

شارك ملتقى النساء في السياسة بالمنطقة العربية مع الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات في متابعة الانتخابات خلال الفترة من 10 إلى 19 آب / أغسطس2017 ضمن وفد الشبكة، وإضافة البعد الجندري والنوعي للبعثة من خلال التركيز على معرفة ما هي أوضاع النساء في تلك الانتخابات. حيث قامت البعثة بعدد من اللقاءات والزيارات لعدد من الأحزاب السياسية اليسارية، الوسطية، والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية والنسائية الأردنية، إلى جانب اللقاءات الرسمية مع المؤسسات الحكومية والمسؤولين الحكوميين للتُعرف على الأوضاع السياسية والموقف العام من الانتخابات البلدية واللامركزية، وخصوصا أن تجربة إجراء انتخابات لامركزية في المملكة الأردنية تتم لأول مرة. فقد تم عقد 13 اجتماعا لمدة أربعة أيام قبل إجراء الانتخابات حيث شملت اللقاءات الآتية:

- حزب جبهة العمل الإسلامي: هو الذراع السياسي والرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ولقد شارك في انتخابات البلدية واللامركزية في أغسطس عام 2017 بعد مقاطعة انتخابات البلدية من عام 2007، وأهمها مشاركة الحزب في التحالف الوطني للإصلاح.

- ائتلاف الأحزاب اليسارية والقومية: ويضم الائتلاف أحزاب: البعث الاشتراكي، الوحدة الشعبية، الشعب الأردني «حشد»، الحركة القومية، البعث التقدمي، والشيوعي الأردني. وشارك ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية في الانتخابات البلدية واللامركزية «وفق برنامج وطني ديمقراطي خدماتي وتشجيعي يحفز الجماهير على المشاركة.

- حزب المؤتمر الوطني زمزم(حزب إسلامي): هو حزب سياسي تأسس في سنة2016 بعد انشقاقه عن جماعة الإخوان المسلمين، وتمكن من المشاركة في انتخابات البرلمانية لعام 2016، وشارك في انتخابات البلدية واللامركزية عام 2017.

- تيار التجديد (ائتلاف الأحزاب الوسطية): مجموعة مكونة من ستة أحزاب وسطية، ائتلافا سياسيا «إصلاحيا» حمل اسم «تيار التجديد»، وضم كلا من أحزاب: «التيار الوطني»، «أردن أقوى» «الإصلاح والتجديد (حصاد)»، «التجمع الوطني الأردني (تواد)»، «الحياة» و«العون الوطني الأردني».

لقاءات منظمات المجتمع المدني:

- مركز القدس للدراسات السياسية: مؤسسة غير حكومية، تأسست في عمان العام 1999، تهدف إلى توفير فهمٍ أعمق وأدق للتحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي في الأردن والبلدان العربية.

- تحالف راصد لمراقبة الانتخابات تابع لمركز الحياة: راصد هو برنامج المسائلة والمشاركة والحكم المحلي في مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مؤسسة غير حكومية تعمل في الأردن، حيث يركز برنامج راصد على مراقبة الانتخابات المحلية، وخاصة الانتخابات البرلمانية والبلدية، وتقييم أداء البرلمان وأعضاء مجلس النواب.

- مركز هوية: هو منظمة مستقلة من منظمات المجتمع المدني التي تساعد على قيادة عملية التنمية في منطقة الشرق الأوسط. وهو مؤسس تحالف مراقبة الانتخابات المكون من 16 منظمة محلية تشارك في كافة انتخابات المملكة.

- جمعية النساء العربيات: هي مؤسسة نسوية تعمل على مشاركة النساء في قيادة التغيير في مجتمعاتهن نحو المساواة بين النساء والرجال وإنهاء التمييز والعنف ضد النساء، ويعلمن النساء كيف يصبحن قائدات في مواقع صنع القرار، وترسخ الجمعية قيم التضامن بين النساء من خلال التعاون مع بعضهن البعض من أجل دعم الشبكات المتخصصة بحقوق النساء.

لقاءات المؤسسات والهيئات الحكومية:

- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة: آلية وطنية تسعى للنهوض بالنساء وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمحافظة على مكتسباتها، والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء. تُعد اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، وتَرفع اللجنة توصياتها وتقاريرها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. تهتم اللجنة بالعمل مع المرشحات وتدريبهن على الحملة الانتخابية من خلال دورات تدريبية مكثفة من خلال الشراكة مع الجهات المعينة (وزارة الداخلية- البلدية- الهيئة المستقلة للانتخاب).

- وزارة شؤون البلدية: تأسست الوزارة عام 1965، يتبع للوزارة (14) دائرة مركزية و(27) مديرية للشؤون البلدية في المحافظات، تشرف الوزارة على كافة أعمال البلديات في المملكة والبالغ عددها (100) بلدية، و(21) مجلس خدمات مشتركة.

- المركز الوطني لحقوق الإنسان: مؤسسة وطنية ذات نفع عام، تتمتع باستقلال مالي وإداري وشخصية إعتبارية، وتمارس مهامها وجميع الأنشطة والفعاليات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الرصد واستقبال الشكاوى، بموجب القانون رقم (51) لسنة 2006م وتعديلاته وباستقلال كامل. ويتمتع المركز بتصنيف (أ) من هيئة الاعتماد الدولية التابعة للتحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وعقدت البعثة اجتماع مع د/ موسى بريزات المفوض العام حقوق الإنسان، وتطرق الحوار حول صعوبة تجربة الانتخابات في ظل انتخاب مجالس البلدية واللامركزية في الوقت نفسه وبها 851 دائرة انتخابية مقارنة بـ 32 دائرة بلدية ومجالس محلية بلدية مصغرة. وتابع المركز الوطني لحقوق الإنسان الانتخابات من خلال مراقبين ومتابعين محليين، وركز على متابعة التنفيذ الإجرائي للانتخابات.

وفي نهاية سلسلة اللقاءات مع القوى والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية والهيئات الحكومية والرسمية، تم المشاركة مع وفد المراقبة على الانتخابات بمتابعة بعض اللجان الانتخابية أثناء سير العملية الانتخابية، حيث تم رصد بعض الملاحظات التي تخص العملية الانتخابية.

الملاحظات:

- استمرار الدعاية الانتخابية، ووجود مراكز وتجمعات للماكينات الانتخابية وأنصار المرشحين في محيط وداخل مراكز الاقتراع.
- انتشار ظاهرة استخدام الأطفال في أعمال الدعاية الانتخابية، وتوزيع المنشورات أمام مداخل المراكز.
- حجم القاعات/غرف اللجان في بعض المناطق صغير جدا ولا يتناسب مع العملية الانتخابية.
- عملية اقتراع الناخب الواحد كانت تستغرق وقتا طويلاً نسبيا بسبب الورقة غير المطبوعة سلفا، والتي يتوجب على الناخب تدوين الأسماء فيها.
- وجود خلط لدى العاملين في اللجان الانتخابية نتيجة التفسيرات القانونية المتباينة والمتبادلة، والتي انعكست من خلال اختلاف التعليمات الموجهة للناخبين بين لجنة وأخرى.
- عدم جهوزية المراكز لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- فوضى في بعض المراكز مما أدى إلى حجب الرؤية عن المراقبين والمندوبين.
- الازدحام الشديد في الصالات الكبرى، والذي لم يكن سببه ارتفاع نسبة الإقبال على الصناديق إنما عدد الناخبين الكبير جدا المسجلين في المركز الواحد (72000 و 33000 ناخب).
- تذمر الناخبين والعاملين في اللجان بسبب افتقار بعض الصالات والمراكز إلى التجهيزات الملائمة للظروف الجوية.
- عزوف بعض الناخبين عن المشاركة بسبب فترة الانتظار الطويلة في الطوابير.

- قـرب المعـازل مـن بعضهـا البعـض ممـا قـد يسـمح بتواصـل الناخبـين أثنـاء التصويـت، وبالتـالي خـرق مبـدأ سريـة الاقـتراع.
- عـدم وجـود موظفـين قـرب المعـازل القريبـة مـن بعضهـا في الصـالات الكـبرى لضبـط عمليـة التصويـت وسريـة الاقـتراع.

المبحث الثالث: نظام الانتخاب للمجالس البلدية والمحلية والمحافظات.

أولا المجالس البلدية والمحلية:

أقر قانون البلديات الحالي أن تكون معظم بلديات المملكة مجالس محلية يتمتع كل منها بصلاحيات، كإعداد موازنة المجالس الفرعية، ومراقبة الأسواق ووسائل النقل، والمشاركة في تحديد أماكن المستشفيات والمدارس. وبناء على هذا القانون أصبحت المملكة مقسمة إلى 100 بلدية وتجري الانتخابات من خلال الانتخاب المباشر لرؤساء المجالس البلدية والبالغ عددها (100) رئيس بلدية يمثلون كافة رؤساء المجالس البلدية في المملكة. وأيضا الانتخاب المباشر لأعضاء المجالس المحلية أو المجالس البلدية والبالغ عددهم (1833) عضوا يمثلون كافة أعضاء المجالس المحلية في المملكة، حيث يبلغ عدد المجالس المحلية (355) مجلس موزعين على (82) مجلس بلدي يتبع له مجلس محلي. وتُشكل المجالس من قبل رؤساء المجالس المحلية التابعة لها، ويخصص للنساء في المجالس المحلية عدد من المقاعد لمن حصلن على أعلى الأصوات في انتخابات مجالسهن المحلية. وكذلك الانتخاب المباشر لكافة أعضاء المجالس البلدية في (18) بلدية لمنطقة واحدة لا يتبع لها أي مجلس محلي والبالغ عددهم (176) عضوا[173].

ويتكون المجلس البلدي: باستثناء سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وإقليم البتراء التنموي السياحي، يتألف مجلس بلدي من الرئيس ورؤساء المجالس المحلية وعدد من أعضاء هذه المجالس المحلية الحاصلين على أعلى الأصوات، ويحدد عدد أعضاء المجلس بقرار يصدره الوزير وينشر في الجريدة الرسمية شرط ألا يقل عدد أعضاء المجلس عن سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس.

المجالس المحلية داخل حدود البلدية: تقسم منطقة البلدية إلى مجالس محلية بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية، كما يحدد القرار حدود المجلس المحلي وعدد الأعضاء الذين ينتخبون فيه على ألا يقل عددهم عن خمسة أعضاء، ويكون العضو الحاصل على أعلى الأصوات رئيسًا للمجلس المحلي.

(173) وزارة الشؤون البلدية، قانون البلديات المعدل لسنة 2017، في:
http://www.mma.gov.jo/ControlPanel/QuestionnaireDocs/MunicipalLaw.pdf

ثانيا: مجالس المحافظات(انتخابات اللامركزية)

تسعى فكرة الانتخابات اللامركزية (مجالس المحافظات) إلى تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية على مستوى المحافظات من خلال منح الإدارات المحلية صلاحيات أكبر، وزيادة المشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي والتنموي.

بموجب قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015[174]، يشكل في كل محافظة مجلس يسمى مجلس المحافظة، ويتمُّ انتخاب 88% من أعضائه والباقي يتم تعيينهم من مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الداخلية، بموجب المادة (6) فقرة (د) من قانون اللامركزية. ويبلغ مجموع مقاعد مجالس المحافظات (380) مقعدًا منها (32) للكوتا النسائية، و45 شخصا من بينهم 17 سيدة تم تعْيينهم من قبل الحكومة.

المرشحين/ات لرئاسة مجالس البلدية والمحافظات على مستوى المملكة[175]:

قد وصل عدد المرشحين/ات إلى 530 مرشحا/ةً منهم 5 سيدات مرشحات، توزعن على خمسة محافظات وبنسبة أقل من1%من مجموع المرشحين/ات.

واعتلت محافظة **إربد** أعلى المحافظات تسجيلاً على موقع رئاسة البلدية حيث سجل عدد 117 مرشحا/ةً منهن سيدتان مرشحتان بنسبة 22% من مجموع المرشحين على مستوى المملكة، موزعين على 18 بلدية. هما (المرشحة **ياسمين خالد ياسين** مرشحة محافظة **إربد** بلدية اليرموك الجديدة، والمرشحة **هدى عبد اللطيف حسين قويسم/ أم رائد** محافظة **إربد** بلدية طبقة فحل.

فيما وصل عدد المرشحين/ات لمنصب رئيس البلدية لمحافظة المفرق والتي ترشح فيها 107مرشحا/ة على منصب رئيس البلدية وبنسبة 20% من مجموع مرشحي المملكة منهم سيدة واحدة المرشحة **سعاد رفاعي شعير العيسى/ أم متعب** عن بلدية **صبحا والدفيانة**، بينما سجلت محافظة العقبة أقل تسجيل للمرشحين فيها لموقع رئيس البلدية حيث وصل مجموع المرشحين إلى 13 مرشحاً وبنسبة 2.3% من مجموع مرشحي المملكة، وبينت المقارنات أن 42% من مجموع المرشحين لموقع رئيس البلدية ترشحوا في محافظتي **إربد والمفرق**.

و**الطفيلة** عدد المرشحين/ات 29 مرشحا/ةً سيدة واحدة (بلدية حسا) المرشحة **رنا خلف عطا الله الحجايا/أم عبد الله**، ومحافظة **الزرقاء** سيدة واحدة (بلدية الزرقاء الكبرى) المرشحة **رشا محمد رجب آل رجب.**

---

(174) الهيئة المستقلة للانتخاب، الجريدة الرسمية العدد (5375)الصادر بتاريخ 2015/12/31، في:
https://iec.jo/sites/default/files/1451818790-pm-1.pdf

(175) الجريدة الرسمية قرار رقم(29/2017)تاريخ 16/8 /2017 من ص5099إلى 5111.

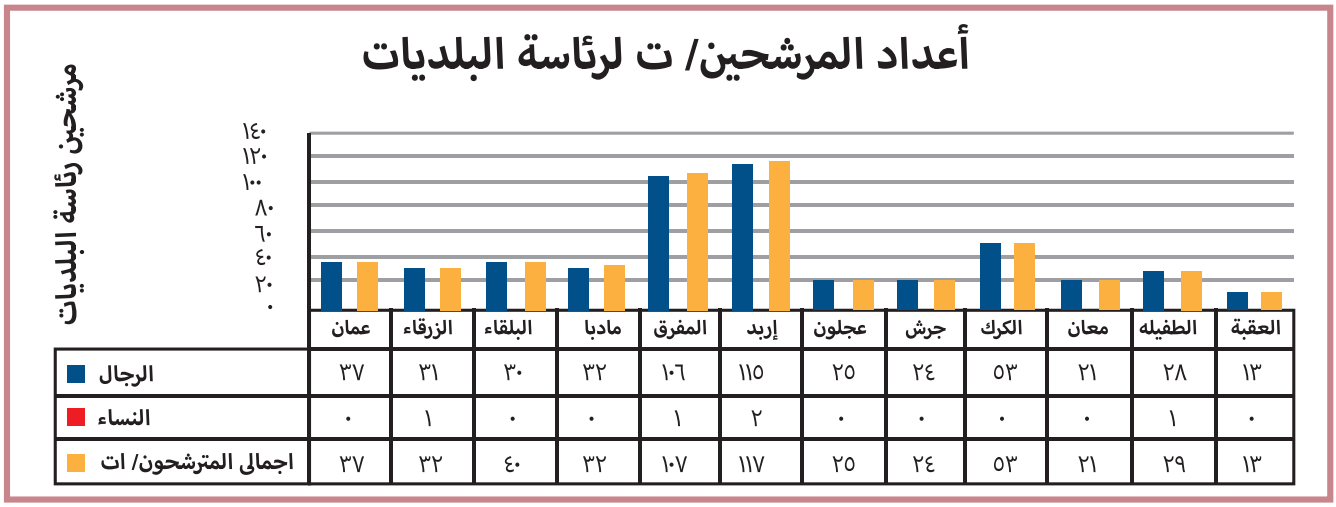

	عمان	الزرقاء	البلقاء	مادبا	المفرق	إربد	عجلون	جرش	الكرك	معان	الطفيله	العقبة
الرجال	٣٧	٣١	٣٠	٣٢	١٠٦	١١٥	٢٥	٢٤	٥٣	٢١	٢٨	١٣
النساء	٠	١	٠	٠	١	٢	٠	٠	٠	٠	١	٠
اجمالى المترشحون/ ات	٣٧	٣٢	٤٠	٣٢	١٠٧	١١٧	٢٥	٢٤	٥٣	٢١	٢٩	١٣

خريطة(1) أعداد المرشحين/ات لرئاسة البلديات.

المبحث الرابع: المرشحين والمرشحات التوزيع العمري والخلفيات العلمية لأعضاء مجالس المحافظات، والمجالس المحلية والبلدية.

أولا: خريطة المرشحين/ات لانتخابات المجالس المحلية واللامركزية.

بلغ مجموع المرشحين/ات للانتخابات البلدية واللامركزية 6517 مرشحًا ومرشحة، تنافسوا على (2444) مقعًدا لرئاسة البلديات وعضوية المجالس البلدية والمحلية ومجالس المحافظات (اللامركزية،) فيما بلغ عدد المرشحات(1160) مرشحة.

وبلغ مجموع المرشحين/ات للانتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية)(1239) مرشحًا/ة، من بينهم(115) مرشحة. وبلغ عدد المرشحين للانتخابات البلدية (أعضاء مجالس بلدية وأعضاء مجالس محلية وأعضاء أمانة عمان) ما مجموعه(4470) مرشحًا ومرشحًة، يتنافسون على(1961) مقعًدا، من بينهم(1041) مرشحة.

ثانيا: الخلفيات العلمية والمهنية والعمرية لأعضاء مجالس المحافظات:

في سياق إطار متابعة مركز راصد لعمل المحافظات بتلك المجالس وممثليهم فيها يتضمن تعداد الكم والكيف من المعلومات حول مقارنة نتائج الانتخابات وأعداد الفائزين /ات في انتخابات مجالس المحافظات.

حيث أن مجموع الفائزين/ات في انتخابات مجالس المحافظات بلغ 299 عضوا/ةً منهم 36 سيدة وصلن لتلك المقاعد بالكوتا (32سيدة) والتنافس (4 سيدات) وبنسبة 11% من إجمالي الفائزين/ات بمقاعد مجالس المحافظات، كما فاز في انتخابات مجالس المحافظات عضوان بالتزكية، وذلك في الدائرة الثالثة بمحافظة الطفيلة والدائرة الثالثة في محافظة الكرك حيث لم يترشح غيرهما لخوض الانتخابات في تلك الدوائر.

وأما المعدل العام لأعمار الفائزين بعضوية مجالس المحافظة بلغ 94.7 سنة على مستوى المملكة، فقد بلغ أكبر الأعضاء الفائزين من العمر 76 سنة وهو الفائز عن مقعد الدائرة العاشرة في محافظة الزرقاء، بينما كان أصغر الأعضاء عمرا فائزين بعمر 26 سنة عن دوائر (الأولى في العقبة، والأولى في جرش، والثالثة عجلون).

وأما على صعيد المحافظات فقد كان معدل أعمار[176] الفائزين بعضوية مجالس المحافظات في

محافظة الزرقاء هو الأعلى على مستوى المملكة بمعدل 52.3 سنة، تليها محافظة الكرك وعجلون بمعدل 51.2 سنة، أما أقل المحافظات بمعدل أعمار الفائزين كانت محافظة مأدبا والتي بلغ معدل أعمار الأعضاء فيها 47 سنة تلتها محافظتا العاصمة والمفرق بمعدل 48.2 سنة.

وأما عدد الفائزين/ات كانوا بالفترة العمرية من 50- 54 سنة الأكثر فوزا بمقاعد في مجالس المحافظات بنسبة 25.4% من إجمالي عدد الفائزين/ات بمجالس المحافظات تلتها الفئة العمرية من 55- 59 سنة والتي وصلت نسبتهم في عضوية مقاعد مجالس المحافظات إلى 16.3% من إجمالي المقاعد على مستوى المملكة[177].

وفيما يتعلق بالخلفيات المهنية للفائزين فقد بينت النتائج أن 12.7% من إجمالي الفائزين هم من متقاعدون عسكريون، وبلغت نسبة الأكاديميين إلى 10.6% من إجمالي الفائزين، فيما وصلت نسبة المحامين إلى 9.4% بينما بلغت نسبة المهندسين 5.7% من إجمالي الفائزين[178].

أما فيما يخص التحصيل العلمي لأعضاء مجالس المحافظات فقد بينت الدراسة أن 41.1 % من إجمالي عدد الفائزين حاصلين على درجة البكالوريوس، فيما وصلت نسبة الذين لم يتجاوزا الثانوية إلى 6% من إجمالي الفائزين، وكانت نسبة الحاصلين على الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) 20.9% من إجمالي الأعضاء[179].

فيما يخص تجربة الأعضاء الفائزين بعضوية مجالس المحافظات، بالترشح أو الفوز بانتخابات المجالس البلدية أو النيابية سابقا، تبين أن نائب سابق فاز بعضوية مجالس المحافظات، و5 رؤساء بلديات سابقين فازوا كذلك بعضوية مجالس المحافظة، و31 عضو مجلس بلدي سابق فازوا بمقاعد مجالس المحافظات، و35 فائزا كانوا قد ترشحوا سابقا لعضوية المجالس البلدية أو النيابية لكن لم يحالفهم الحظ، و259 فائزا بعضوية مجالس المحافظات لم يشاركوا أو يخوضوا أي تجربة ترشح لأي مجلس قبل هذه الانتخابات.

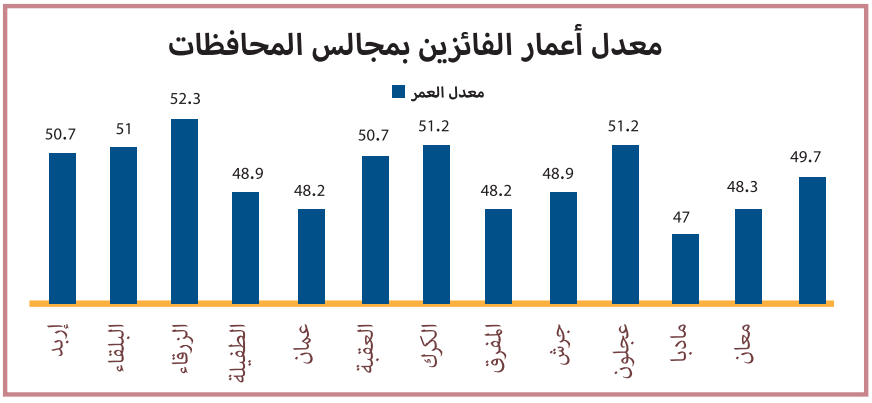

خريطة(2) معدل الأعمار للفائزين أعضاء مجالس المحافظات.

(176) بيان راصد حول الخلفيات العلمية والمهنية والعمرية لأعضاء مجالس المحافظات
http://www.hayatcenter.org/uploads/2017/09/20170910142340ar.pdf

(177) المرجع السابق.

(178) المرجع السابق.

(179) المرجع السابق.

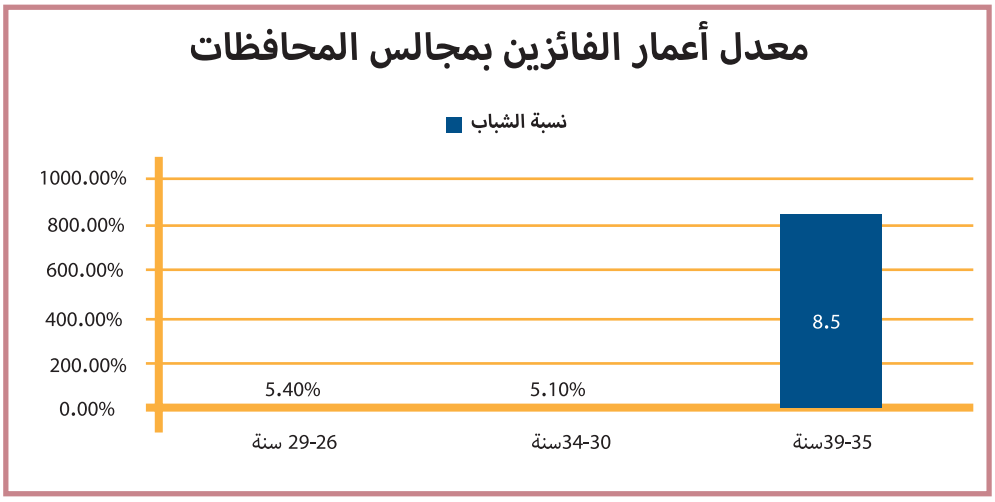

خريطة(3) نسبة الشباب الفائزين كأعضاء في مجالس المحافظات

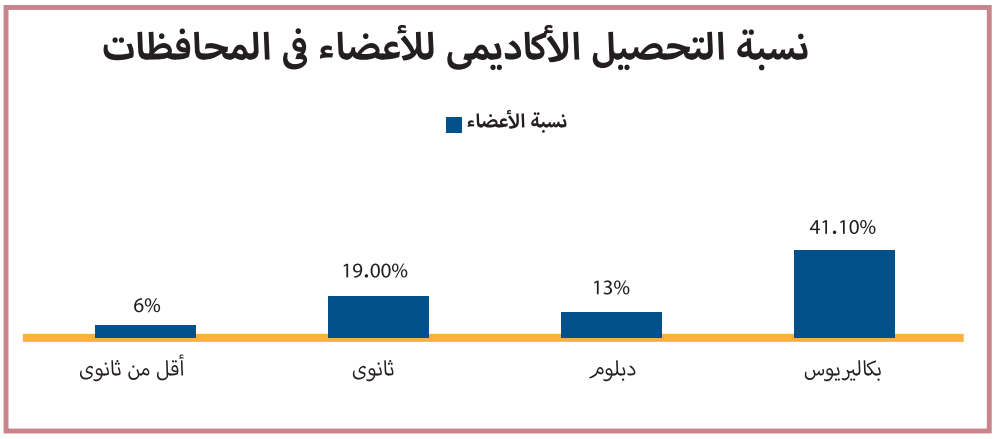

خريطة(4) التحصيل الأكاديمي لأعضاء مجالس المحافظات:

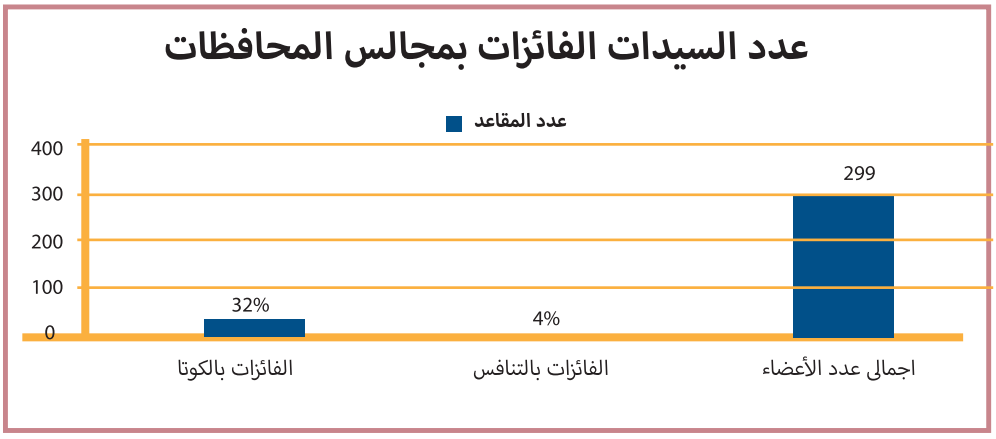

خريطة (5) نسبة السيدات الفائزات بمقاعد في مجالس المحافظات.

قرار تعيين سبعة عشر سيدة في مجالس المحافظات:

وفقا لقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ20 /2017/8 الموافقة على تعيين45 شخصا من بينهم 17 سيدة في مجالس المحافظات سندا لأحكام المادة (6/د) من قانون اللامركزية رقم (49) لعام2015 وتنص الفقرة (د) من المادة السادسة من ذات القانون على أنه: «يعين مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير ما لا يزيد على 15% من عدد أعضاء المجلس المنتخبين أعضاء في المجلس على أن تخصص ثلث هذه النسبة للنساء».

وبناءً عليه تم تعيين أعضاء وعضوات في مجالس المحافظات بالحد الأعلى للنسبة، وصل عددهم يصل إلى 46 عضواً منهم 15 سيدة. حيث تم تعيين 8 أشخاص في محافظة العاصمة (5 رجال، و3سيدات)، و6 أشخاص في محافظة إربد (4 رجال وسيدتين)، و3 أشخاص في محافظة البلقاء (رجلين وسيدة واحدة)، و3 أشخاص في محافظات الكرك وعجلون وجرش (رجلين وسيدة واحدة)، وشخصين في محافظات معان والطفيلة ومأدبا والعقبة (رجل وسيدة)، و5 أشخاص في كل من محافظتي الزرقاء والمفرق (3 رجال وسيدتين).

المبحث الخامس: تحليل نسب النساء الفائزات سواء بالكوتا أو التنافس في انتخابات البلدية واللامركزية عام 2017.

يتضح من نتائج الانتخابات المنشورة في الجريدة الرسمية وما تم نشره على موقع رئاسة الوزراء بالمملكة الأردنية الهاشمية:

وصل عدد الفائزين/ات بالمجالس المحلية إلى1477 عضوا منهم 229 سيدة وبنسبة 32.0% من إجمالي عدد الفائزين/ات، وأن 120 مجلسا محليا فاز فيهم 1195 عضوا بالتنافس منهم 117 سيدة بنسبة 10% فيما وصل عدد السيدات اللواتي حصلن على المقاعد المخصصة للكوتا إلى 342 سيدة، بالإضافة إلى تعيين 31 سيدة في 31 مجلسا محليا.

وفيما يتعلق بمجالس البلدية فقد فاز ما مجموعه1195 بالمقاعد المخصصة لعضوية المجالس البلدية كان منهم 117 سيدة حصلن على مقاعدهنَ بالتنافس، بينما حصلت 331 سيدة على مقاعدهنَ من خلال الكوتا، بالإضافة إلى تعيين 20 عضوا لمقاعد التنافس لم يتم حسمها بعد أن فاز أعضاء مجالسها المحلية بالتزكية منهن سيدتان، السيدة **وفاء صالح** المزار بلدية المزار الجديدة والسيدة الثانية **إيمان صالح جريش عايش** بلدية الزرقاء، وتعيين 12 مقعدا خاصا بالكوتا.

وأما عن عدد السيدات الفائزات (كوتا وتنافس وتزكية) على مستوى المملكة بلغ عددهن 1055سيدة بنسبة 35% من إجمالي عدد الفائزين/ات على مستوى **المملكة** مقسم على المجالس المحلية (571) سيدة والمجالس البلدية (التي لا تضم مجالس محلية) بلغ عددهن (85) سيدة ومجالس المحافظات(36) سيدة.

وبينت النتائج أن عدد السيدات الفائزات بالتنافس بلغ (359) سيدة بنسبة 21.1% من إجمالي عدد المقاعد المخصصة للتنافس على مستوى **المملكة**، كما بينت النتائج أن 67 سيدة فزن جميعهن بالتزكية ممن ترشحن لانتخابات المجالس المحلية، تمكنت منهنَ11سيدة من الفوز بعضوية المجالس البلدية عن طريق التزكية لعدم وجود أي سيدة فائزة عن طريق الانتخاب بالتنافس.

وكانت محافظة إربد الأعلى عددا بفوز السيدات بعضوية المجالس المحلية؛ حيث وصل عددهنَ **152 سيدة** منهن **59 سيدة** فازت بالتنافس و93 سيدة بالكوتا، تلتها محافظة **الكرك** والتي بلغ عدد الفائزات فيها **74 سيدة** منهنَ 30 سيدة عن طريق التنافس و3 سيدات تزكية و41 سيدة بالكوتا،

أما أقل المحافظات التي فازت بها السيدات هي **العقبة** والتي بلغ فيها العدد 21 سيدة فائزة بعضوية المجالس المحلية منهنَ ثلاث سيدات بالتنافس و9 سيدات بالكوتا.

وفي ذات السياق كانت محافظة إربد الأعلى تمثيلاً للسيدات في عضوية المجالس المحلية على مستوى **المملكة؛** حيث وصلت نسبة السيدات في المجالس المحلية الخاصة بمحافظة **إربد** إلى 26% من مجموع أعضاء المجالس المحلية، والتي تلتها محافظة الكرك بعد أن فازت فيها ما نسبته 1% من إجمالي عدد الفائزين بالمجالس المحلية على مستوى المحافظة.

وبالمقارنة تبين أن 51 سيدة ترأسن مجالسهنَ المحلية بعد أن حصدن أعلى الأصوات في تلك المجالس، وكان توزيعهن كالآتي (**إربد**: 15 سيدة)، (**البلقاء**: 3 سيدات)، (**الزرقاء**: 3سيدات)، (**الطفيلة**: سيدة واحدة)، (**العاصمة**:2سيدتان)، (**الكرك**: 8 سيدات)، (**المفرق**: 21سيدات)، **(جرش**: سيدة واحدة)، **(عجلون**: 3سيدات)، (**مأدبا**: سيدتان)، (**معان**: سيدة واحدة).

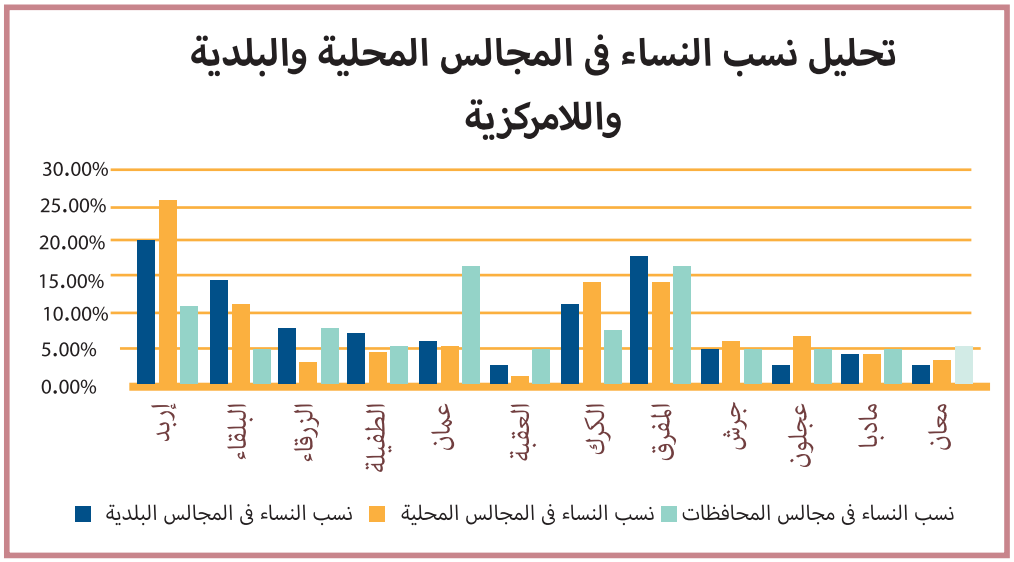

خريطة(6) نسب النساء في المجالس المحلية والبلدية واللامركزية

المبحث السادس: نسب مشاركة الأحزاب السياسية في انتخابات البلدية واللامركزية وعدد المقاعد الحزبية.

كانت الانتخابات فرصة للأحزاب لإثبات نفسها، لكن الدعم العشائري والقبلي في الأردن لم يسمح لها ذلك، في المقابل لم يشجع النظام الانتخابي المشاركةَ الحزبية أو بناء التحالفات سواء بين الأحزاب ذاتها أو بينها وبين شخصيات وتكتلات غير حزبية. فقد شجع النظام الانتخابي المشاركة الفردية، حيث رفض القانون خوض الانتخابات بناء على التوجه الحزبي وكان ممكن للأحزاب الأردنية أن تحقق نسبة أعلى في التمثيل والمشاركة مثلما حدث في الانتخابات البرلمانية لعام2016.

وحسب تصريحات صحفية لرئيس الهيئة المستقلة للانتخاب الدكتور **خالد الكلالدة**[180]، فإن عدد الأحزاب التي ترشحت رسمًيا لدى الهيئة لخوض الانتخابات البلدية واللامركزية وصل إلى34 حزًبا من أصل49حزًبا مسجًلا في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية . أي أّن نسبة مشاركة الأحزاب في الانتخابات بلغت 96.4% من مجموع الأحزاب[181].

كما أعلنت وزارة التنمية والشؤون السياسية في دراسة لها عن المشاركة الحزبية[182] بلغ 300 مرشح/ة حزبي/ة، حصل 87 منهم على مقاعد من إجمالي عدد مرشحي المملكة والذي بلغ 6516 مرشحا. بنسبة 6.4 %من مجموع المرشحين،)أي بنسبة (92% من المرشحين الحزبيين3.5 % من مجموع المقاعد).

حيث سجل ترشح الحزبيين في انتخابات المجالس البلدية والمحلية 24 مرشحا، حصل 6 منهم على مقاعد، وترشح لخوض انتخابات رئاسة البلديات 24 مرشحا، حصل 6 مرشحين فقط على مقاعد. فيما سجل الحزبيين ترشحهم لانتخابات مجالس المحافظات 143 مرشحا حزبيا، حصل 30منهم على مقاعد.

(180) تصريح كلالدة على جريدة البوصلة بنسبة مشاركة الأحزاب السياسية https://bit.ly/2gIojSs

(181) دليل الأحزاب السياسية في الأردن https://bit.ly/2ig1GYZ

(182) دراسة لوزارة التنمية والشؤون السياسية https://bit.ly/2LtnGcP

وكان تقسيم المرشحين/ات على الأحزاب السياسية مقسما كالآتي:

حزب العمل الإسلامي والتحالف الوطني للإصلاح:

فاز حزب العمل الإسلامي الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين برئاسة ثلاث بلديات من أصل ست، جرى الترشح لها في إربد والزرقاء والرصيفة، ومن أهمها بلدية الزرقاء الكبرى، التي فاز بها المهندس علي أبو السكر. فيما فاز التحالف الوطني للإصلاح الذي ينخرط فيه «حزب العمل الإسلامي»، بـ25 مقعدا في مجالس المحافظات اللامركزية، من أصل 48 مرشحا، شكلت نسبتهم 52% من مجمل مرشحي التحالف في ثماني محافظات. كما فاز أيضا خمسة من مرشحي التحالف الوطني للإصلاح بخمسة مقاعد في مجلس أمانة عمان الكبرى من أصل 12 مرشحا خاضوا الانتخابات. وعلى صعيد المجالس البلدية والمحلية فقد فاز بـ14 مقعدا من أصل 88 ترشحوا لهذه المجالس. كما نجح التحالف بالمساهمة بإيصال (3) من رؤساء البلديات الذين قام بدعمهم ولم يكونوا على قوائم مرشحيه. وبذلك يكون عدد الفائزين من قوائم التحالف (76) من أصل (154) مرشحا بينهم (11) سيدة.

حزب الوسط الإسلامي: أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات البلدية واللامركزية في حزب الوسط الإسلامي الدكتور هايل داود أن الحزب فاز بـ31 مرشحا من 50 مرشح؛ حيث حصد رئاسة ثلاث بلديات؛ وحصد الحزب 7 مقاعد في اللامركزية و4 مقاعد في أمانة عمان و17 أعضاء في مجالس البلدية.

ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية: فقد دعم (29) مرشَّحا/ة لعضوية المجالس البلدية واللامركزية، كما دعم مرشحين مستقلين في عدد من محافظات المملكة. بينما دعم حزب الوحدة الشعبية (23) مرشحًا بما في ذلك مرشحين حزبيين في خمس محافظات من بينهم ست سيدات، في حين كان له(3) مرشحين لعضوية البلديات في منطقة الطفيلة، و(1) مرشح لأمانة عّمان، و(1) مرشح لعضوية بلدية الزرقاء. كما دعم الحزب عددًا من المرشحين لرئاسة البلديات في بعض من المحافظات.

كما رشح الحزب الشيوعي(3) مرشحين باسمه لعضوية المجالس البلدية واللامركزية في كل من الزرقاء وديرعلا في الأغوار ومنطقة بدر في حي نزال، كما دعم قائمة وطنية في الكرك إضافة إلى دعم مرشحين من خارج الحزب في مختلف محافظات المملكة"وقالت أمينة عام حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) إنّ الحزب قدم (25) مرشحًا، منهم (2) مرشحين لرؤساء بلديات في أكثر من منطقة ومحافظة. وأما عن أسباب ضعف المشاركة الحزبية لتحالف الأحزاب اليسارية والقومية ضعيفة جدا لعدة أسباب[183]:

(183) مقابلة ممثلين وممثلات الأحزاب اليسارية والقومية في بعثة (تقييم ومتابعة الانتخابات)الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات.

1- قلة الموارد المالية المتاحة لدى التحالف، واحتياج الانتخابات إلى أموال كثيرة لحملات انتخابية.

2- ضعف قانون انتخاب البلدية واللامركزية ورفضه المشاركة على أساس الانتماء للأحزاب السياسية أو كيانات سياسية، وغياب أنظمة الانتخابية القائمة على القوائم النسبية التي تدعم الحياة الحزبية وتزيد من التحالفات الانتخابية.

3- رفض مقترحات القانون المقدمة من الأحزاب السياسية إلى مجلس النواب، المطالبة بزيادة تمثيل الأحزاب السياسية من خلال نظام انتخابي نسبي، إلى جانب رؤية التحالف أن سمة العزوف انتخابي لدى الأردنيين/ات تضعف من المشاركة نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية، ووجود القانون على أساس المناطق والعشائر.

حزب أردن أقوى: كما فاز حزب الأردن أقوى بـ 4 مرشحين وفق ما أعلنه القائمون على الحزب.

المبحث السابع انتخابات البلدية في عام 2013

الجدول الآتي (7) يوضح مقاعد الكوتا النسائية والتنافسية لعضوية مجالس البلدية لعام2013[184]

رقم	المحافظة	عدد البلديات	عدد الدوائر	عدد مقاعد الكوتا	الفائزات بالكوتا	التعيين	الفائزات بالتنافس	إجمالي عدد النساء	مجموع الأعضاء	نسبة التمثيل النسائي%
1	العاصمة	8	30	6	22	1	4	27	85	%32
2	البلقاء	7	23	26	26	1	5	32	97	%33
3	الزرقاء	9	36	23	23	-	2	25	83	%30
4	مأدبا	4	12	13	13	-	2	15	46	%33
5	إربد	18	92	54	54	1	10	65	199	%33
6	المفرق	5	17	51	51	2	16	69	184	%38
7	عجلون	5	20	14	15	-	1	15	48	%31
8	جرش	18	51	13	13	-	2	15	46	%33
9	الكرك	10	42	26	26	1	7	34	98	%34
10	الطفيلة	4	10	14	14	-	3	17	53	%32
11	معان	7	20	18	18	2	1	21	73	%29
12	العقبة	4	12	8	8	-	1	9	37	%24
	المجموع	99+1	385	211	282	8	54	344	1049	%33

(184) كتاب واقع مشاركة وتمثيل المرأة في المجالس البلدية الصادر عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني ص 33.

المبحث الثامن: قراءة التحليلية لنتائج هذه الانتخابات من منظور نسوي في انتخابات البلدية واللامركزية بالمملكة الأردنية الهاشمية والتوصيات:

ولتوضيح وضع النساء في تلك الانتخابات أوضحت دراسة ميدانية لجمعية النساء العربيات عن أثر أداء النساء في المجالس البلدية ما جاء في الملخص التنفيذي للدراسة[185]:

«من أجل الحصول على مسار حيوي اقتصادي وسياسي، يجب أن تكون النساء في الأردن أكثر تمكّنا ومشاركة في مستقبل البلد. على الرغم من التقدم الملموس، تبقى النساء مهمشات، وممیز ضدهن وفقاً للمعايير والتقاليد المجتمعية. إذ لا تزال معدلات المشاركة السياسية للنساء منخفضة، وهي واحدة من التحديات الرئيسية التي يوجهها الأردن. وعلى الرغم من أن المنطقة تشهد تحولًا عامًا في التوجهات السياسية، بعد الانتفاضات العربية في عام 2011، إلا أن مكانة النساء في المجال السياسي لا تزال منخفضة مقارنةً بالبلدان الأخرى على مستوى العالم.

في الأردن، أجريت الانتخابات البلدية لعام 2017 حسب قانون البلديات لعام 2015، بعد إجراء بعض التعديلات على القانون السابق. وكان الهدف من التعديلات على القانون هو نشر مزيد من الديمقراطية وتوسيع مبدأ الشمولية وزيادة المشاركة السياسية للنساء.

وحيث أن الهدف العام للمجالس البلدية هو زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار في مجالات التنمية والخدمات، فقد تم منح الأعضاء المنتخبين الفرصة للمساهمة بنشاط في تصميم وتنفيذ خطط التنمية المحلية. ويمكن القول أن القوانين التي تم تغييرها تمثل موقفاً غامضاً، فقد أعرب أعضاء المجالس البلدية وأعضاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية عن العديد من المخاوف بسبب عدم وجود رؤية وإستراتيجية طويلة الأمد.

تهدف الدراسة إلى تناول أثر المادة 33 من قانون البلديات، التي تنص على تخصيص ما لا يقل عن 25% من المقاعد في المجالس البلدية للنساء، حيث يتم شغل المقاعد من قبل النساء اللواتي حصلن على أعلى عدد من الأصوات. في حالة عدم كفاية عدد المرشحات لشغل مقاعد الكوتا، يتم شغل المقاعد بتعيين نساء من بين الناخبات المسجلات في قوائم الناخبين في منطقة البلدية بقرار من الوزير.

(185) ملخص الدراسة مقدم من عضوة ملتقى النساء في السياسة بالمنطقة العربية الأستاذة/ ليلى نفاع عن أثر أداء النساء في المجالس المحلية.

لا تزال التحديات الرئيسية التي تواجه النساء في الأردن في سعيهم للترشح عديدة، مثل:

- التحامل، والمفاهيم الثقافية السلبية حول دور النساء في المجتمع، ودورها والسياسي على وجه التحديد.

- الصور النمطية والمجتمعية للنساء داخل المجتمع الأردني عن عدم قدرتهن بالقيادة الفعالة.

- المصداقية العالية في المنصب.

إلى جانب المشكلات التي قابلت المرشحات في انتخابات البلدية واللامركزية في المملكة الأردنية في آب/ أغسطس 2017 وتكمن في الآتي[186]:

- أزمة المال السياسي، وضعف الموارد المالية المتوفرة لدى المرشحات من ناحية، وعدم وجود مقرات انتخابية لبعض المرشحات، إلى جانب كثافة الدعاية الانتخابية من المرشحين الرجال دون الالتزام بسقف الدعاية.

- صعوبة إجراء تحالفات انتخابية مع المرشحين الآخرين، نظرا لعدم التوافق في البرامج الانتخابية، وعدم النص عليه بشكل قانوني.

- سيطرة الطابع العشائري والقبلي على الانتخابات؛ مما جعل العشائر والقبائل تدعم مرشحيها من الرجال دون غيرهم من المرشحات.

يتباهى المناخ السياسي الحالي بنموذج ذكوري واضح للحياة السياسية والهيئات الحكومية المنتخبة. وتستمر الممارسات القبلية في إعاقة الطموح السياسي للإناث. تاريخياً، لا نلاحظ روح صداقة في المجالس، فالشراكات مع الأقران ضرورية، وبما أن الرجال يمثلون أغلبية كبيرة في مواقع صنع القرار، تهمش النساء بسبب غياب نهج متكامل لكلا الجنسين. وغياب مثل هذا النهج يضر بعمليات صنع القرار. ومن هنا، فإن على كل من النساء والرجال تُعلم العمل كجبهة موحدة.

لعبت القبائل تاريخياً دوراً هاماً في التمثيل السياسي بشكل عام، وفي تحديد ملامح المرشحات على وجه التحديد. وقد أجبرت المرشحات اللواتي يمثلن القبائل على الترشح من أجل ضمان تمثيل القبيلة، ففي هذه الحالات تكون فيها النساء إما غير مستعدات أو لا يرغبن في المشاركة، أو يسمح لهن بالترشح شريطة أن يرجعوا للعشيرة في جميع القرارات التي يتخذها المجلس.

نقص التمويل للترشح هو عقبة أخرى، فتمثل رسوم طلب الترشح ونفقات الحملات اللاحقة عبئًا ماليًا على النساء اللائي يمتلكن موارد قليلة عمومًا. وتشكل حملات الدعاية واستضافة الناخبين تحديًا أيضًا بسبب افتقار النساء إلى التمويل الكافي والمحظورات الثقافية المرتبطة بثقافة التصويت في الأردن، حيث يتم انتقاد بعض عادات الحملات الانتخابية إذا مارستها النساء.

(186) مقابلة مع خمس مرشحات الأستاذة أسماء الرواحنة ذيبان محافظة مأدبا اللامركزية، الأستاذة لميس وليد الخرابشة مجلس محلي "علان" محافظة البلقاء، الأستاذة فاطمة حسين حجاوي مرشحة مجلس بلدية القصبة بالزرقاء، الأستاذة بثية رافع الهنداوي، الأستاذة ابتسام عطاالله المجالي.

نتيجة لذلك قد يكون من الصعب سماع صوت النساء بين الأساليب الأكثر تفصيلا والحملات المدعومة مالياً لنظرائهن الذكور. ولوحظ أيضاً لدى النساء افتقار للتدريب المهني والوصول المحدود إلى المعلومات الواضحة مما يحد من دافعهن للمشاركة السياسية، لأن بعض المرشحات لا يحصلن على ما يكفي من المهارات القيادية، أو الكتابة الفنية، أو مهارات الخطابة.

كملاحظة عامة يبدو أن هناك تحول طفيف في الموقف، وهذا صحيح بشكل خاص من حيث إشراك الشباب في العملية السياسية. على عكس الدول الأخرى، تجذب الانتخابات في الأردن انتباه الناخبين الأصغر سنًا، الذين يعتقدون أنهم يلعبون دورًا حيويًا ويؤمنون بالعملية السياسية. بلغ عدد الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة 650000 من إجمالي الناخبين المسجلين والذين بلغت أعدادهم1302949 في ذات العام.

حسب النتائج التي أدت إليها المقابلات المكثفة مع العضوات الحاليات والسابقات في المجالس، تظل الكوتا هي المفتاح وفي بعض الحالات هي الدافع الوحيد للترشح. كما لوحظ، فإن النساء اللواتي كن يتمتعن بخبرة مهنية، أو شاركن في المجتمع المدني، أو كان ينظر إليهن من قبل مجتمعهن كقياديات بالفطرة كن أكثر ميلاً للترشح.

تباينت تجارب الانتخابات من حيث الدعم، مما يشير إلى التقدم في المواقف المحلية تجاه النساء في المناصب القيادية، حيث أعربت بعض المرشحات عن تلقيهن الدعم من قبل مجتمعهم. لا تزال نساء أخريات يناضلن مع نقص الدعم، وفي حالات متطرفة تخريب صارخ. كموضوع عام، كانت المواضيع المقترحة للترشح تميل إلى تبني التركيز «العملي» مع القضايا الرئيسية التي تتناول البيئة (النظافة)، والخدمات، والموارد المائية، والزراعة، والتخطيط. قدمت المرشحات برامج واقعية تتطرق إلى قضايا المجتمع، مع التركيز على تحسين جودة الخدمات وتطويرها. في المجالس، لا يزال الحصول على دعم واحترام الأعضاء الذكور يشكل تحديًا، لكن بشكل مثير للجدل، إلى حد أقل من التجارب التي واجهتها النساء في المجالس السابقة. وقلة قليلة من النساء بادرن بمواجهة قضايا النساء أثناء وجودهن في منصبهن. وكما لوحظ، فإن قوة النساء الكبيرة في المجلس تتمثل في قدرتهن على تلبية طلبات واحتياجات المواطنين.

قوبل الإطار الحالي للقانون بانتقادات جمة من قبل المشاركين. في المجالس السابقة، كانت السلطة في تنفيذ القرارات بيد أعضاء المجلس، لكن بموجب القانون الحالي، لا يمكن اتخاذ أي قرار دون الحصول على الموافقة النهائية من رئيس البلدية للمجلس المحلي. وقد تم النظر بذات السلبية إلى نظام الكوتا، حيث تطلعت النساء للكوتا بتقدير منخفض جدا موضحات أنه لا يعطي أي قيمة حقيقية. بشكل عام، شعرت النساء أن مقاعد الكوتا كانت دون المتوقع بشكل غير معقول، في حين جادل الرجال بأنها معقولة وعادلة.

بعد إجراء مقابلات مع منظمات غير حكومية وغير ربحية ومنظمات حكومية لتقييم طبيعة شراكتها مع النساء المنتخبات في السابق والمنتخبات في المجالس البلدية الحالية، تم تقديم العديد من

أشكال الدعم، بما في ذلك: زيادة الوعي، وبناء القدرات، وجمع التبرعات. ومع ذلك، فقد تم استكشاف القضايا المتعلقة بالكوتا وأهميتها وجوانبها القانونية بشكل أقل. وبلغ مستوى مشاركة المنظمات ذروته خلال الانتخابات، لكنه تضاءل تدريجياً بعدها. عبّر الشركاء عن العديد من التحديات فيما يتعلق بتفاعلهم مع النساء المنتخبات مسبقاً، والتحدي الرئيسي الذي ذُكر هو انخفاض نسبة المشاركة في ورش العمل، والتدريبات، والبرامج المقدمة. وأعرب المستطلعين أن أسباب عدم مشاركة النساء تشمل الافتقار إلى الموارد المالية، وعدم توافر المواصلات من وإلى ورشات العمل، وعدم وجود دعم من أسرهم للمشاركة في هذه الأنشطة.

وأشار الشركاء إلى عدم رغبة النساء، في مقابل عدم المقدرة، في حضور ورش العمل كتحدي رئيسي. كما استشعر الشركاء فهم ضعيف لثقافة الانتخابات من قبل النساء، وغياب وعيهن بحقوقهن وواجباتهن تجاه العملية الانتخابية.

المواقف التقليدية تميل أكثر إلى إعاقة تقدم النساء في المجال السياسي، لا سيما في السلوك الانتخابي، حيث يبدو أن النوع الاجتماعي مؤشر رئيسي للناخب، فاحتمالية انتخاب الرجل للمرأة أقل احتمالا من انتخاب امرأة لامرأة. يُنظر إلى تأثير وفعالية النساء في المجالس البلدية على أنها أقوى في بعض المجالات من مجالات أخرى. يعكس الرجال والنساء الاعتقاد السائد بأن النساء أكثر فعالية من الرجال في إقامة علاقات وطيدة مع ناخبيهن، وفهمهم، وتلبية احتياجاتهم، والتأثير على توفير خدمات أفضل في التعليم والرعاية الصحية، لكن عندما يتعلق الأمر بالتشريع وخلق فرص الاستثمار في مناطقهم، لا يزال ينظر إلى الرجال كمأثرين أفضل. في بعض البلديات في الأردن، يبدو أن الدعم المجتمعي للمرشحات أكثر انتشارًا، وتتميز هذه المناطق بشعور من التميز الإيجابي والاعتراف بتهميش المرأة في العمل العام.

بعد تحديد الأولويات والإجراءات الاستراتيجية لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة ودعم الدور المحوري للمرأة في التنمية الاقتصادية، حدث تغيير في السلوك والموقف العام، بالإضافة إلى تحسين المستوى العملي على المستوى الوطني.

ومن هنا أصبح من الضروري تضافر الجهود لتعزيز القدرات على المستوى الوطني من خلال تزويد النساء بالتعليم، وتعزيز وصولهن للمعلومات، والتركيز على خيارات المشاركة السياسية. ولمواصلة معالجة مسألة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي في المشاركة السياسية للنساء، تُحث الحكومة على مراجعة قانون البلديات الحالي بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز بين النوعين الاجتماعيين.

مـن الـضروري ضمـان حصـول كل مـن النسـاء والرجـال عـلى نفـس الفـرص والدعـم خـلال الحمـلات الانتخابيـة لضمـان إنصـاف العمليـة الانتخابيـة والمنافسـة العادلـة. يجـب بـذل الجهـود لدعـم النسـاء في مجـال الربـط الشـبكي، والتواصـل مـع الأقـران، وتشـكيل الـشراكات، بالإضافـة إلى التدريـب عـلى القوانـين والمهـارات. بمـا أن المـال يلعـب دوراً جوهريـاً في ادارة الحمـلات الانتخابيـة، فهنـاك حاجـة إلى دعـم النسـاء اقتصاديـاً وخلـق فـرص تمويـل للنسـاء لمنحهـن فرصـة عادلـة في الترشـح.

وبينمـا لا يـزال هنـاك عقبـات للمشـاركة السياسـية للمـرأة في الأردن، ومـع وجـود العديـد مـن التحديـات في مختلـف المجـالات والـتي تحـد مـن فعاليـة وتأثـير النسـاء المنتخبـات، فقـد أعربـت النسـاء اللـواتي انتُخبن الآن وسـابقا في المجالـس البلديـة عـن التزامهـن بالمسـاواة بـين النوعـين الاجتماعيـين وتمكـين النسـاء. ومـع ذلـك، فبـدون زيـادة مقاعـد الكوتـا النسـائية، والدعـم الاقتصـادي، والسـياسي، والقانـوني، والثقـافي، والاجتماعـي الـلازم، سـتظل النسـاء في الأردن في وضـع ثانـوي. هنـاك حاجـة للممارسـات والمواقـف الـتي تسـمح بالتنـوع والمشـاركة عـلى قـدم المسـاواة للوصـول إلى الديمقراطيـة الحقيقيـة.

التوصيـات المبنيـة عـلى القـراءة التحليليـة لنتائـج هـذه الانتخابـات مـن منظـور نسـوي في انتخابـات البلديـة واللامركزيـة بالمملكـة الأردنيـة الهاشـمية:

- ضرورة زيـادة نسـب تمثيـل النسـاء في المجالـس المحليـة بحـد أدنى30% مـن مجمـوع الأعضـاء وتعديـل المـادة (33-أ) مـن قانـون البلديـة.
- ضرورة زيـادة تمثيـل النسـاء في مجالـس المحافظـات إلى نسـبة 30% مـن مجمـوع الأعضـاء وتعديـل المـادة (6-ج-1) مـن قانـون اللامركزيـة.
- ضرورة معالجـة الأخطـاء الـتي تمـت عنـد تطبيـق نسـبة الكوتـا الخاصـة بالنسـاء في المجالـس البلديـة والمجالـس المحليـة وطريقـة حسـابها.
- العمـل عـلى زيـادة تمثيـل الأحـزاب السياسـية في الانتخابـات البلديـة واللامركزيـة القادمـة مـن خـلال إقـرار نسـبة محـددة فيمـا لا يقـل عـن 20% مـن المقاعـد للأحـزاب السياسـية، والعمـل عـلى إلغـاء المـادة الـتي تنـص عـلى ألا يكـون المرشـح منتميـا لحـزب سـياسي أو تنظيـم سـياسي.
- إلغاء الصالات الرياضية المجمعة كمراكز اقتراع.

التقرير صادر عن الملتقي الثاني لأوضاع النساء والسياسة بالمنطقة العربية

اشراف ومراجعة التقرير:

مزن حسن

شارك فى اعداد التقرير:

مارثا عدلى

أحمد كامل

شارك فيه بعض عضوات ملتقى النساء فى السياسة

تصميم

شيماء عيسى